الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير

عنوان الأطروحة:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر

من تقديم الطالب
فراجي بلحـــاج

تحت إشراف
أ.د بن بوزيان محمد

أعضاء اللجنة:

أ.د بندي عبدالله عبدالسلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د بورحلة علال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
الدكتور بابا عبدالقادر	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية :2010-2011

الإهـــداء

إلى

روح والدي العزيز رحمه الله ،

إلى والدتي أمد الله في عمرها

إلى زوجتي رفيقة دربي و أبنائي عبد النور ،مروان و منار.

إلى كل أفراد عائلتي وجميع الأهل والأقارب.

و أحبائي.....

بلحـــــــاج فراجي

كلمة شكر

أشكر الله عز وجل إلى ما وصلت إليه.

و أتقدم بجزيل الشكر إلى لأستاذي القديرأ- الدكتور بن بوزيان محمد على قبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغالا ته الكثيرةعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة إما على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

بلحـــــاج فراجي

فهـــرس الدراسة

الفهـــــــرس

العنوان الصفحة

الإهداء
التشكرات
فهرس الدراسة
المقدمة العامة.....أ-ل

ملخص الدراسة .....م

الفصل الأول: تأهيل المؤسسات، الأبعاد النظرية، التاريخية و التطبيقية.....1

مقدمة الفصل الأول.....1

المبحث الأول : الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات.....2

المطلب الأول:الترسيخ النظري لعملية التأهيل عند المفكر فريدريك لييتF.List 5

المطلب الثاني: التأهيل بمفهوم إستراتيجية السياسة التجارية كروغمان.Paul Krugman.....8

المبحث الثاني : الأبعاد التاريخية لتأهيل المؤسسات 14

المطلب الأول :التجربة الايرلندية 14

المطلب الثاني : التجربة الألمانية.....17

المبحـــث الثالث: الأبعاد التطبيقية لتأهيل المؤسسات 18

المطلب الأول :دور الدولة و سيادتها في عملية التأهيل.....19

المطلب الثاني :الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية للمنافسة العالمية.....21

المطلب الثالث : آثار الشراكة على المؤسسات 35

خاتمة الفصل 47

الفصـــل الثاني: تنافسية المؤسسة والتحليل الاستراتيجي لبيئتها و برنامج تأهيلها 48

مقدمة الفصل.....48

المبحث الأول: الميزة التنافسية و مراحل تطورها.....49

المطلب الأول: مفهوم التنافسيـــة و محدداتها 52

المطلب الثاني: مراحل تطور الميزة التنافسية.....55

المطلب الثالث:مؤشرات القدرة التنافسية.....57

المبحث الثاني: :تشخيص القدرة التنافسية في المؤسسة.....57

المطلب الأول:التشخيص و التحليل الخارجي 59

المطلب الثاني:التشخيص و التحليل الداخلي.....60

المطلب الثالث :التحليل الاستراتيجي.....62

المطلب الرابع :التخطيط الاستراتيجي 63

المبحث الثالث:تأهيل الم ص.م و تعزيز قدراتها التنافسية.....70

المطلب الأول: تنظيم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق إستراتيجية النظام الاقتصادي.....70

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر 74

المطلب الثالث: تأهيل المؤسسات لاقتصادية الجزائرية 80

خاتمة الفصل 93

الفصـــل الثالث: ماهية ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة......95

مقدمة الفصل:.....95

المبحث الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 96

المطلب الأول: إشكالية و صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....96

المطلب الثاني: أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 100

المطلب الثالث : مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 103

المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....115

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهدافها وأهميتها.....127

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 127

المطلب الثاني : أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 129

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 134

المبحث الثالث : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....137

المطلب الأول : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1962 – 1984).....137

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1984–1987) 139

المطلب الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1987 – 1991).....141

المطلب الرابع : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة بعد سنة 1991 143

خاتمة الفصل 147

الفصل الرابع:برامج و هيئات دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر.....148

مقدمة الفصل.....148

المبحث الأول : برامج دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 149

المطلب الأول : برنامج اللجنة الأوربيةMEDA 149

المطلب الثاني : برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني " GTZ "" 166

المطلب الثالث : برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات. 171

المطلب الرابع : برامج دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 174

المبحث الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 183

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) 184

المطلب الثاني : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات (APSI) 192

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) 193

المطلب الرابع : هيئات دعم أخرى. 194

المبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 213

المطلب الأول : ماهية و أهداف برنامج إعادة التأهيل 213

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة التأهيل 215

المطلب الثالث: آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء التحولات الاقتصادية..218

المطلب الرابع : تطبيق برنامج إعادة التأهيل في الجزائر 219

خاتمة الفصل 224

الفصل الخامس:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر و أفاق تطورها......225

مقدمة الفصل.....225

المبحث الأول : نظرة عامة حول التنمية الشاملة......225

المطلب الأول:مفاهيم ومعاني التنمية.....225

المطلب الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية.....228

المطلب الثالث:المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.....230

المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 232

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 232

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 241

المطلب الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية و تطوير الاقتصاد الوطني .244

المطلب الرابع : آفاق و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....246

المبحث الثالث : عوامل و أسباب نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....249

المطلب الأول : عوامل تزايد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 249

المطلب الثاني : الأسباب التي تساهم في انتشار و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....251

المطلب الثالث : العوامل المساعدة على نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. 257

المطلب الرابع : آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.....259

المبحث الرابع : المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 276

المطلب الأول : المشكلات و الصعوبات التمويلية.....277

المطلب الثاني : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الإدارية 280

المطلب الثالث : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالعقار 282

المطلب الرابع : مشاكل أخرى.....284

خاتمة الفصل 293

الخاتمـــة العامـــة.....294

قائمة الجداول و الأشكال.....302

المراجـــــــع.....305

المقدمـــة العامـــة

المقدمة العامة :

تحتل قضية التنمية مكانا بارزا في عالم اليوم الذي سيشهد تفاوتا كبيرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بين دول حققت قدرا ملحوظا من التقدم الاقتصادي والثقافي وأخرى لا زالت تبحث عن مكانتها في هذا العالم،وقد تدعم هذا التفاوت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لحصول كثير من الدول على استقلالها، وقد وجدت هذه الدول رغم استقلالها السياسي أنها ما زالت تعيش في مستوى معيشي منخفض، حيث بات واضحا أن هناك عالمين أو مجموعتين من الدول أحدهما متقدم ويضم دول أمريكا الشمالية وأوروبا وهي تمثل سدس سكان العالم، أما المجموعة الثانية فهي تمثل الدول النامية أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث وتحوى على حوالي 65 % من سكان العالم،نتيجة لذلك عكف العلماء على دراسة وتحليل ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والوقوف على أسباب تخلف العالم الثالث ورسم الاستراتيجيات الملائمة، وقد كان علماء الاقتصاد سباقين على غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى دراسة هذا الموضوع والتركيز على العوامل الاقتصادية وحدها، غير انه سرعان ما كشفت التنمية عن حقيقتها وأنها تتضمن جوانب عديدة متكاملة.

ومن خلال هذا الاهتمام ظهر مفهوم التنمية بوصفة وسيلة أو أداة من خلالها يمكن للدول النامية أن تواجه عوامل التخلف، فالتنمية هي الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات،والتنمية عملية متعددة الجوانب والمحاور فتحسين مستويات الدخول والإنتاجية يتطلب تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية ولكذلك تغيرات في الاتجاهات والأطر القيمية للسكان.

ومن الحقائق التي دعت إلى إبراز موضوع التنمية وجود التفاوت الصارخ بين المجتمعات المتقدمة من ناحية ، والمجتمعات النامية من ناحية أخرى ، وبهذه الاختلالات المتشابكة والمشكلات المتراكمة فإن الأمر أصبح يتطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الحالية،والتطلع إلى المستقبل بمزيد من العناية والاهتمام لمواجهة الأخطار المعوقة للتنمية حتى يمكن الوصول بمجتمعها إلى مرحلة الرفاهية والتقدم،فقد اعتمدت الدراسات الاقتصادية والتاريخية على أسس تنموية كان من بينها أن استغلال الطاقات البشرية في البلد يعد أساسا لتحقيق التقدم، ومعنى ذلك ضمان الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية حتى يمكن التغلب على مشكلات التنمية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، ووفقا لما ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة،" فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيا ت الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلى " .

وتشير الإحصاءات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 60% من حجم التوظيف في الولايات المتحدة، فضلا عن 50% من اجمالى الناتج الوطني الأمريكي، وفى اليابان تساهـــم المؤسسات الصغيرة في توفير 43%من المكونات الداخلة في صناعة السيارات، أما في استراليا فتمثل المؤسسات الصغيرة 85%من مجموع الشركات الأسترالية، ويعمل بها 45% من اجمالى القوى العاملة وتساهم بنسبة 33% من اجمالى الناتج الوطني ورغم ذلك فان نحو 30% من هذه المؤسسات تواجه خطر الفشل خلال السنة الأولى من بداية النشاط، وحوالي 50% من هذه المؤسسات تستمر فقط حتى مدة أقصاها ثماني عشر شهرا من بداية النشاط.

ومن هنا كانت أهمية دراسة هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالجزائر لما لها من قدرة على تحمل أعباء التنمية،و لها فلسفة ودواعي اقتصادية هامة ترتبط بعناصر رئيسية أهمها كفاءة تخصيص الموارد وارتباطها بالتنمية،وبالتالي فإن تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد أحد العوامل المؤثرة على تقدم الصناعات الكبيرة الحجم من خلال قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الهامة،كما تتميز بسهولة اندماجها مع الظروف المتغيرة وقدرتها على الاستفادة من التقنيات الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المتاحة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة .

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة،يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شـــأنه أن يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني ،ومن بين هذه الإجراءات: إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والعمل على تشجيع خلق المزيد منها، نظرا لما لهذه الأخيرة من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي من خلال توفيرها لمناصب الشغل وتحسين النوعية وسهولة تسييرها وتمويلها، وتتطلب هذه العملية مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مرد وديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية ،ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي،غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم, الإنتاج, الاستثمار, التسيير والتسويق, وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى إمكانية تحقيقها لجملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في اقتصاديات الدول، حيث تقاس أهميتها بحجم اليد العاملة المشغلة نسبتها ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات، وكذا حصتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

ب- ترقية الصادرات: لقد أثبتت المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في ميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق أسيا نسبة 40 % من مجموع الصادرات في هذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ج- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما، فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن.

1- أهمية البحث

تكمن أهميه بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية ، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تنبع أهمية بحثنا هذا من تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط التي عملت التنظيمات الدولية على تدعيمها منها(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للإنماء PNUD، المكتب العالمي للعمل BIT وغيرها)، أو التجمعات الاقتصادية الكبرى كبرنامج الاتحاد الأوروبي أو إتحاد جنوب شرق أسيا.

ولهذا فإن أهمية البحث تنبع ليس فقط من قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب في الجزائر، لكن أيضا لكون الموضوع يكتسي أهمية بالغة في نظر مقرري السياسة التنموي ة والباحثين في الكثير من بلدان العالم.

2- أهداف البحث

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث نذكر أهمها:

- محاولة الوصو ل إلى تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا المجال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته.

- محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

- محاولة توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق التنمية والنمو على المستوى الجزئي والكلي في الجزائر،وتهدف هذه الدراسة إلى إعطاء توضيح وتحليل لبرنامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج MEDA الموقع مع الاتحاد الأوروبي لتنمية الم ص. م في الجزائر,كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وتحليل أثر كل الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة .

– الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في ما مدى تأثير الإجراءات وأساليب تنشيط إنشاء وتدعيم المؤسسات التي انتهجتها مختلف البلدان، ومنها الجزائر على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها وما هي قدرتها على مواجهة تحديات عصر العولمة وما يحمله من منافسة.

3– مبررات اختيار الموضوع:هو إبراز

– الدور الذي تلعبه الم ص م في التنمية الشاملة.

– تشخيص حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى استفادتها من برنامج إعادة التأهيل المسطر من قبل الدولة و الاتحاد الأوروبي.

– تحديد الآفاق والتحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها للنهوض بهذا القطاع.

– تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة منها أو النامية بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها.

– كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.

4– الإشكالية و طرح التساؤلات :

بناءا على ما تم عرضه , و نظرا لأهمية الموضوع من الناحية الاقتصادية ,

والذي يهدف إلى دراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ودورها التنموي

،ولتوضيح هذه الإشكالية بشكل أوسع و تعميق أكثر يمكننا إدراج الأسئلة الفرعية التالية :

1– ما هي أهم الدراسات النظرية، التاريخية و التطبيقية لمفهوم التأهيل ؟

2– ما هو أثر برنامج التأهيل MEDA لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة الجزائرية ؟

3– ماهو مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر و أهم مراحل تطورها؟

4-ما هي أهمية الاستثمارات في المشاريع الصغيرة و المتوسطة لدعم عملية التنمية ؟

5-ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ومدى تأثيرها على التنمية الوطنية؟

5-ما هي الأجهزة المسيرة للاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والامتيازات التي تمنحها ؟.

6-ماهي أهم الصعوبات التي تعيق الاستثمار لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

5- فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائص ه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.

2- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة و الدول النامية خاصة.

3- للتحولات الاقتصادية وما صحبها من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابي ا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تعتبر سياسة تأهيل الم.ص.م عاملا مهما في تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.

6- يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

6- منهجية البحث:

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الموضوع كما، سنستعين ببعض الإحصائيات المأخوذة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة لهذا القطاع.

– على ضوء الفرضيات و الأهداف الأساسية للبحث ،ستتم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في خمسة فصول .

– الفصل الأول: يتناول الأسس النظرية لعملية تأهيل المؤسسات، حي ث يتم إبراز أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لعملية التأهيل و أهم المراحل التاريخية التي مرة بها الدول في مجال تأهيل مؤسساتها.

– أما في الفصل الثاني،يتطرق إلى تنافسية المؤسسة و التحليل الاستراتيجي لبيئتها و برنامج تأهيلها حيث عرضنا مفهوم التنافسية و مراحل تطورها و مؤشراتها ثم تشخيص القدرة التنافسية في المؤسسة بمعرفة نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ،و هذا من أجل تأهيلها

و الرفع من قدراتها التنافسية.

– و الفصل الثالث،فقد أبرز الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التطرق لمختلف التعاريف و محاولة إيجاد تعريف دقيق لها ،كما تم إبراز خصائصها

و أهدافها ومراحل تطورها بالجزائر .

– الفصل الرابع يستعرض برامج و هيئات دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،حيث تم التطرق إلى مختلف البرامج المخصصة لتأهيل الم.ص.م منه برنامج اللجنة الأوروبي و الهيئة الألمانية للتعاون التقني و برامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات و كذلك هيئات الدعم الاخرئ .

– الفصل الخامس،يعالج الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وأفاق تطورها،حيث تم التطرق إلى مفاهيم التنمية و المبادئ الأساسية لتحقيقها و إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خاصة ميدان التشغيل و مدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة و الدخل الوطني و أخيرا تم التطرق أيضا إلى عوامل نجاح الم.ص.م و أفاق تطورها و أهم المشاكل و الصعوبات التي تواجهها .

وفى ضوء ما سبق تمثل الدراسة محاولة لإيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر، وذلك من خ لال دراسة وضعها الراهن على مستوى الاقتصاد الوطني وإمكانيات نموها وتوسعها ،كما تهدف إلى م عرفة مدى تقدم برنامج تأهيل الم.ص.م وتأثير برنامج ميدا (MEDA) على تحسين وضعيتها المالية و قدرتها على الاستثمار وتحقيق الربحية ودرجة عالية من المنافسة.

7- أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية.

- المراجع المشكلة من كتب، ومجلات ودوريات، مقالات، ووثائق عمل رسمية.

الاعتماد على نتائج دراستنا لدور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر.

- لاتصال بالهيئات الرسمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI، المجلس الوطني لمساهمة الدولة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء، بورصة المقاولة الباطنية.

- الحضور في كثير من الندوات والمؤتمرات، والأيام الدراسية والإعلامية التي لها صلة بالموضوع.

8- الدراسات السابقة :

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية سواء في موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصاديةو الاجتماعية أو موضوع سياسات وأساليب تدعيمها و تأهيلها ،أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي كما يلي :

الدراسة الأولى:بعنوان" الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية " بحثت هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير للباحث عمار سلامي منشورة باللغة الفرنسية، في الحدود الفاصلة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصناعات الكبيرة من جهة أخرى مع محاولة القيام بمسح لبعض التعاريف المعطاة لهذا القطاع. كما قدمت أفكار هامة حول الدور الذي تقوم به هذه الصناعات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، بمساهمتها الكبيرة في تصحيح الاختلالات المسجلة في التنمية بسبب الأزمات التي عرفتها معظم الدول في منتصف السبعينات.

وقد أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج التي توصل إليها على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون كحل بديل أو سياسة مكملة لسياسة الصناعات الكبيرة في مختلف البلدان النامية كما هو قائم في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، أو كما عرفته الجزائر في تلك الفترة (فترة إنجاز الدراسة).

الدراسة الثانية:بعنوان" دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر " رسالة ماجستير في جامعة الجزائر غير منشورة، هدفت إلى الوقوف على مكانة الصناعات ،وهي الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وكيف أصبحت تمثل الخيار الثاني لإستراتيجية التنمية المتبعة في مختلف هذه البلدان، بعد أن أصبحت الصناعات الكبيرة عاجزة عن تحقيق الأهداف المسطرة، وهو الشيء الذي وصلت إليه الدراسة عند تحليلها لواقع التنمية في الجزائر، والمكانة التي كانت تحتلها الصناعات الصغيرة والتنمية في السياسة التنموية للبلاد، فبعد أن كانت صناعات تابعة تتطور على هامش برامج التنمية المسطرة في إطار

الإستراتيجية الشاملة، لتصبح بعد أن تأكدت أهميتها في امتصاص العجز، الحل البديل في يد مقرري السياسة التنموية بإدماجها في عملية التنمية وجعلها الوسيلة الفعالة في تحقيق بعض الأهدا ف الاقتصادية والاجتماعية، امتصاص البطالة المتزايدة، تحقيق التوازن الجهوي، تلبية الحاجيات من السلع الاستهلاكية...إلخ.

الدراسة الثالثة:بعنوان" إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية – حالة الجزائر –(2001)"،قامت هذه الدراسة، وهي رسالة ماجستير في جامعة الجزائر من إعداد الباحثة _قويقح نادية ، بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة منها أو النامية في عملية التنمية، بالرغم المشاكل التي يعرفها خاصة منها عملية التمويل، لهذا قامت الباحثة ببحث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنوع من التفصيل، فتوصلت في البداية إلى كون قضية التمويل تعتبر أهم مشكلة تواجه مؤسسات هذا القطاع وأكبر العراقيل التي تحد من فاعليته وفي نموه وعلى بقائه، لتتأكد من ذلك عندما تطرقت إلى بعض التجارب الدولية التي بينت بأن الاهتمام بعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسة تمويلية خاصة بها، يظل أحد أهم العوامل المساعدة على النهوض بهذا القطاع الحساس، وحماية هذه المؤسسات من الاختفاء.

كما أظهر هذا البحث، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تلعب دورا لا يستهان به، عمدت الجهات المسؤولة عليها بمحاولة التخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشائها وتنميتها، إيمانا منها بأن تنمية هذا القطاع يبقى الضمان الوحيد لتحسين نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

الدراسة الرابعة: **بعنوان** " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة: دراسة تطبيقية على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية(2002) "،رسالة دكتوراه من إعداد الباحث خالد عبد العزيز السهلاوي تهدف هذه الدراسة للقيام بتوضيح الدور

الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في أيجاد آفاق وفرص عمل جديدة للشباب حديثي التخرج بعيدا عن الوظائف العامة التي أصبحت بعيدة المنال. والحد بذلك من مشكلة إرتفاع معدل البطالة الذي أصبح اليوم هاجس الساسة ومتخذي القرار في المملكة. وقد أظهرت الدراسة أن اهتمام متخذي القرار في المملكة العربية السعودية بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدور في إطار التسليم عموما بأهمية هذه المشروعات للتنمية الاقتصادية. وهذا الاهتمام يتجلى في تبني خطط التنمية السعودية المتعاقبة العديد من المساهمات والمبادرات.

الدراسة الخامسة: بعنوان" سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"،هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه من إعداد الباحث بابا عبد القادر ،درس فيها سياسة التحفيز على الاستثمار في الجزائر في ظل قوانين الاستثمار و الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار،و أوضح المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال سرده للتطور التاريخي لقوانين الاستثمار وركز خاصة على الامتيازات الضريبية و الضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون 1993 ،و الذي كان مصاحبا للإصلاحات الاقتصادية،و قام الباحث أيضا بمعالجة تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار،و أثرها على الاستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر من خلال قوانين الاستثمار الجديدة و انعكاساتها على واقع الاستثمار الأجنبي،و استثمار القطاع الخاص المحلي في الجزائر.

الملخـــص:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات،وقد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي،إذ عرفت أشكالها وأنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العالمي والتكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين،والجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية المعاصرة اتجهت إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق،وقد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أنشأت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتأهيل نشاط هذه المؤسسات كل هذا أعطى مجالا واسعا ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،من هنا جاءت إشكالية البحث حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر ،من خلال معرفة أهم التطورات التي عرفتها و المشاكل و الصعوبات التي تواجهها و مدى استفادتها من برنامج التأهيل و دورها التنموي.

Résumé:

L'entreprise en tant qu'entité, est passée par plusieurs phases d'évolution, en parallèle avec les mutations socio-économiques de la société.

Aussi, elle suscite l'intérêt de plusieurs économistes et ce depuis l'accession de l'économie au rang de science, ceci bien évidemment du fait qu'elle constitue le noyau de l'activité économique.

Ainsi, l'entreprise a vu ses formes et ses procédés évoluer de manière accélérée au cours du temps et surtout au cours du 20ème siècle.

En Algérie, et en raison des changements majeurs qu'ont connus le pays et le monde dans son ensemble, et du fait que l'économie repose de plus en plus sur les forces du marché, l'entreprise privée a vu sa position s'affermir et son rôle prendre plus d'importance dans le processus du développement durable. L'une des conséquences de tout ceci, fut l'émergence des petites et moyennes entreprises, chapotées par un ministère (créé en 1994) qui leur est spécialement dédié, et chargé entre autres de créer un climat favorable et des conditions susceptibles de développer ces types d'entreprises, d'assurer leur pérennité et d'en faire un acteur majeur dans le processus de développement économique.

Partant de là, apparait la problématique de la recherche qui gravite autour de la qualification de la PME/PMI en Algérie, et notamment les problèmes et les obstacles qu'elles connaissent, la façon dont elles bénéficient du programme de mise à niveau, et plus important encore, le rôle qu'elles jouent dans le processus de développement du pays.

Abstract :

The economic enterprise has undergone changes to keep pace with the economic and social systems experienced by societies. Indeed, the enterprise has drawn the attention of many economic thinkers through the years as the nucleus of economic activity, its patterns and forms have known significant developments in accordance with the requirements of the global and rapid technological growth, especially in the twentieth century.

On the light of the economic and global contemporary changes, Algeria moved to the gradual adjustment of its economic policy relying on market forces. Algeria has allowed the reinstatement of private enterprises and the recognition of the important role they can play in the overall development. The result was the emergence of the sector of small and medium-sized enterprises as a real locomotive to genuine economic growth. In this context, a ministry in charge of the sector of small and medium-sized enterprises was established in 1994. Its task was to pave the way and create the appropriate and favorable conditions for the upgrade and rehabilitation of the activity of these enterprises. This gave broad and strong support for the development and promotion of small and medium enterprises. Hence came the problem of research on the rehabilitation of small and medium-sized enterprises and their role in economic development in Algeria. This would be possible through the knowledge of its most important developments, and the problems and difficulties they face, and to what extent they benefit from the rehabilitation program, in addition to its developmental role.

الفصل الأول: تأهيل المؤسسات، الأبعاد النظرية، التاريخية والتطبيقية

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات

المطلب الأول:الترسيخ النظري لعملية التأهيل عند المفكر فريدريك

لايت F.List

المطلب الثاني:التأهيل بمفهوم استراتيجية السياسة التجارية

عند كروغمان Paul Krugman

المبحث الثاني: الأبعاد التاريخية لتأهيل المؤسسات .

المطلب الأول :التجربة الايرلندية:

المطلب الثاني : التجربة الألمانية:

المبحـــث الثالث: الأبعاد التطبيقية لتأهيل المؤسسات.

المطلب الأول :دور الدولة و سيادتها في عملية التأهيل

المطلب الثاني :الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية للمنافسة العالمية

المطلب الثالث : آثار الشراكة على المؤسسات

خاتمة الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

في هذا الفصل نحاول تحليل البعد النظري و التاريخي و التطبيقي لتأهيل المؤسسات من أجل المعرفة الدقيقة لمفهوم التأهيل.

فالتأهيل هو ممارسة حديثة مرتبطة ارتباطا كليا بالعوامل الاقتصادية لدول التي تشهد تحولات مختلفة، كما أن الوضع الدولي الراهن ساهم بشكل كبير في إبراز هذا المفهوم، كما1 ترتبط عملية نجاح التأهيل بالتنمية الاقتصادية و هذا بخلق أو فقدان عشرات الآلاف من مناصب الشغل ، لذا يتطلب من الدول التي تشهد تحولات رفع التحدي أمام كافة الأخطار المحتملة وأن تشرع في إجراء إصلاحات لتلبية شروط الاندماج في العولمة دون تعرض اقتصادياتها لأضرار.

وسوف نعرض مثالين الأول متعلق بالتجربة الايرلندية والثاني متعلق بألمانيا الموحدة، فبالنسبة لتجربة الايرلندية فالتأهيل الصناعي يمثل كلفة تكيف المؤسسات أو الدولة (Coût d'adaptation)' أما بالنسبة لألمانيا الموحدة فالتأهيل الصناعي يعني بالخصوص المؤسسات التي كانت تنتمي لألمانيا الشرقية سابقا من أجل تدارك التأخر و تقليص الفارق الحاصل بينها و بين مؤسسات الدول المتطورة في الاتحاد الأوروبي.

في هذا الصدد سنحاول التركيز على الأبعاد النظرية و التاريخية ثم التطبيقية لبرنامج تأهيل المؤسسات و إبراز قدراتها التنافسية.

[1] Dr.Abdelhak Lamiri ,management de l'information,redressement et mise à niveau des entreprises,OPU Algérie ,Année 2003,page 171

المبحث الأول: الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات:[1]

يواجه العالم اليوم و بالخصوص بلدان المغرب العربي تحدي داخلي و خارجي،

فمنذ سنوات الثمانينات بدأت تظهر بوادر الأزمة الاقتصادية منها ضعف الموارد المالية و العجز في الميزان التجاري وانخفاض مستويات الاستثمار و كذا المساعدات التنموية المقدمة للدول النامية الخ... و نتيجة لهذه الوضعية المتردية لأغلب اقتصاديات البلدان النامية كان لزاما عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للقيام ببرنامج التثبيت الهيكلي، و هذا بهدف القضاء على حدة الإختلالات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا بالاهتمام ببرنامج التأهيل لدخول في ديناميكية العولمة الاقتصادية.

فإذا كان يراد بالعولمة رسملة اقتصاديات العالم و شمولية النظام الرأسمالي و سيطرته على كافة جوانب المعمورة، فان التحدي يراد به الإصلاحات المطلوبة لتلبية شروط الاندماج في العولمة دون تعرض الاقتصاد الوطني لضرر.

و لقد بينت الدراسات حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في التطور الاقتصادي و الاجتماعي العام و المستديم و على رأسها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، وذلك لما لها من قدرة هائلة في المزج بين النمو الاقتصادي و خلق مناصب الشغل في الوقت الذي يفرض فيه تطبيق التكنولوجية الجديدة و إنجاز المشاريع.

و نركز هنا على عملية تأهيل المؤسسات و بنيتها التي سجلت تحول عميق و سريع في مجالات متعددة كالتوزيع و التنظيم....الخ[2].

فالسؤال المطروح هو كيف الوصول بهذه المؤسسات إلى اقتصاد تنافسي في ضوء البيئة الحالية ؟.

إن البيئة الوطنية و العالمية تطرح بقوة فكرة تأهيل الهياكل عن طريق تقوية القدرات الإنتاجية

[1]Mémoire de magister « la mise à niveau des entreprises algérienne en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000-2003 » présenté par Mme Djennane Hayat Année 2002-2003-page 8

[2]-Lamiri A. (2003), « La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes», Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02,p30, ESC Alger.

و الإبداعية و التكنولوجية بحكم توقعاتها للمنافسة الشرسة من قبل المؤسسات الأخرى. [1] فكسب قوة تنافسية ليست مرتبطة فقط بتخفيض تكاليف عوامل الإنتاج وإتاحة المواد الأولية، وإنما ترتبط أيضا بنوعية المؤسسات و الكفاءة التنظيمية و التقنية،أي بناء صناعة قومية حقيقية و هذا ما يطرحه المفكر مايكل بورتر M.Porter في كتابه أن نهاية القرن ستشهد ظهور المؤسسات والدول التي تستطيع التحضير للاندماج و وضع المبادئ الأساسية التالية:

- تصبح المؤسسات تقاوم و تتصارع في الصناعات.
- الميزة التنافسية تبنى على الفرق و ليس على التجانس.
- الميزة التنافسية تعني دائما تمركزا جغرافيا.
- الميزة التنافسية تتشكل على المدى الطويل.

وعلى هذا الأساس يجب على هذه الدول إعادة النظر في سياساتها الإستراتيجية و أن تضع إجراءات عملية أخرى حتى تستطيع التكيف والاندماج في السوق العالمية.

إن فكرة التأهيل جاءت عن طريق توصيات المنظمة العالمية لتنمية الصناعية ONUDI في سنة 1995 بحيث قدمت برامج خاصة للبلدان السائرة في طريق النمو التي تمر بمرحلة انتقالية

و هذا لتسهيل مرورها إلى اقتصاد عالمي جديد يتميز بخصوصية العولمة و الشمولية، و الهدف الأساسي لبرنامج المنظمة هو القيام بتغيرات نوعية على مستوى المؤسسات في الميادين التالية:

التسويق ، التكنولوجية ، الإدارة و العامل البشري....الخ[3].

إن عملية التأهيل تعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية.

[1]Porter Michael. E (1993), « l'avantage concurrentiel des nations »,édition ERPI,Quebec,p3.

2- Lamia Azouaou,Nabil Ali Belouard,la politique de mise à niveau des PME Algérinnes,Colloque International Hammamet Tunisie,21-22 juin2010,p9.

يمكن أن نلخص أن عملية التأهيل بمفهومها البسيط هي حالة انتقال من مستوى لأخر عن طريق تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة لكي تتمكن من الاندماج في الأسواق العالمية و التكيف مع العولمة و الشمولية[4].

يوجد ثلاثة عناصر أساسية مكونة لعملية التأهيل:

- آلية المعلومات
- معلومات التسيير
- النوعية

ضمن نفس ترتيب الأفكار، لا يوجد تعريف واضح لعملية التأهيل لسبب بسيط هو عدم وجود كتاب اقتصادي يحمل حسب معرفتنا كلمة عملية التأهيل ضمن جدول المصطلحات المواد،هذا الغياب في الحقيقة يرجع لكون أن عملية التأهيل تعتبر تطبيق حديث يرتبط بالظروف الاقتصادية الحالية للبلدان النامية و الانتقالية ، ومن جهة أخرى ،بعد الإطلاع على الكتابات حول عملية التأهيل نجد أن هناك غموض كبير بين المفاهيم على مستوى الطرق كما هو كذلك على مستوى الأهداف حسب نظريات التجارة الدولية، من بين هذه المداخل النظرية يمكن أن نأخذ مدخلين لنظريتين رئيسيتين" نظرية فر يدريك ليست F.List وكر وغمان Paul.Krugman

بالإحاطة بهذين المدخلين يمكن لنا أن نحدد مفهوم عملية التأهيل[5].

[4]- Mme Djennane Hayat « la mise à niveau des entreprises algérienne en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000-2003 » ,op, P12

[5] - كمال رز يق، "تأهيل المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية العدد6-جوان2004 جامعة البليدة، ص44

المطلب الأول:الترسيخ النظري لعملية التأهيل عند المفكر فريدريك ليست F.List

دافع هذا الكاتب على مذهب الحماية في كتابه "المنهج الوطني في الاقتصاد السياسي [1]" الذي تم نشره في سنة 1841 وصف من خلاله تطور التنمية الاقتصادية للأمة بأنها تمر بخمسة مراحل ابتداء بالدولة الوحشية، ثم الدولة الرعوية، الدولة الزراعية، ثم الدولة الزراعية والصناعة الحرفية، وأخيرا الدولة الزراعية– الحرفية– التجارية.

كما أثار فريدريك ليست F.List مسألة حماية الصناعة الناشئة حيث يتساءل عن ماهي الصناعات التي يجب حمايتها ؟ و متى نتوقف عن حمايتها؟

1– التأهيل بمفهوم حماية الصناعات الناشئة عند فر يدرك لست F.List : [1]

دافع المفكر الألماني على مبدأ حماية الصناعة الناشئة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فهو يرى أن الصناعات الناشئة في البلاد النامية لا تستطيع أن تقاوم في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة.

لذا يجب حمايتها من المنافسة الأجنبية حتى تصل إلى مرحلة النضج، وهذا يعني أن الحماية لا يتعين أن تمنح لكل الصناعات الناشئة و إنما فقط لصناعات التي تتوفر على مقومات النجاح في المستقبل، حيث تصبح قادرة على تحمل المنافسة الموجودة.

و من أكثر الحجج رواجا في الدول النامية هي حجة حماية الصناعات الناشئة ، بحيث يعتقدون أن المنشآت المحلية الناشئة و خاصة في القطاع الصناعي لا تستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة، فالمنشآت الحديثة العهد تواجه تكاليف عالية بالإضافة إلى ذلك تحتاج إلى تطوير طرق تسويقية مناسبة لتعريف بإنتاجها الجديد و تحتاج إلى حملات إعلانية مكثفة في بداية نشاطها الاقتصادي، ويرى أنصار هذه الحجة أنه بعد مرور بعض الوقت على مثل هذه المنشآت الناشئة فإنها ستصل إلى مستوى

[1] نعيمي فوزي و غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، الجزء الأول، أكتوبر، 1999، ص38
[1] د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية, اتجاهات حديثة في التنمية, الإسكندرية, 2000، ص 188.

من النضج و اكتساب الخبرة يمكنها من الاقتصاد في التكاليف و القدرة على منافسة المنشآت الأجنبية،و بالتالي فان أنصار هذه الحجة يرون ضرورة تدخل الحكومة بتوفير حماية ضريبية مؤقتة للمنشآت الناشئة، على هذا الأساس قامت دول عديدة بحماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية و هو ما يشير إلى مشروعية التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ اقتصاد السوق[6].

ولقد ظهرت دراسات عديدة بعضها يؤيد و بعضها يعارض التدخل الحكومي لحماية الصناعات الناشئة، و تشير بعض الدراسات المعارضة إلى أن التدخل الحكومي بفرض رسوم جمركية أو بمنح دعم لصادرات يؤدي إلى الإخلال برفاهية المستهلك المحلي ، و يرجع هذا إلى أن التدخل الحكومي برفع الأسعار المحلية عن التكلفة الحدية ، نتيجة قيام المؤسسات ببيع السلع في السوق المحلي ة بسعر يساوي التكلفة الحدية مضافا إليه معدل ربح معين.

و لقد حاولت بعض الدراسات اختبار مدى فعالية حماية الصناعات الناشئة في تشجيع هذه الصناعات ، ومن بين هذه الدراسات ما قامت به باختبار العلاقة بين معدل الحماية من ناحية

و معدل نمو الإنتاجية في عدد من الصناعات و عدد من المؤسسات الصناعية في تركيا. و قد تم استخدام نوعين من المعايير لقياس الحماية، أولهما هو معدل الحماية الفعالة الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الحماية الموجبة المتمثلة في الرسوم الجمركية و الحصص على واردات المنتجات النهائية، و أثر الحماية السالبة المتمثلة في الرسوم الجمركية على واردات المدخلات، أما المعيار الثاني فهو يتمثل فيما يسمى بتكلفة الموارد المحلية و الذي يقيس تكلفة الإنتاج من الموارد المحلية بالأسعار المحلية للوحدة بالنسبة لسعر الدولي، فكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على نجاح الصناعة المحلية ، و من ناحية

[6]- Mme Djennane Hayat « la mise à niveau des entreprises algérienne en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000-2003 » ,op, P13

أخرى تم استخدام معيار معدل نمو الإنتاجية الكلية مرة على مستوى الصناعة و مرة أخرى على مستوى المؤسسة الصناعية كمقياس للنمو في القطاع الخاص.[1]

و لقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا طرديا و قويا بين معدل الحماية و معدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص بتركيا، كما أتضح أن معدل نمو الإنتاجية في الصناعات المحمية كان أعلى من الصناعات الغير محمية ، كما أن الأمريكي الكسوندر Alexandre Hamilton نصح المجتمع الأمريكي بضرورة وضع الحواجز الجمركية حتى تتطور الصناعة والتصدي للخطر الإنجليزي الذي كان أول قوة صناعية في أوروبا.

وصل فريدريك ليست F.List الى خطوة هامة تخص التنمية الاقتصادية بألمانيا فقد نادى بضرورة[2] تصنيع وطنه و حمايته من المنافسة الإنجليزية، فهو يعتقد أن نظام الحماية لا يكون إيجابي إلا إذا أنحصر فقط على الصناعة الأكثر حداثة ،كما يوصي البلدان المتأخرة بحماية صناعتها حتى بلوغ درجة التنافسية و المنافسة على الصعيد الدولي.

فالمشكل الذي يطرح حاليا هو كيفية وصول هذه الدول إلى درجة التنافسية؟

حسب المفكر فريدريك ليست أنه يجب حماية الصناعة و مساعدتها إلى غاية نموها و تطورها اتجاه المنافسين الآخرين المشكلين في السوق.

فالمؤسسات الوطنية يجب أن تكون مؤهلة و مكيفة مع الحركة الاقتصادية الجديدة، التي تجبرها على تجاوز الإطار الوطني إلى الدولي لهذا فإنها ملزمة بتطبيق استراتيجيات تعمل على توزيع أنشطتها على العديد من الدول.

[1] د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية, نفس المرجع، ص 190.
[2] الباحث نعيمي فوزي و غراس عبد الحكيم، نفس المرجع السابق ص 38

إن تطور مستوى مؤسسات بلد معين يرتبط أساسا بقدرتها على إدخال قطاعات مهيكلة جذابة، فكل بلد يرغب في الاندماج ضمن السياق الجديد عليه إعداد دراسة شاملة حول عملية تأهيل مؤسساته الصناعية، حتى تصبح أكثر تنافسية على الصعيد العالمي.

فحسب بورتير Porter انه قبل فهم الدور الذي تلعبه الأمم في التنافسية، يجب فهم الكيفية التي تضمن بها المؤسسات الميزة التنافسية و الحفاظ عليها.

المطلب الثاني:التأهيل بمفهوم إستراتيجية السياسة التجارية عند كروغمانPaul Krugman:

دافع كروغمان Krugmanعن الصناعة الناشئة كمؤشر لتنمية الوطنية لدول السائرة في طريق النمو، فاغلب هذه البلدان تصدر المواد الأولية لدول المتطورة و تستورد منها المنتجات الصناعية حتى تكتسب قوى اقتصادية و تصبح من الدول ألمصدرة للمنتجات الصناعية ، فعلى البلدان النامية أن تتبع سياسة حماية الصناعة الناشئة لفترة محددة إلى حين بلوغها درجة التنافسية و تأهيلها للمنافسة العالمية.

فحسب[1] كروغمان Paul Krugman أن إتباع سياسة حماية الصناعة الناشئة من قبل الدول السائرة في طريق النمو لابد أن تكون إيجابية و تعكس مستوى الدول المتطورة وهذا بقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية وتصبح مؤهلة لخلق الدخل الكافي للعمال و الرفع من رأسمالها.

العديد من الدول النامية اتبعت سياسة التصنيع و استعملت تسعيرات جمركية و هذا من اجل تشجيع الإنتاج الداخلي، لكن هذه السياسة لم تعطي نتائج مثمرة فيما يخص التنمية الاقتصادية، على ضوء هذه الحقائق فانه يجب أن تكون الصناعة محمية في مرحلة انطلاقها حتى تنمو وتتأقلم مع السوق.

حدد بعض الاقتصاديين نوعين من المشاكل التي قد تبرر حماية الصناعة الناشئة و المتمثلة في:

- مشكلة الملائمة
- نقص في أسواق رؤوس الأموال

[1] أ.د.جمال الدين لعويسات،العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هومه،سنة2000 ،ص36

[1]إن المنشآت المحلية الناشئة في قطاع الصناعة لا تستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة، بحيث أنها تواجه تكاليف عالية منها ما يتعلق بشراء الآلات والتوظيف والتدريب و منها ما يتعلق بتطوير طرق التسويق.

بالإضافة إلى ذلك فان الصناعات الناشئة في الدول النامية لا تستطيع الاقتراض بمعدلات فائدة تنافسية بسبب وجود فشل في الأسواق المالية، كما أن البنوك المحلية قد لا يكون لديها القدرة المالية اللازمة لتمويل إنشاء مشاريع اقتصادية كبيرة كصناعات الفولاذ و السيارات مثلا ، و قد تتردد البنوك الأجنبية الكبيرة في إقراض المنشآت الناشئة في الدول النامية بسبب ارتفاع درجة المخاطرة الاقتصادية و السياسية.

و على هذا فان الحماية الضريبية تبقى خيارا مفضلا و كذلك يجب التركيز على تحسين كفاءة الأسواق المالية و استخدام سياسات حكومية لتشجيع الادخار و دعم الاقتراض الاستثماري بحيث تستطيع الحكومة على سبيل المثال توفير القروض بأسعار فائدة مخفضة للمنشآت الناشئة.

1-إحلال الواردات كإستراتيجية لتصنيع: يعني إحلال الواردات أن ينتج محليا ماكان يستورد من قبل أو ينتج محليا كل ما نحتاجه من سلع بصفة عامة و يتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات و خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك أما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (الحصص).

من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية ، إن فرض القيود على الاستيراد ينشأ محليا

[1]- الدكتور طالب محمد عوض –التجارة الدولية نظريات و سياسات –كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية –الطبعة الأولى1995، ص260

فائض في الطلب على هذه السلعة مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار و بالتالي ربحية الاستثمار، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلع التي كان يتم استيرادها من قبل ، هناك إحلال للواردات عندما تقوم الحكومة أو المنظمون المحليون بإنشاء هذه الصناعات و تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية و بالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أما المراحل التي تلي ذلك قد تعطي لعملية التصنيع طريقين فللطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة(التي تنتج مستلزمات الإنتاج) ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج و ذلك عن طريق تأثير قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف و إلى الأمام، أما في الطريق الثاني، تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات، و يترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة، ويترتب كذلك على هذه السياسة انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية زيادة الواردات من السلع الاستثمارية، إن سياسة إحلال الواردات سوف تؤدي إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل و من ثم يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار.

[1]في سنوات الخمسينات و الستينات (1950 –1960) قامت البلدان النامية بحماية صناعتها حتى أن بلغت مرحلتها الأخيرة، فأغلبية هذه البلدان عوضت المواد الاستهلاكية المستوردة بمنتجاتها الأصلية، كإستراتيجية لتشجيع الصناعة، إلا أن سياسة إحلال الواردات تولد عنه تناقضات عديدة بحيث أنها لم تعطي انطلاقة اقتصادية تمكنها بالالتحاق بالبلدان المتطورة.

[1]- Mme Djennane Hayat « la mise à niveau des entreprises algérienne en perspectives de l’adhésion de l’Algérie à l’OMC et à l’UE sur la période 2000-2003 » ,op, P15

و المثال على ذلك و الأكثر دلالة هو دولة المكسيك التي عرفت تطور اقتصادي قوي لكن لم تستطيع تقليص الفارق بالنسبة للبلدان المتطورة.

و السبب الرئيسي حسب كر وغمان Krugman يظهر أكثر عمقا في عدم قدرة تكيف قطاع الصناعة الصغيرة مع المنافسة.

و من بين الأسباب التي لم يثيرها كر وغمان P. Krugman بأن البلدان النامية لديها نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة في مجال التسيير، وكذا المقاولين إضافتا إلى ضعف التنظيم.

2-إستراتيجية تشجيع الصادرات: فبعد إثبات فشل سياسة إحلال الواردات لعدم استطاعة هذه البلدان استدراك تأخرها و تحقيق أهدافها، تم التحول والاهتمام بالسياسة التي انتهجتها البلدان الصناعية الجديد بتوجيه صناعتها نحو التصدير و انفتاح تجارتها نحو الأسواق الدولية ، مما يستدعي إدخال الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستثمار و خلق فروع صناعية، لكن سياسة تشجيع الصادرات في الدول النامية تواجه مشكلة ضيق السوق و اللجوء إلى السوق الخارجي يبقى ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة و تلبية النمط الاستهلاكي.

سجلت البلدان الصناعية الجديد بعد انتهاجها سياسة تشجيع الصادرات تطورا سريعا برفع حصتها من الصادرات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1) " **الصادرات بالنسبة المئوية من الدخل الوطني 1990.** "

Source :P.Krugman et M.Obstefeld (1996) « Economie internationale » page 302

الدول	معدل الصادرات %
البرازيل	7
الهند	8
أمريكا	8
اليابان	14
ألمانيا الغربية	30
كوريا الجنوبية	37
هونغ كونغ	95
سنغافورة	17

بالنظر إلى معدل الصادرات نلاحظ أن البلدان المصنعة حديثا نجحت في عملية التصنيع بتحولها نحو التصدير،و هذا خلافا للأفكار التي تدعو إلى إحلال الواردات في مجال التصنيع.

رغم هذا فإن التجارة بين البلدان النامية و المتطورة غير متساوية، لأن البلدان النامية لم تصل بعد لتأمين انطلاقة صناعتها، نظرا لشدة المنافسة في البلدان المتطورة و هذا ما يطرح مشكلة الاستثمار الأجنبي وفتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات.

فبعض البلدان تتخوف من استيطان هذه الشركات و سيطرتها على اقتصادياتها، فمثلا دولة المكسيك سيطرت على اقتصادها المؤسسات الأجنبية في المرحلة مابين (1910 –1920)، وكان لها أثر كبير على سياساتها، وهو كذلك بالنسبة للاستثمار الدولي بشكل عام.

– العديد من البلدان تنشغل في زيادة حجم المؤسسات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية التكنولوجية و نقل التكنولوجيا المتطورة.

في الحقيقة أن إنتاجية المؤسسات المحلية تتطور عندما المؤسسات الأجنبية تساهم بقدر كبير في دعمها بالتكنولوجيا الحديثة، لكن بعض الاقتصاديين يعتبرون بأن التكنولوجيا لا تتحول عندما تكون الصناعة الناشئة منظمة من طرف شركات أجنبية وهذا يعني بأن المؤسسات المحلية أمام خيارات إما استيراد التكنولوجيا من الخارج أو تعمل على تطورها محليا ، فمن اللائق التساؤل هل البلدان المصنعة الحديثة التي تبدو لنا بأنها حققت نجاحا في تصنيعها بالالتجاء إلى تكنولوجيا متطورة، و ارتكزت على الشركات المتعددة الجنسيات، لهذا الغرض النتائج التجريبية لا تعطي فائدة كبيرة، لأننا نلاحظ من جهة أن تايوان و سنغافورة اعتمدت أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تطوير صناعتها، و من جهة أخرى نجد أن كوريا و هونغ كونغ ارتكزت على تطوير مؤسساتها المحلية، و ضمن الحالتين نجد أن هذه الاقتصاديات عرفت كيف تنجح في تحسين المستوى المعيشي لسكانها.

في سنوات السبعينات اتبعت البلدان النامية سياسة التصنيع بإحلال الصناعات المحلية عوضا عن تكريس جهودها في تصدير منتج ات الصناعة الصغيرة ، أما انشغالاتها الحديثة ارتكزت أساسا حول مشكلة عملية التأهيل و الاستدراك.

الكثير من البلدان النامية انشغلت بآثار الاستثمار الخارجي المباشر (IDE)، فهل الدور الذي لعبته المؤسسات الأجنبية قادر على تمكينها من استدراك تأخرها ؟

فالإجابة على هذا التساؤل معقدة لسبب غياب المنافسة المنظمة، فحسب كروغمان

وموريس أنه من الضروري حماية الصناعة الناشئة مؤقتا من أجل ضمان الانطلاقة الصحيحة للبلدان النامية، وحمايتها من المنافسة الشديدة للبلدان المتطورة، التي ب إمكانها منع التطور لأنها تتميز بقوة اقتصادية تمكنها من الاستيلاء على الحصة الكبيرة من السوق.

فلقد نجحت البلدان المتطورة في تحطيم المنافسة و بلوغ الوضعية التنافسية، بينما البلدان النامية لم تصل بعد إلى درجة التنافسية لأسباب عديدة نذكر من بينها:

- المنافسة الغير متساوية مقارنتا مع البلدان المتطورة.
- البلدان النامية تواجه مشاكل اجتماعية، اقتصادية وسياسية....الخ، تمنعها من الاندماج في السوق العالمية.

من خلال هاته الأسباب يظهر الفرق واضحا مابين البلدان المتطورة و النامية، إذا كيف تتطور البلدان النامية و تحصل على مكانتها في السوق العالمي؟

إن نجاح عملية تأهيل هذه البلدان تتميز باختلافات عديدة، فالتأهيل لا يرتبط فقط بالمصدر الداخلي للمؤسسة و لكن أيضا بمحيطها الغير ملائم للمنافسة.

المبحث الثاني: الأبعاد التاريخية لتأهيل المؤسسات .

لأخذ فكرة عميقة على عملية التأهيل فسوف ندرس الجذور التاريخية لايرلندا و تجربتها في عملية التأهيل وكذا نفس الشيء بالنسبة لتوحيد ألمانيا.

المطلب الأول :التجربة الايرلندية:

إن عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري في ضوء التجربة الايرلندية أكثر دلالة لسبب نجاح هذه التجربة في ايرلندا.

لقد شرعت ايرلندا في تطبيق سياسة الاستدراك و التنمية الشاملة، التحديث، العصرنة و الحركية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فبعد اندماج ايرلندا في السوق الأوروبية (CE) في أول جانفي 1973، أصبحت ملزمة بتقديم حصتها في التمويل الأوروبي ب (230 مليار فرنك على مدى 29سنة)[1].

إن نجاح برنامج عملية تأهيل ايرلندا يعود أيضا إلى التدفقات الآتية و المحولة من الاتحاد الأوروبي إلى دولة ايرلندا إذ ارتفعت إلى نحو 5% من المنتوج الداخلي الخام في عام 1992 و 3.2% في عام 1997.

إن تمويل برنامج التأهيل تم تأمينه بجزء كبير من طرف الاتحاد الأوروبي، هذه المساعدة تعتبر مهمة جدا بالنسبة لتلك الممنوحة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على العموم و تلك الخاصة بالمغرب، تونس، الجزائر.

المساعدة التي تحصلت عليها بلدان البحر الأبيض المتوسط لا تتجاوز 0.9 % من إنتاجها الداخلي الخام.

و بصفة عامة نجد أن برنامج الدعم المقدم من طرف الإتحاد الأوروبي يتوجه بالخصوص نحو:

- تدعيم المنشآت القاعدية الأساسية و التكنولوجية.
- التكوين المهني في الصناعة و قطاع الإعلام الآلي و التجهيزات.
- نوعية المنتجات والخدمات.

و بصفة أكثر خصوصية فان برنامج التأهيل هو برنامج استراتيجي موجه نحو التحفيز و النمو و التنافسية الصناعية الايرلندية، و يؤثر بالموازاة و بشكل منسق على العديد من الجبهات:

–تحسين هياكل المؤسسة و محيطها وسلوك أعمالها ، ضمن هذا السياق فان البرنامج الايرلندي أنشأ ميكانيزمات الدعم الموجهة ليس فقط نحو المؤسسات الصناعية، ولكن أيضا نحو منظمات أخرى لها دور في تدعيم التنمية الصناعية الايرلندية.

[1] le monde :dossiers et documents,n°305,janvier 2002,page6.

تمثل عملية التأهيل في ايرلندا تكلفة التكيف coût d'adaptation، فبالنسبة للدولة تعتبر تكلفة اجتماعية، أما بالنسبة للمؤسسات فهي تمثل تكلفة التحويل، لكنها في أن واحد تعطي فرص لايرلندا لاستدراك التأخر وتمكنها من إدخال تكنولوجية حديثة وكذا رؤوس الأموال وأسواق لتصدير منتجاتها.

لقد شكلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في ايرلندا مصدرا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث ساهمت بحوالي 484 شركة استثمارية من بين 1200 شركة أجنبية من جنسيات مختلفة تنشط بايرلندا و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (1-2) "**المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية لايرلندا**"

source « le monde dossier et document,n°305,janvier 2002 »

نظام البرلمان	جمهوري
المساحة	270.000 كلم مربع
عدد السكان	3,6 مليون نسمة
المنتوج الصافي الخام PNB	92 مليار أوروه
المنتوج الصافي للفرد	24431 أورو
معدل البطالة	% 11,5
معدل النمو	% 4,2
العملة	أوروEuro
عجز الميزانية	4,5 مليار
الدين العام	65,8 مليار
التضخم	%5,3

المطلب الثاني : التجربة الألمانية:

في سنة 1989 استأنفت عملية إعادة وحدة ألمانيا، انطلاقا من هذا التاريخ بدأت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تطبق سياسة الاستدراك التنمية و الحركية الاقتصادية، من أجل الاندماج في الاقتصاد الألماني و الأوروبي.

إن التحول السريع الذي عرفته ألمانيا الشرقية ترتبت عنه تكاليف باهظة لازالت تسددها باستمرار مع الاتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا . لقد دخلت ألمانيا الديمقراطية سابقا ضمن السوق الأوروبية في أول جويلية 1990 وكان هذا على المستوى السياسي في إطار وحدة ألمانيا، أما على المستوى الاقتصادي و النقدي كان في يوم 23 أكتوبر 1990، وهذا لايعني دخول دولة جديدة في الحلف بحيث أن السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا) يضم أثنى عشرة دولة بما فيها ألمانيا.

بلغ عدد سكان ألمانيا الديمقراطية سابقا في سنة 1990 (12مليون نسمة) ، ساهم هذا العدد في ارتفاع عدد سكان الاتحاد الأوروبي إلى 345 مليون نسمة أي بارتفاع 5 % وكذلك بالنسبة للمساحة.

توحيد ألمانيا ألزمها تكاليف كبيرة بالنسبة لتكييف المؤسسات، و في نفس الوقت فرصة لدخول التكنولوجية الحديثة، لقد أوكلت خوصصة المؤسسات في ألمانيا الشرقية إلى الوكالة المتخصصة تروهاندستالت (treuhandstalt)،إن توحيد الألمانيتين هو ناتج من التضامن و خاصة التضحية التي قدمتها ألمانيا الغربية فيما يخص الموقف السياسي لرئيس ألمانيا الاتحادية هولمت كول " Hulmut Cohl "، الذي وفر الظروف الملائمة لإعادة تأهيل ألمانيا الشرقية، كما ساهمت دول أوربا عام 2002 إلى في تغيير عملة ألمانيا من الدوتش مارك إلى العملة الموحدة ا لأوروEURO، وكان ذلك في سنة 2002، وأصبحت برلين عاصمة ألمانيا الموحدة.

إن ما يمكن أن نستنتجه من تجربة "ألمانيا و ايرلندا"، هو أن عملية التأهيل يمكن أن تشمل جميع الدول التي ترغب في الاندماج ضمن السياق العالمي الجديد.

ضمن هذا السياق فان الدولة تلعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية، و في هذا الايطار سوف نعالج المدخل الخاص بالسياق التجريبي أو التطبيقي لعملية التأهيل.

المبحـــث الثالث: الأبعاد التطبيقية لتأهيل المؤسسات.

إن مفهوم عملية التأهيل يسجل ضمن السياق الاقتصادي الجديد، فأغلبية الدول انتهجت سياسة الانفتاح على الخارج، وهذا بفتح أسواقها و تحرير اقتصادياتها، وانخراطها في المنظمة العالمية للتجارة OMC و خضعت للقيود المفروضة من قبل المنظمة و هذا بالالتزام بالتسعيرات الموضوعة رسميا.

فالسياسات القديمة التي دعمت عملية إعادة الهيكلة الصناعية، كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فان البلدان النامية لم تحقق تنمية قوية، و هذا يرجع إلى ثبات نموذج التنمية الممر كز ذاتيا.

أصبح اليوم من الضروري تبنى نموذج آخر للتنمية لجعل اقتصاديات البلدان النامية مؤهلة وأكثر تنافسية، فأغلبية الاقتصاديين يعتبرون بأن التنافسية لا تقاس فقط بالأسعار النسبية وتغيير معدلات التبادل و التضخم،و إنما التنافسية في عصر العولمة و الشمولية هي الكل الغير قابل للتجزئة ، كذلك يمكن القول بأن التنافسية هي نتيجة الأداء الكلي " الإجمالي " أي ارتباطها بالمؤسسة و الدولة في نفس الوقت، فالمجال الوطني يجب أن يوفر مراكز البحوث والتكوين و كذا وسائل الاتصال ذات التكنولوجية الحديثة.

ضمن هذا الاتجاه فالمنافسة تضع المؤسسات على أسس، كما تخلق المرونة التي بدورها تمكن المؤسسات من التكيف العالمي.

بالنسبة لحالة الدول النامية، يطرح التساؤل حول سياسة عملية إعادة التأهيل و ماهي القطاعات التي تشملها؟

إن عملية التأهيل ترتبط بكل المجالات التي تساهم في تطوير المنافسة الشاملة للأمة أو الدولة، بحيث ترتبط بالإدارة و المحيط، والتشريعات،و كذا نسيج المؤسسات....الخ.

تبدأ عملية التأهيل بالمؤسسات بانتهاج سياسة إعادة الهيكلة الصناعية هذا بهدف:

-تحسين المحيط العام للمؤسسات (التكوين، التشخيص، البحث و التطوير، الإبداع...).

-القيام بأعمال نوعية أو خاصة من أجل تأهيل الفروع أو المؤسسات المحددة بشكل دقيق.

كذلك يمكن القول أن عملية إعادة التأهيل لا تتعلق فقط بالأعمال العمودية و إنما ترتكز أيضا على استراتيجيات محددة بشكل جيد تستهدف مسبقا الفروع التي لها أفضلية حقيقية في التنافس، كما تتوفر على إمكانيات و طاقة إنتاجية معتبرة.

لايمكن تصور عملية التأهيل بصفة مستقلة في ضوء العولمة و الشمولية و إنما يجب توفير الضر وف الملائمة منها تحرير الاقتصاد و سياسة الانفتاح عن الأسواق و إعادة الاعتبار للخوصصة و ميكانيزمات الأسواق.

إن الانفتاح عن الأسواق لا يسمح ببيع المنتجات بأثمان مرتفعة أو بنوعية رديئة.

المطلب الأول :دور الدولة و سيادتها في عملية التأهيل

[1]إن توطيد قوة الدولة في ضل التحدي الذي تفرضه العولمة يبنى على أساس تعزيز صناعة قومية حقيقية، تبدأ من تأسيس قاعدة محلية على مستوى الدولة(إقليمها)، ثم اكتساب ميزة تنافسية عالمية، وهذا ما يطرحه المفكر مايكل بورتر رائد التنافسية.

إن الميزة التنافسية للمنشآت و للاقتصاديات القومية تتأسس وفق استراتيجيات تنتهجها الشركات و المؤسسات و الحكومات ، فمن خلال التدخل الحكومي على كل من المستوى القومي و المحلي و العالمي تنشأ السياسة التكنولوجية و الابتكارية ، و من منظور المقتربات المنهجية لمعالجة قضية

[1] د.محمد عبد الشفيع عيسي ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،عدد1 ،سنة 2001 ،ص 82

الابتكار و التغيير التكنولوجي بشكل عام، يستعرض تشارلز كوبر مفهوم تموضع التغير التكنولوجي و الذي طوره أتكنسون و ستيجليتز Atkinson and stiglitz في عام 1969،و قد فسر دافيد David في عام1975 التموضع بالاعتماد على عمليات التعلم في مجال الإنتاج،و على مستوى المنشأة وإن هذا التعلم يرتبط بحدوث التراكم في مجال الابتكار و خاصة من خلال التعلم بالممارسة(التعلم التكنولوجي) و الذي يقوم على كل من الممارسة كمصدر للمعرفة،و البحث و التطوير كأساس لتراكم العلم التطبيقي،و هذا ما يؤكد أهمية التدخل الحكومي الانتقائي و لو لممارسة الابتكار من خلال إتقان عملية التقليد على نحو تجربة بلدان شرق أسيا.

فحسب رأي الباحث المتميز ر اي كيلي Ray Kiely أن التوجه العام في العصر الحالي هو تكوين تجمعات صناعية كبرى والاستفادة من مزايا التكنولوجيا و الأسواق.

فالدولة تصبح قوية بفضل تطوير مؤسساتها و منشآتها المبتكرة ذات النشاط الدولي المخترق للأسواق، إن نفوذ المؤسسات يتعاضم في التأثير على عملية صنع السياسات و اتخاذ القرارات في الدول.

ان قبول تحدي العولمة يستلزم قبل كل شيء إطلاق النشاط الابتكاري للمساهمة في عملية التنمية الشاملة بفضل المعلومات و المعارف، لذا يستوجب على الدول التي تشهد تغيرات اقتصادية أن تعتني بالبحث والتدريب، و القيام بنقل التكنولوجيات الجديدة الأجنبية المستحدثة، وبناء نظام إنتاجي متكامل و أن يعاد النظر في دور القطاع العام و الخاص و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

إن صياغة سياسة عامة متجانسة موجهة نحو تحفيز تدخل الدولة لتطوير قوة الابتكار في النظام الإنتاجي، لابد أن تستهدف تطوير القطاعات الأكثر قدرة على دفع النمو الاقتصادي، من خلال المؤسسات ذات الكفاءة و هو ما يعرف بالاقتصاد الكفء.

المطلب الثاني :الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية للمنافسة العالمية

[1]نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي الذي اثر بدوره على إستراتيجيات التسيير خاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة و بالنظر إلى الفوارق الاقتصادية التي تتميز بها الدول و المؤسسات عن بعضها البعض، و في ظل اقتصاد السوق و توسع الاستثمارات و تطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات لجأت العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى السياسة الاحتكارية ، وهذا باتحاد مؤسستين أو أكثر في ميدان معين في مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية إلا أن سياسة الاحتكار ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية في التعاون بين المؤسسات الاقتصادية أو بين الدول أي سياسة إستراتيجية الشراكة، لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية و هذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند على البعد الحضاري، و التكتل البشري ، و الموارد الطبيعية المهمة، عادت به إلى الاهتمام الدولي،هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنـــــوان إعـــادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية ، هذه السياسة تمثلت في الشراكـــة الأورومتـــوسطية التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن.

و قبل التطرق إلى الإتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية يجب أولا معرفة مفهوم الشراكة و الشراكة الإستراتيجية، و قواعدها و أشكالها و مميزاتها و أسباب اللجوء إليها و انعكاساتها.....

[1] بحث قدم من طرف د. محمد يعقوبي عميد كلية الاقتصاد والتجارة جامعة محمد بوضياف – المسيلة ــ الجزائر،و الاستاذ لخضر عزي أستاذ مكلف بالدروس كلية الاقتصاد والتجارة جامعة محمد بوضياف– المسيلة ــ الجزائر –نشر www.arap-api.orgأول مرة: 6 تموز 2003،ص21،موقع الانترنت

1- الشراكـــة الإستراتيجيـــة[1]:

قبل الخوض في تحديد معنى الشراكة الإستراتيجية فلا بد من توضيح معنى الإستراتيجية،التي أصبحت كثيرة الاستعمال في ميادين عديدة خاصة الاقتصادية بعدما كانت منحصرة على المجال العسكري.

ا-**الإستراتيجية:** هي الطريقة المنهجية التي تتبعها المؤسسة في صياغة أهدافها التنموية مع التغييرات التي يفرضها المحيط الذي تعيش حوله، ووفقا للوسائل و الإمكانيات التي تمتلكها لتحقيق فعالية دائمة في ديناميكية المؤسسة على مختلف نشاطاتها.

ب-**تعـــريف الشراكـــة:** يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات و باختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة ، و في هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا و هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تمييزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع. يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

ج-**الشراكـــة الإستراتيجيـــة:**تعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص، وهذا بتوفير و تكثيف الجهود و الكفاءات علاوة على الوسائل و الإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء و المخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاد لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص22 .

2-الأسس التاريخيـــة لإستراتيجيـــة الشراكـــة[1]:إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم أو ظاهرة غريبة على المجتمع الدولي بل هي متأصلة، نظرا لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة و المتبادلة بين الدول إلا أن مبدأ الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية كإستراتيجية للتطور و التنمية لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية، خاصة بالنظر إلى التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي الذي تعيش فيه المؤسسة الاقتصادية و يمكن ذكر التسلسل التاريخي لإستراتيجيات المؤسسة الاقتصادية من خلال ما يلي:

2-1- الإستراتيجيـــات الكـــلاسيكيـــة:

في بداية الثمانينات كانت إستراتيجيات المؤسسة الاقتصادية مبنية على ثلاثة مبادئ أساسية لمواجهة المنافسة الاقتصادية تتمثل في :

أ- نظام الهيمنة عن طريق التكلفة:

و يعتمد هذا النظام على مدى قدرة المؤسسة الاستثمارية و عقلانيتها في استخدام مواردها و التقليص من تكاليفها الإنتاجية.

ب- نظـــام المفاضلـــة أو التميـــز:

و يرتكز هذا النظام إلى تقديم كل ما هو أفضل بالنظر إلى سوق المنافسة و مبدأ الأفضلية يعتمد على المعايير التالية: - الأفكار و الآراء الجديدة - الصور الحسنة ذات العلامة المميزة للمنتوج - المستوى التكنولوجي - المظاهر الخارجية - نوعية الخدمات - فعالية الشبكات التوزيعية.

ج- نظـــام التركيـــــز La concentration:

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاد لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص23 .

إن تركيز النشاط يعتمد أساسا على البحث عن ثغرة بواسطتها تستطيع المؤسسة الحصول على مكانة إستراتيجية في سوق المنافسة، فقد يتعلق الأمر بمجموعة من الزبائن أو بمنتوج أو سوق جديدة بها خصائص ايجابية مميزة.

2-2-التحـــول نحـــو إستراتيجيـــة الشراكـــة:

كما قلنا إن سياسة الاحتكار ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية في التعاون بين المؤسسات نظرا لتغير المعطيات الاقتصادية الدولية و التي تتجلى في :

- رغبة المؤسسات الاقتصادية في توسيع استثماراتها خارج الحدود الموجودة فيها حسب الامتيازات الموجودة في هذه الدول.
- التحولات السياسية التي طرأت على الساحة العالمية و التي أثرت بدورها على الجانب الاقتصادي لهذه الدول التي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي و تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، كل هذه العوامل ساعدت في ترسيخ الشراكة في العديد من الدول.

3- الإطـــار النظري لإستراتيجيـــة الشراكـــــة[1]:

لقد اهتم المفكرين الاقتصاديين بإستراتيجية الشراكة و صاغ لها نظريات عديدة قصد تنميتها و العمل بها من بين هذه النظريات نجد :

3-1- نظرية تبعية المورد: تعد هذه النظرية الأولى من نوعها و التي ساهمت في تحليل أهداف الشراكة، فالمؤسسة التي ليس بإمكانها استغلال و مراقبة كل عوامل الإنتاج تلجا إلى اتخاذ سبيل الشراكة مع مؤسسات اقتصادية أخرى للعمل في مجال أنشطتها،فمثلا الشركات البترولية العالمية غير المنتجة للمحروقات تسعى لاستغلال إمكانياتها و طاقاتها التكنولوجية و التقنية المتطورة ، و هذا

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاذ لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص24 .

باستيراد المواد البترولية الخام و إعادة تحويلها و تصنيعها ، ثم تقوم بتصديرها على شكل مواد تامة الصنع مع الإشارة إلى فارق السعر بين شراء المواد الخام

و إعادة بيعها في شكل آخر ، مع العلم أن عمليات التحويل و التصنيع للنفط الخام يمكن القيام بها في البلد الأصلي (المنتج)، و لتدارك هذا الموقف غير العادل فإن الدول الأصلية (المنتجة) قصد استغلال إمكانياتها بصفة شاملة، عمدت إلى منح تسهيلات جبائية للشركات ذات الاختصاص في تحويل المواد البترولية قصد القيام بمثل هذه النشاطات محليا[7].

3-2- نظريـــة تكـــاليف الصفقـــــات: إن المؤسسة الاقتصادية و حفاظا على توازنها و استغلالها الأمثل لمواردها الاقتصادية يجب أن تعمل على الحفاظ العقلاني للموارد التي تمتلكها و هذا بتقليص التكاليف في الإنتاج و استغلال كل التقنيات التي تساهم في تطوير الإنتاج كمًا و نوعًا.

3-3 نظريـــة المجمـــوعـــــات: حيث أن هناك مجموعات احتكار السوق من قبل الأقلية ، هذه النظرية تعتمد على توطيد التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في شكل احتكاري و ضرورة الاهتمام بجميع المجالات الحساسة في الاقتصاد العالمي و التي تعد مركز قوة وعامل في تماسك المؤسسات الاقتصادية و نجاحها و التي نجد منها نشاطات البحث و التطوير و التي تعد عاملا حساسا في تطور المؤسسات الاقتصادية و تجاوبها مع التطورات التكنولوجية.

3-4- نظريـــة الإنتاج الدولي وإستراتيجية العـــلاقـــات: وفقا لهذه النظرية فإن الشراكة بين المؤسسات تتجلى في مايلي:

* الشراكة هي طريقة لتفادي المنافسة مما يؤدي إلى تكوين إستراتيجية علاقات و ترابط بين الشركاء.

* الشراكة وسيلة لتوطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم المنافسين لها.

[7] -شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي،أطروحة دكتورة دولة،جامعة الجزائر،ص 99 ،2004.

4-مميـــزات الشراكـــة[1]: إن الشراكة تعد الوسيلة المفضلة للدخول و الاستفادة من:

- التكنولوجيا الجديدة
- عامل التحكم في التسيير الفعال
- أسواق جديدة راقية.
- التطور ، المراقبة و الوصول إلى الدرجة التنافسية.
- تسمح بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة و تدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- عامل لتنشيط و دفع الاستثمار الأجنبي.
- وسيلة للدخول لنظام المعلومات الاقتصادية.
- استغلال الفرص الجديدة في السوق مع الشركاء.

5-أسباب اللجـــوء إلى الشراكـــة: تلعب الشراكة دورا هاما و أساسيا بالنسبة للمؤسسة و هذا راجع للأسباب الرئيسية التالية[8]:

أ- دولية الأسواق: شهدت تكاليف النقل و الاتصال انخفاضا و تقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي و أجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت، و الذي يعد قفزة في عالم الاتصال و وسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية و التقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي، علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها، إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور و محاولة التجاوب معه، و من جهة ثانية انفتاحا اكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها و ترويجها و تطوير كفاءاتها بكل ما أتيت من إمكانيات.

1 د. محمد يعقوبي و الاستاذ لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص25 .

إن المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، و هذا يخلق محيطا مشجعا و دافعا للاستثمار على المدى الطويل لذلك فان الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد و التنافسي، و هذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية التي تبادر بسرعة لإبرام عقود الشراكة ضمانا لنجاحها، و في هذا الإطار لكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية،فانه يلزم تحقيق تنظيم تسييري استراتيجي و ضروري للوصول للأهداف المسطرةوالتي يمكن إجمالها فيما يأتي[9]:

- معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق و وضع الكفاءات و المصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل.
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية و ممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية
- الاستثمار في نشاطات جديدة و التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية
- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة و مستقرة بغرض استغلال جميع المنتجات على المستوى العالمي.
- وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الإنتاجية و الحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية.
- تطوير الإمكانيات الإعلامية

ب-التطـــور التكنولـــوجـــي: إن التطور التكنولوجي عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها و تفتحها على الأسواق الخارجية، و نظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر

[9] - شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص 101 ،2004.

يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكبه دوما نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا أمام المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية[10].

ج- التغييرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير: إن أنماط التغيير تشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغييرات المستجدة على المستويين الدولي و المحلي، و نظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة و في ديناميكيتها فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة بما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوربية و اليابان التي تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث و التطوير خاصة في إطار التكنولوجيا و البحث العلمي ، فالتغييرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا بالمؤسسات الاقتصادية و حافزا للدخول في مجال الشراكة و التعاون مع المؤسسات الأخرى و تفادي كل المؤثرات السلبية.

د- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا و دوليا، الشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون و الإتحاد بين المؤسسات الاقتصادية بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها و التي تشكل ثقلا لا باس به،و من أهم هذه الإمكانيـــــات نجـــــد:

- التقدم و الابتكارات التكنولوجية.
- اقتحام السوق.
- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.

[10] - شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص 102 ،2004.

تتمحور الشراكة الأورومتوسطية حول ثلاثة محاور أساسية، يهتم الأول بالجانب السياسي والأمني ويهدف إلى تحديد فضاء موحد للسلام والاستقرار، ويهتم الثاني بالجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني ويهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتفضيل التفاهم بين الثقافات. أما المحور الثالث يهتم بالجانب الاقتصادي والمالي، أي الشراكة الاقتصادية ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

إن الشراكة الاقتصادية بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي عبر الاتفاقيات الثنائية تعبر عن مشروع واسع للتبادل الحر في إطار احترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة [11]، واستكمال التدابير الإستراتيجية المحددة في المحور السياسي والأمني. ويمكن تسجيل منطقة التبادل الحر السائرة في طريق التكوين والتي ترمي إلى تنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة وتعميق برامج التقويم الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويشير مؤتمر برشلونة إلى تقويم وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة، ومنح الأولوية لإنعاش وتقوية القطاع الخاص، وتأهيل القطاع الإنتاجي وتأسيس إطار مؤسساتي وقانوني يساير متطلبات الاقتصاديات الحرة.

يهدف التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية إلى مساندة نشاطات البلدان المغاربية بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة، ودعم كل الجهود التي في شأنها تقليص هوة التنمية بين الشركاء والوصول إلى مستويات متقاربة نسبيا، فواقع الحال يشير إلى فوارق عميقة بين اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة ودول المغرب العربي. الطرفان متفقان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010. ومتفقان كذلك على أن العائق الوحيد الذي يحيل دون تحقيق ذلك هو

[11] – الرياشي سليمان، وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. ص 21.

هذا الفاصل الكبير والفارق الواضح في معدلات التنمية بين الطرفين، وإذا كان من سبيل لإنجاح إقامة منطقة للتجارة الحرة، فلا يوجد غير ذلك العمل الجاد والنية الصادقة في تقليص هذا الفارق.

إن التعاون الاقتصادي يصب في هذا الاتجاه، ويركز بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من مصاعب داخلية للدول المغاربية، أو تلك التي تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد المغاربي، وتحديدا نتيجة تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية. الأمر إذن يتعلق بالإسراع في إحداث تنمية متسارعة ومستديمة لدول المغرب العربي يرصد تحركاتها الاتحاد الأوروبي و يمدها بالتعاون اللازم لديمومتها.

إن المخطط الاقتصادي للشراكة الأوروبية المغاربية يطرح ثلاثة مداخل أساسية [12] متمثلة في إقامة منطقة للتجارة الحرة، يرافقها تعاون اقتصادي ويدعمه تعاون مالي. هذا التعاون الاقتصادي من شأنه أن يحدث تقاربا أكبر بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، وبالتالي فهو يشمل كافة مجالات التنمية: التعليم والتأهيل، العلم والتكنولوجيا، البيئة، الصناعة ، نظم التشريع ، الخدمات المالية ، الزراعة ، الصيد ، المواصلات ، الطاقة، السياحة، زيادة على مكافحة الإجرام مثل المخدرات وغسيل الأموال. ويعتبر هذا التعاون أحد المستجدات الكبرى في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب).

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية الثلاث، وهي متشابهة لحد كبير وتتلخص في الآتي[13]:

– التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات

[12] – محمد الأطرش، **المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 210، بيروت 1996، ص.ص. 13–20.

[13] – زكي حنوش، **دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 2000/82، ص 81.

مهما كان شكلها ومصدرها، بما يعزز ويقوي عمليات نقل التكنولوجيا وتشجيع صادرات البلدان المغاربية والرفع من قيمتها وبالتالي، الوصول على الأقل لموازنة الموازين التجارية لهذه البلدان.

– تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم وتنشيط التعاون الإقليمي، والحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا قويا وحاسما في بناء منطقة للتجارة الحرة التي تعتبر ركيزة وهدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغاربية.

– تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة، مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

– العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجيع البرامج متعددة الأطراف القائمة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.

– الاهتمام والمحافظة على الثروة السمكية، خاصة بالنسبة للمغرب، وإدارتها بصورة سليمة والعمل على تنميتها، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

– تعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأوروبية المغاربية، والعمل على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، وتيسير نشاطها في مد شبكات الطاقة والربط بينها.

– إعطاء أولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذا المجال، لما يكتسيه من أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[14].

[14] -شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص 103 ،2004.

– التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، والتركيز في هذا الصدد على المعونة الفنية والتدريب ونقل التكنولوجيا، وتقوية خطط الدول المشاركة في تنويع الإنتاج الزراعي، والتغلب على مشاكل اللاأمن الغذائي بالنسبة للدول المغاربية، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة[15].

– التعاون في تقوية وتحسين البنية الأساسية، والنهوض بشبكات الطرق، وتكنولوجيا المعلومات، وتحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا الصدد.

– تعزيز طاقات البحث والتطوير، وإعطاء الأهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا، باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة. واحداث تلاحم بين النظم التعليمية وعمليات الانتاج. وإدماج الجامعة في المحيط السوسيواقتصادي للبلد، مع تعريف وتحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وتثمين انشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإحداث ترابط وتكامل فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية الممثلة في الجامعات باعتبارها فضاء التكوين العلمي والتقني، والمؤسسات باعتبارها الفضاء الاقتصادي، والسياسات العامة للبحث والتطوير باعتبارها فضاء البحث والتطوير.

– تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية)، وما تتطلبه من توفير للقاعدة العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية، وهذا هو الدور المطلوب من الإتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري للدول المغاربية، وبالتالي يستوجب عليه القيام بهذا الدور والمساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة.

[15] –زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82،ص63 ،2000.

وعلى الاتحاد الأوروبي المساهمة بشكل فاعل ومؤثر في دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنيا وماليا حتى تتحقق التنمية مدعومة بالقدرات المالية والتكنولوجية.

– المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما، وتدريبا، وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج، وبالتالي إعطاء الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة.

– إنشاء شبكة معلومات مغاربية أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية مع إلزامية التنسيق بين هذه المراكز ومثيلاتها في الدول الأوروبية.

– إحترام القانون الدولي البحري، خاصة في مجال النقل بين الدول، وتكييفه مع نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.

– تشجيع التعاون ين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

– العمل على تنسيق الأساليب الاحصائية، وتجانس المنهجيات، ومحاولة خلق قاعدة في تداول الاحصائيات بشأن التجارة، والسكان والهجرة، وكل المجالات التي تغطيها الاتفاقية.

– تحسين المعرفة في صناعة السياحة، ودعم المزيد من الاتقان المهني وخاصة فيما يخص إدارة الفنادق، وتبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة ومشاريع التسويق السياحي، والعروض السياحية، والمعارض.

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة، وكل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق وأنماط لتنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته، وذلك عن طريق الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الفريقين ويغطي كافة قطاعت السياسة الاقتصادية الكلية، وتبادل منتظم للمعلومات والأفكار في كل من قطاعات التعاون، بما في ذلك اجتماعات

المسؤولين والخبراء، ونقل المشورة والخبرة، وتشجيع الأعمال المشتركة عن طريق الحلقات الدراسية وورش العمل، وتشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية[16].

وإذا كان التعاون الاقتصادي يمس كل هذه المتغيرات التي تدخل في تركيبة التنمية، فإنه يعطي الأولوية للمؤسسات التي ستتعرض على المدى القصير للمنافسة الحادة في إطار حرية التبادل التجاري وإقامة منطقة التجارة الحرة، لذلك فالتوجه في هذا التعاون الاقتصادي سيوجه إلى [(17)] متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بغرض توفير فرص العمل، وتوزيع الدخل، وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية وضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص وخوصصة المؤسسات العمومية. ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي: الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا تدعيم القطاع الخاص.

إستراتيجية التأهيل الصناعي أصبحت ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المغاربية من جهة، وللمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا ضخمة وإجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل الإنطلاقة في العملية، ووضع الأسس التي تديرها وتتابع

[16] - شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص104 ،2004.

[17] – Abdelkader Sid Ahmed (1998), les Economies Maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro - Méditerranéen, CNRS éditions, Paris.,p32

تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات وتكييفها.

الاتحاد الأوروبي وضع مساعدة مالية لهذا الغرض في إطار برنامج ميدا I و ميدا II.

المطلب الثالث:آثار الشراكة على المؤسسات:

من أهم الآثار الناجمة عن الشراكة نجد:

- رفع مستوى دخول المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ضل اقتصاد السوق و العولمة.
- وضع حد للتبعية الاقتصادية.
- تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب ما بين الدول.
- تطوير الطاقات الكامنة و غير المستغلة.
- إعادة تطوير الموارد و المواد الأولية المحلية.
- تطوير إمكانيات الصيانة.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- خلق مناصب شغل.
- سياسة توازن جهوية بين مختلف القطاعات.
- تحويل التكنولوجيا و تقنيات التسيير.

و هذا كله متوقف على مدى مرونة الدولة و فعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق.

- تخفيف القواعد التنظيمية DEREGLEMENTATION.
- تخفيف عامل الجباية DEFISCALISATION.
- تسهيل المعاملة البيروقراطيةDEBUREAUCRATISATION.

1- أثار الشراكة على المؤسسة الاقتصادية[1]:

- تطوير مستمر و دائم لنوعية المنتجات و الخدمات عن طريق التحولات التكنولوجية.

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاذ لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص27

- توسيع قطاع المنتجات كما و نوعا.
- الدخول إلى أسواق جديدة.
- تعلم التقنيات الجديدة في التسويق و التجارة الخارجية.
- تطور االامكانيات الإنتاجية.
- ضمان فعالية أكثر عن طريق تحسين الإنتاجية.
- التقليص و التحكم في التكاليف الإنتاجية.
- الصرامة في تسيير الموارد البشرية و تكوينها.
- التعايش بواسطة التخصص في ميادين نوعية أو في منتجات معينة.

1-2 أشكال الشراكة: هناك أشكال عديدة للشراكة منها:

- الشراكة الصناعية.
- الشراكة التجارية .
- الشراكة التقنية أو التكنولوجية.
- الشراكة المالية.
- الشراكة في المناطق الحرة.

لقد استقطب موضوع الشراكة اهتمام السياسيين و الخبراء و الباحثين لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية، إذ تمثل تطورا هاما على نمط علاقات و تفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية و مستقبلها كدول وكيان، و إن موضوع الشراكة هو مشروع أوربي ظهر نتيجة[18]:

[18]- Abdelkader Sid Ahmed (1998), les Economies Maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro - Méditerranéen, CNRS éditions, Paris.,p34

- تعثر المشروع العربي و تجميده منذ مطلع الثمانينات فالكل يعرف انه ثمة فراغ إقليميا في المنطقة إما أن يملأه العرب أو أن يملأه غيرهم و العرب أنفسهم يعرفون ذلك.
- تفاقم شراسة النظام الرأسمالي العالمي و خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و الاعتقاد بأن موجة المستقبل هي الرأسمالية(الحرية الاقتصادية).

و لقد عقد مؤتمر برشلونة سنة 1994 الذي جسد المبادئ العامة أو الرئيسية التي تقوم عليها الشراكة الأورومتوسطية ثم تبعه مؤتمر مالطة سنة 1996 و 1997 رغم أن المشروع بدأ منذ السبعينات بمراحل متتالية.

إعلان برشلونة: يعتبر هذا الإعلان إطار للتعاون الأورومتوسطي لأنه حدد الأهداف العامة للتعاون و هي:

- الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي الدائم و تحسين ظروف الحياة للسكان و التقليل من فوارق النمو في المنطقة .
- تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي بإقامة مشاركة اقتصادية و مالية و لقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة كدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان و لدعم دور المجتمع المدني و لتحقيق التقارب بين الثقافات و الحضارات، في هذا الصدد اتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل المنطقة.
- تضمن كذلك مبادئ إلتزام الإتحاد الأوروبي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها و إزالة التوترات منها و خاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

مؤتمر مالطا:لم يكن خلال مسار هذا الاجتماع التوصل إلى نتائج تحضى بإجماع المؤتمرين وقد كان هناك نقاط خلاف بارزة و شملت مواضيع حقوق الإنسان

وشرعية السلام و الأمن و إجراءات الثقة و التعاون مع المنظمات غير الحكومية ،أما في الموضوع المتعلق بالشراكة الاقتصاديةو المالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة،وزيادة قروض البنك الأوربي للاستثمارات، كما أشار المشاركون إلى أهمية العمل بأسرع ما يمكن للبحث عن إجراءات تخفيف من و اقع النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن تكيف البنية الاقتصادية و الاجتماعية و تحديدها والقيام بتنفيذها لتلك الإجراءات ، كذلك تدعيم نشاط القطاع الخاص و النشاط الصناعي في البلدان المتوسطية الشركاء، و كذا الإسراع بعملية السلام الشامل و العادل و الدائم في الشرق الأوسط، وقد تم إنشاء المنبر الأوربي المتوسطي للطاقة[19].

أ- الدوافع وراء إقامة الشراكة و هناك:

- دوافع سياسية و أمنية منها قضية السلام في الشرق الوسط.
- دوافع اجتماعية و ثقافية و إنسانية. و منها دوافع الحد من التدفق المتتالي لموجات الهجرة غير القانونية من دول الجنوب إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط و احتمالات تفاقمها حتى أصبحت من أهم موضوعات الساعة التي تثير العديد من ردود الأفعال و التصرفات المختلفة لذا أرادت أوربا وضع برامج محلية للتدريب المهني .
- أيجاد فرص عمل محلية.
- تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية للسكان.
- احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- منح الحق في التنمية و تنشيط المجتمع المدني.
- التعاون لتخفيف وطأة الهجرة عن طريق برامج تأهيل و اتخاذ تدابير لإعادة قبول المواطنين الذين

[19] -- شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص106 ،2004.

هم في وضعية غير قانونية .

- تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و تسهيل اللقاءات الإنسانية.
- تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم و التأهيل و تشجيع التبادل الثقافي و احترام حقوق الإنسان.
- حوار الثقافات و الأديان و التفاهم بينهما.

ب- الدوافع الاقتصادية:

- تقديم معونات للبنى التحية خلال الخمس سنوات التالية و تشجيع الاستثمار ◄ تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير و الإستراد.
- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا و الدول المتوسطية ابتدءا من سنة 2010 .

ج- الأهداف الحقيقية وراء إقامة الشراكة الأورومتوسطية:

- إنشاء منطقة حرة.
- جلب رأس المال الأجنبي الذي يتطلب الشروط التالية:

1- استقرار الاقتصاد الكلي.

2- تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية.

3- تخفيف عبء الدين الخارجي.

4- درجة عالية من الانفتاح.

د- آثر الشراكة الأورو متوسطية.

1- الآثار على الاستثمار:

- لوحظ تحويل الاستثمار الأوربي المباشر إلى شرق أوربا بدلا من دول الشراكة الأورو متوسطية.

- كما أخفقت الدول العربية في اجتذاب الاستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي.
- اشتراط الإعانة للدول العربية بقضايا التصحيح الهيكلي و التعاون المالي و التجاري وحقوق الإنسان.

2 – الآثار التجارية الناتجة عن التحرير [1]: إن الهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، و بالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للاستثمار و الإنماء الاقتصادي و إطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثار هامة يمكن إبرازها فيما يلي:

أ- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوربية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضاعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوربية من إختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، و إذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع للسوق الأوربية نحو الجنوب.

ب- إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيدفع من قدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ج- ستبقى الأسواق الأوربية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي، و بعد تهميش الزراعة، و الثغرة الرئيسية و المحورية في هذا المشروع هو أن الإتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية،

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاد لخضر عزي نفس المرجع السابق،ص28 .

ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوربية، فللمزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي،و لو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لا ربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوربي ما يبرره ، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية، و من خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما و نوعا و مشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، و هي التنمية السليمة و السريعة لكل الأطراف و خاصة الأقطار النامية منها.

الأهداف الحقيقية وراء إقامة الشراكة الأورومتوسطية: إن إنشاء منطقة حرة للتبادل بين الإتحاد الأوربي و منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط هو جوهر إستراتيجية الإتحاد الأوربي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك جوهر أخر لا يقل أهمية عن سابقه و هو ضمان الموارد الأساسية من الطاقة و خاصة الغاز الذي يعتبر أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوربية، و في المقابل تهدف دول جنوب المتوسط إلى جلب رؤوس أموال من الظفة الشمالية من اجل إنعاش اقتصادياتها[20].

*إنشاء منطقة حرة: إن منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

*مقومات نجاح مشروع المنطقة الحرة: انطلاقا من التجارب و الدراسات التي تعرفها مختلف البلدان في مجال إنشاء المناطق الحرة، فإن ثمرة التحاليل و البحوث التي أجريت على المعطيات و النتائج المحققة سمحت بإدراج بعض الشروط و المقومات التي برزت مساهمتها في زيادة حظوظ النجاح

[20] - زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82،ص 65، 2000.

لهذه المناطق في كثير من الحالات ،و سوف نعرض أهم العوامل التي يجب توفرها من اجل إنجاح مشروع المنطقة الحرة:

1- الاستقرار السياسي و الاقتصادي:و نعني به عدم وجود اضطرا بات و منازعات سياسية،وكذا استقرار الأوضاع الأمنية، إذ أنه من غير المعقول أن يتوجه المستثمرون إلى دولة تعرف ثورات و انقلابات عسكرية و صراع دائم على السلطة، حيث انه في اغلب الأحيان لا يلتزم الحكام الجدد بما منحه الحكام السابقون للمستثمرين من تعهدات وضمانات، إن تدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب وجود نظام قانوني و قضائي فعال و مستقر يحمي رجال الأعمال من أي إجراءات تعسفية و يمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة و سرعة[21].

أما الاستقرار الاقتصادي يقصد به استقرار القوانين و القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي و الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولية، و كذا وضع تشريعات واضحة تنظم نشاط القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقرار الاقتصادي ينطوي على وجود فرصا استثمارية مجزية ونظام مصرفي كفء وسياسات اقتصادية واضحة و نظام ضريبي واقعي، فضلا عن تأمين المستثمرين الأجانب ضد مخاطر مختلفة مثل المصادرة، مع تمكينهم من تحويل الأرباح و رأس المال إلى الخارج في حالة التصفية[22].

2- الحوافـــز الماديـــة. ا –الموقـــع المناسب: يكتسي الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة أهمية قصوى ضمن جملة العوامل المساعدة على تهيئة المناخ المناسب لنجاح مشروع المنطقة الحرة، بدليل أن جل التعاريف المقترحة ركزت على ضرورة وجود المنطقة بمحاذاة أو بداخل الموانئ الجوية أو البحرية، بالإضافة إلى وقوعها على شبكة الطرق ذات كفاءة عالية من الخدمة لاستيعاب حركة النقل الواردة

[21] – زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82،ص66،2000.

[22] -- شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص109 ،2004.

إليها و الصادرة منها ، زيادة على قرب المنطقة من مراكز التجمعات العمالية خصوصا العمالة الرخيصة، إن أهمية الموقع الجغرافي تكمن في تسهيل التعامل مع العالم الخارجي ، هذه الأهمية تمنح أفضلية لبعض المناطق على الأخرى في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية،و من ثم تجعل من الموقع الجغرافي عاملا أساسيا يساهم في إنجاح مشروع المنطقة الحرة. ب-ارتفاع مستوى البنية التحتية : إن جميع الأنشطة الاقتصادية في حاجة إلى خدمات أساسية لكي تبدأ نشاطها،هذه الخدمات العامة المتاحة لاستخدام الجميع هي ما يسمى بالبنية التحتية،إذ أن الاستمارات الأجنبية تتدفق على المناطق الحرة التي تتميز ببنية تحتية جيدة المستوى .

تتمثل البنية التحتية في الطرق و المواصلات السلكية و اللاسلكية، الصرف الصحي ومحطات القوة الكهربائية، خطوط الطيران، المطارات، الموانئ، و شبكة الاتصالات التي تخدم النقل السريع للبضائع و الأفراد لاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من المنطقة الحرة إلى أماكن التصدير، كما ينبغي توفير و تهيئة أراضي جيدة ذات مساحات كبيرة و منفصلة عن المناطق السكنية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحرة للتصدير ، إن عدم توفير هياكل قاعدية فعالة قد يؤدي إلى فشل مشروع المنطقة الحرة.

ج-توفر المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية (العمالة): تعتبر العمالة أحد الأعمدة الثلاثة الرئيسية التي يرتكز عليها النشاط الإنتاجي ، زيادة على العاملين الآخرين المتمثلين في رأس المال و التنظيم ،لذلك فإنها تعتبر من بين المقاييس التي يختار على أساسها مكان تموقع المنطقة الحرة ، و ذلك بالقرب من التجمعات السكانية حتى يسهل اختيار الأيدي العاملة المناسبة ، لأن المؤسسات الصناعية قليلا ما تقوم بتدريب العمالة،بل تفضل اختيار الدول التي بها عمالة ماهرة و مدربة ، وأصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن المواقع التي تتوفر بها يد عاملة بالمستوى الفني المطلوب وفي نفس الوقت تكون منخفضة الأجر، و كما هو معلوم فإن أجور العمالة في الدول النامية بصفة عامة أقل من أجور

العمالة بالدول المتقدمة، إن أجر العامل إلى جانب ثقافته و مهارته و انضباطه، و تفانيه في العمل و قدرته على الاستيعاب تعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح المنطقة الحرة و جلب الاستثمارات الأجنبية إليها.

3- التحفيزات الجبائية و المالية إذا كانت نوعية و فعالية المحيط المادي هي عناصر هامة و ضرورية لنجاح المنطقة الحرة، فإن مجموع التحفيزات الجبائية و المالية هي أيضا جد مهمة، لأنه من وظائف الجباية استعمالها كوسيلة للتوجيه والتنظيم الاقتصادي، و في حالة المناطق الحرة فإن جملة التحفيزات الجبائية و المالية تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح المنطقة الحرة، إلا أنه ثبت أن الدور الذي تلعبه التحفيزات المادية و كذا الاستقرار السياسي

و الاقتصادي يكتسي أهمية جد بالغة.

تختلف التحفيزات الجبائية من دولة إلى أخرى، و تأخذ شكل إعفاء جبائي مرتبط عموما بفترات متفاوتة،و كذلك التخفيض في حالة إعادة استثمار الأرباح،و يمكن تلخيص الإعفاءات الجبائية في مايلي : - إعفاء من الحقوق الجمركية ، الرسوم و الضرائب المختلفة ، المتعلقة باستيراد المواد الأولية و تجهيزات الإنتاج ، هذه الاستثناءات المطبقة على المواد الأولية و على التركيبات المستوردة و المعادة للتصدير تكون غالبا مرتبطة بسلسلة الإنتاج المستعملة من طرف المؤسسة خلال عملية الإنتاج. - إعفاء ضريبي على مدا خيل المؤسسات لمدة تمتد بصفة عامة من 05 إلى 10 سنوات و قد تصل أحيانا إلى 15 سنة ، إلا أن المؤسسات المتواجدة بالمنطقة تنجح أحيانا في تمديد هذه المدة عن طريق تهديدها بالرحيل عن المنطقة ، لأنها تستفيد من انتقالها إلى منطقة أخرى بمدة إعفاء جديدة ، هناك بعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية قد تصل إلى مدة حياة المشروع، غير أن هذه الإعفاءات لا تكون

مصدر اهتمام من قبل المؤسسات الكبرى، أما المؤسسات التي تعتمد على هذه الإعفاءات تعتبر مؤسسات قليلة الفعالية ، لأنها تعوض نقص الفعالية بالحصول على هذه الإعفاءات[23].

[23] - شريط عابد،دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي حالة دول المغرب العربي،مرجع سابق ،ص110 ،2004.

ب-التحفيزات المالية: من اجل تهيئة المناخ الملائم لإنجاح مشروع المنطقة الحرة تلجأ بعض البلدان إلى تقديم تحفيزات مالية مغرية جدا تتمثل في [1]:

- إمكانية الحصول على قروض بمعدل فائدة متواضع من أجل إنجاز المخطط الاستثماري
- معدلات تفضيلية خاصة بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين.
- تقديم مساهمات مالية لتكوين اليد العاملة اللازمة لعملية الإنتاج.

إن هذه التحفيزات تختلف من منطقة إلى أخرى،نظرا لتفاوت مستوى العوامل المادية، كالهياكل القاعدية...الخ،لذلك فإن المناطق التي لا تلقى إقبالا كبيرا من الشركات الأجنبية تغطي هذا النقص في الحوافز المادية، عن طريق منح حوافز مالية مغرية و جذابة للاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة،قد يحصل أن تقوم الدولة بتمويل بناء المباني الصناعية، أو قد تأخذ على عاتقها التمويل الجزئي لهذه المباني في بعض الحالات النادرة.

4-جلب رأس المال الأجنبـــي: إن من أهم أهداف الشراكة الأورو-متوسطية بالنسبة للضفة الجنوبية هي جلب رؤوس الأموال من اجل إنعاش الاقتصاديات الوطنية ، و تطوير الاستثمارات المحلية ، ومن أجل دخول رؤوس الأموال الأجنبية لا بد من توفر الشروط التالية:

1-استقرار الاقتصاد الكلي.

2-تقليل الاعتماد على الضرائب.

3-تخفيف عبء الدين الخارجي.

4-درجة عالية من الانفتاح.

[1] د. محمد يعقوبي و الاستاد لخضر عزي نفس المرجع السابق،30 .

إن المشروع الأورومتوسطي يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوربي من جهة و الدول العربية المتوسطة من جهة أخرى، فالإتحاد الأوربي يفاوض ككتلة قوية عسكريا و سياسيا و اقتصاديا بينما تفاوض الدول العربية، بصورة متفرقة مما سيؤدي لا محالة إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية، كما أن هذا المشروع ينادي بإقامة المنطقة الحرة التي سيكون لها آثار سلبية عديدة على الصناعات العربية التحويلية القائمة.

أما القضاء على أغلبها أو التأثير فيها سلبيا، نظرا إلى تقدم الصناعات التحويلية في الإتحاد الأوربي لأنها تستفيد من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الإتحاد

و بسبب أن عددا مهما من شركاتها هي من نوع شركات متعددة الجنسيات، و أيضا فربما الخطر الأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح الأسواق العربية المتوسطية و من دون حماية يتطلب بدل مجهود كبير لجعل اقتصادياتها أكثر تنافسية، و على هذا الأساس يتطلب منا المعرفة الدقيقة لتنافسية وكيف تصبح الدول النامية و العربية على الخصوص قادرة على المنافسة.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى مختلف الأبعاد النظرية و التاريخية الخاصة بعملية تأهيل المؤسسات وصولا إلى الأبعاد التطبيقية،فمن خلال التعرض إلى أهم النظريات لكل من كروغمانP.Krugman و لستF.List و هو لغرض الوصول إلى مفهوم عملية التأهيل التي تعتبر كمفهوم جديد بالنسبة للاقتصاديين،فالسياسات القديمة التي دعمت عملية إعادة الهيكلة الصناعية، كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فان البلدان النامية لم تحقق تنمية قوية، و هذا يرجع إلى ثبات نموذج التنمية الممر كز ذاتيا.

أصبح اليوم من الضروري تبنى نموذج آخر للتنمية لجعل اقتصاديات البلدان النامية مؤهلة وأكثر تنافسية، فأغلبية الاقتصاديين يعتبرون بأن التنافسية لا تقاس فقط بالأسعار النسبية وتغيير معدلات التبادل و التضخم،و إنما التنافسية في عصر العولمة و الشمولية هي الكل الغير قابل للتجزئة،و على هذا يجب على الدول النامية أن تعمل على رفع مستوى المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق و العولمة،و أن تقوم بتشجيع المستثمرين الوطنيين و الأجانب بالإضافة إلى:

- تطوير الطاقات الكامنة و غير المستغلة.
- إعادة تطوير الموارد و المواد الأولية المحلية.

و الجزائر كباقي الدول التي تشهد إصلاحات مختلفة تحضيرا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي مجبرة على إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية كشرط ضروري لإنجاح الشراكة الاقتصادية الأوروجزائرية ومفتاح للقدرة التنافسية في إطار نظام الشراكة التجارية الأرومتوسطية و التجارة الأجنبية عموما،وعلى هذا الأساس لابد من معرفة مكانة التنافسية العربية بوجه عام و الجزائر بوجه خاص، ثم عرض أهم مراحل تطور الميزة التنافسية الصناعية و أساليب قياسها و دورها في رفع الثروة

الفصل الثاني: تنافسية المؤسسة والتحليل الاستراتيجي لبيئتها و برنامج تأهيلها.

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول: الميزة التنافسية و مراحل تطورها.

المطلب الأول: مفهوم التنافسيـــة و محدداتها

المطلب الثاني: مراحل تطور الميزة التنافسية

المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية

المبحث الثاني: :تشخيص القدرة التنافسية في المؤسسة

المطلب الأول: التشخيص و التحليل الخارجي

المطلب الثاني: التشخيص و التحليل الداخلي

المطلب الثالث: التحليل الاستراتيجي

المطلب الرابع: التخطيط الاستراتيجي

المبحث الثالث:تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تعزيز قدراتها التنافسية

المطلب الأول: تنظيم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق إستراتيجية النظام الاقتصادي

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

المطلب الثالث: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

خاتمة الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

يتميز المحيط العالمي الجديد بعولمة التبادلات وظهور تقسيم جديد للعمل في إطار منافسة بين القوى الاقتصادية الكبرى التي تفرض سيطرتها على الكون، هادفة بذلك إلى إبعاد سيطرة الدولة وتدخلها في القطاع الاقتصادي وتعويضها بقواعد اقتصاد السوق وفرضها بشكل متزايد في كل البلدان،فهذه التحولات الكبرى التي نشهدها على المستوى العالمي منذ عقدين من الزمن،فرضت على الدول النامية والجزائر إيجاد مسار جديد لإعادة تنظيم صناعتها بشكل كبير من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية الموجهة والمراقبة عموما وبشكل صارم من طرف آليات المالية والدولية.

إذن فالإطار العام قدتم تحديده والمناخ الاقتصادي الدولي يجبر الجزائر بالاندماج فيه رغم الصعوبات الكبيرة التي تواجهها منذ أكثر من 10 سنوات وكغيرها من الدول النامية، فالجزائر كان اقتصادها مبنيا على التخطيط المركزي والإداري، وهاهي الآن تعرف اتجاها أخر نحو الحرية الاقتصادية في إطار إعادة التصحيح الهيكلي مع التأكيد يوما بعد يوم إرادة الدولة نحو تخليها عن سيطرتها على القطاع الاقتصادي واكتفاءها بدور الضابط له من خلال تعزيز حرية قواعد السوق.

وتتمثل الشراكة الاقتصادية بالنسبة للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي فرصة يجب استغلالها باعتبارها وسيلة تمكنها من التأهيل للاندماج الصحيح في الاقتصاد العالمي، ولن يتم ذلك إلا إذا قام مسيرو المؤسسات الجزائرية بإعادة النظر في طرق ونماذج العمل والتنظيم الحالي من خلال الاهتمام بعنصرين أساسين وهما الشفافية و تحمل المخاطرة.

تعتبر عملية إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية شرط ضروري لإنجاح الشراكة الاقتصادية الأوروجزائرية ومفتاح للقدرة التنافسية في إطار نظام الشراكة التجارية الأرومتوسطية و التجارة الأجنبية عموما.

وعلى هذا الأساس لابد من معرفة مكانة التنافسية العربية بوجه عام و الجزائر بوجه خاص ثم عرض أهم مراحل تطور الميزة التنافسية الصناعية و أساليب قياسها و دورها في رفع الثروة.

المبحث الأول: الميزة التنافسية و مراحل تطورها.

[24]شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية و لاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات و تحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة،وإما بالتحول في صناعة معينة من الإنتاجية المنخفضة و المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة و عمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى، و يتطلب هذا الارتقاء بمستوى الصادرات و تحسين الإنتاج، كما يتطلب ذلك التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية، و لاشك أن تحسين القدرة التنافسية أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للدول النامية لإدراك تأخرها و تندمج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي.

[2]أما بالنسبة للوضع الحالي للدول العربية فانه يتسم بضعف القوى التنافسية في بعض المجالات و انعدامها في مجالات أخرى، في حين تشتد المنافسة في عدد محدود من الأنشطة التي لا توجد قيود فيها على التراخيص مثل الصناعة البلاستيكية و الأحذية، الأدوات المنزلية ،مقاطع الألمنيوم، المخابز و الخياطة، أما الأنشطة التي لا تصرح السلطات فيها إلا لعدد محدود من المنتجين فتنتشر فيها بوضوح الممارسات الاحتكارية.

[3]ومع انتشار موجة الخوصصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات أدت إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،كما كانت بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى و الشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق و هي تنطوي في الغالب على المشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.

---

[24] د.عيسى محمد الغزالي،الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة جسر التنمية الكويت،العدد22 –2004

[2] د.مصطفى بابكر،سلسلة جسر التنمية– الكويت،العدد2004،28

[3] د.عيسى محمد الغزالي،الاستثمار الأجنبي المباشر،سلسلة جسر التنمية الكويت،العدد22 ،2004

فخلال الفترة التي شهدت نشاطا بصورة خاصة(1988–1995)، تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر و مبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة،و يمثل المبلغان معا نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخوصصة.

غير أن إحصائيات صندوق النقد الدولي للسنوات (1982–1992) تدل على أن القدرة الاستقطابية للاستثمار الأجنبي المباشر لمجمل المنطقة المتوسطية جد محدود وهذا ما توضحه الأرقام حيث لم تستطع الدول الجنوبية وشرق البحر الأبيض المتوسط من جلب إلا مبلغ 17.8 مليار دولار من مجموع 265 مليار دولار أي حوالي 6.7 % فقط , في حين أن باقي الاستثمارات توجهت إلى تركيا وإسرائيل وإلى حد ما إلى مصر.

وللإشارة فإن هذه الاستثمارات مست بصفة تفضيلية قطاعات التصدير وخاصة قطاع النسيج, كما تدخل الرأسمال الأجنبي في مسار الخوصصة (الإسمنت, البنوك والطاقة) بالمغرب على سبيل المثال .

،كما تلقت الدول المغاربية تدفقات متميزة من الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العربية.

الوحدة: مليون دولار

السنة	إجمالي تدفق الإستثمارالأجنبي المباشر إلى الدول النامية	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	حصة الدول المغاربية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالقيمة و(%)		مصر
1990	776.31	12	165	58	159	394	%1.2	700
1991	696.41	12	317	125	180	634	%1.5	300
1992	625.49	10	422	526	165	1123	%2.3	500
1993	045.73	13	591	562	100	1266	%1.7	500
1994	462.90	15	551	432	110	1108	%1.2	1256
1995	330.96	8	290	264	105	667	%0.7	600
1996	713.129	13	311	253	110	687	%0.5	636
1997	944.148	7	500	360	110	977	%0.7	834
1998	200.191	501	417	668	150	1736	%0.9	1076
1999	200.229	507	1376	368	118	2369	%1.0	1065
2000	000.246	438	423	779	142	1782	%0.7	1235
2001	400.209	1196	2808	486	101	4591	%2.2	510
2002	200.161	1065	428	821	96	2410	%1.5	647
الجموع	1.698.591	3797	8599	5702	1646	19744	%1.16	9859

SOURCE : CNUCED , world investment report 2003 .

من خلال الجدول يتضح أن تونس والمغرب عرفتا تزايدا محسوسا في حجم الاستثمارات الأجنبية،ويمكن تفسير هذا في التقدم الذي أحرزته هاتين الدولتين في مجال الإصلاحات الاقتصادية والشروع في عملية الخوصصة الشيء الذي ساعد على جلب الاستثمارات, عكس الجزائر وليبيا اللتان عرفتا تراجعا في جلب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة مابين(1990-1997) ويمكن تفسيره بالأزمة

الأمنية التي مرت بها الجزائر والحضر المفروض على ليبيا خلال هاته الفترة،غير أن كل المؤشرات كانت تدل على أهتمم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية بقطاع المحروقات الجزائرية بعد صدور القانون الجديد المتعلق بقطاع المحروقات والذي ينص على فتح هذا الأخير أمام الاستثمار الأجنبي، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر عدة اتفاقيات ما بين سنتي 1995 –1996 بينها وبين عدة شركات أمريكية وأوروبية، وهذا ما يؤكده الجدول حيث عرفت الجزائر تدفق معتبر في حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة مابين (1998–2002) ، فأنتقل هذا الحجم من 7 مليون دولار سنة 1997 إلى 501 مليون دولار سنة 1998 إلى 1196 مليون دلاور سنة 2001 ، ثم تراجع سنة 2002 إلى مبلغ 1065 مليون دولار ، ويمكن إرجاع هذا التحسن في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى تحسن الوضع الأمني وكذا النجاح المحقق في مجال الإصلاحات التي اعتمدتها السلطات الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسيـــة و محدداتها:

1–مفهـــوم التنافســـــية[1] : هناك فرق بين مفهوم التنافس و التنافسية ،فالمنافسة تشكل الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة في البلد المعني،بينما يستخدم مصطلح القدرة التنافسية على نطاق واسع، من جانب العديد من الاقتصاديين و السياسيين و غيرهم، فهناك من يرى أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة و النمو الاقتصادي، و فريق آخر يرتكز على تنافسية السعر و التجارة و بالتالي فان المنافسة و التنافسية كلاهما يشتركان في هدف واحد هو التوجه نحو الفعالية، فالإجراءات الهادفة إلى تقوية المنافسة في الأسواق المحلية تزيد أيضا من التنافسية الدولية، و بالمقابل فان الإجراءات الموجهة لرفع التنافسية الدولية سيكون لها تأثير على هيكل السوق المحلي و على شكل المنافسة في السوق الداخلي، وقد بدأ شيوع هذا المصطلح في عهد الرئيس الأمريكي ريجان بتكوين

[1] عمر صقر , العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية الأردن 2002 /2003 , ص 92 .

لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية بعد تدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية، كما تم إنشاء مجلس خاص بالسياسة التنافسية الأمريكية.

و قد عرف هذا المجلس التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية،و في نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل.

كما أن المعهد الدولي لإدارة التنمية قد عرف التنافسية بأنها قدرة الدولة و المؤسسة على توليد و خلق الثروة بقدر اكبر من منافسيها في الأسواق العالمية.

و يتضح مما سبق بأنه لا يوجد تعريف مبسط و شامل للتنافسية، فهو مفهوم متعدد الأبعاد، يشتمل على القدرة على التصدير و الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج في الدولة و زيادة الإنتاجية، التي تضمن ارتفاع مستويات المعيشة للدولة.

و يمكن القول أن التنافسية تعتمد بصفة أساسية على ثلاثة عوامل هي:

* البيئة الاقتصادية الكلية.

* القدرة على استيعاب، استخدام و تطوير التكنولوجيا، لتخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين جودة المنتج و ابتكار منتجات جديدة.

* تطبيق و استخدام ترتيبات و استراتيجيات تتضمن عوامل عديدة، مثل التعبئة و التغليف و قنوات التوزيع و خدمة ما بعد البيع.

2-محددات الميزة التنافسية :

[1]تسعى كل من الدول المتقدمة و النامية إلى الاستحواذ على مصادر القدرة التنافسية،و العمل على زيادتها و كما هو معلوم، فان الميزة التنافسية تخلق و يجب إن تستجيب للتغيرات في البيئة الدولية، و تحقق الدول النجاح في التجارة الدولية من خلال توقع الفرص التجارية و الإعداد للاستفادة منها.

[1] عمر صقر ،نفس المرجع السابق , ص93 .

ويتطلب هذا استجابة هيكل الإنتاج لاحتياجات و رغبات المستهلك، بالإضافة إلى القدرة على التأثير على هذه الاحتياجات أو خلقها علاوة على وجود تصور طويل الأجل للتكيف أو التعديل الاقتصادي يحول دون تعرضه لتقلبات عنيفة.

وقد ارجع الاقتصادي مايكل بورتر M. Porter ا لميزة التنافسية إلى أربعة محددات رئيسية تؤثر كل منها في الأخرى كمايلي:

ا-**أوضاع عوامل الإنتاج:** لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمل و رأس المال فقط، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية و بنية أساسية و رأس المال و الموارد البشرية، بالإضافة إلى المعرفة و المناخ و الموقع.

كذلك تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج و تفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

ب-**أوضاع الطلب المحلي:** و يتمثل ذلك في هيكل الطلب و معدل نموه و مدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع ذات تكنولوجية عالية، فان ذلك يحفز تطوير المنتجات و رفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي.

ج-**الصناعات المكملة و المغذية:** يعتبر توافر مجموعة من الصناعات المكملة و المغذية، احد محددات الميزة التنافسية، نظرا لما توفره من مدخلات بسرعة و مرونة كبيرة، بما يسهم في تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات ، قصر خطوط الاتصالات

و المواصلات كـــما يتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفـــــكـــار و التكنولوجيا بـــما يزيد من درجة التطوير و التكنولوجيا، و خلـــق مهارات إنتاجية و إدارية أفضل.

د-استراتيجية المؤسسة و درجة المنافسة: و يتضمن هــذا المحدد الأهــداف و الاستراتيجيات، و طرق و أساليب تنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية، و التي تشجع على الاختراع، و تهيئ للنجاح على المستوى العالمي.

و يترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية و المهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول، في أنواع مختلفة من الصناعات، و تمثل العلاقة بين العمل و الإدارة أهمية خاصة في كثير من الصناعات، لأنها تقوم بدور حيوي في التطوير و الابتكار في المؤسسة.

كما يضيف بورتر Porter إلى المحددات الأربعة السابقة للميزة التنافسية، دور كل من الصدفة Chance و الحكومة Gouvernement حيث يترتب على الصدفة نجاح بعض الصناعات في حالة الحروب و القرارات السياسية و كذا التقلبات التي تحدث في أسواق التمويل العالمية و معدلات الصرف .

و تتفاعل محددات التنافسية مع بعضها البعض ، بما يترتب عليه تحقيق الميزة التنافسية، و يستطيع أي محدد أن يؤثر في المحددات الأخرى ، فمثلا يؤثر الطلب المحلي على أولويات الاستثمار، كما يؤثر و يتأثر الطلب المحلي باستراتيجية المؤسسة

و هيكلها و المنافسة المحلية، والتي بدورها تتأثر و تؤثر في أوضاع عــوامل الإنتاج.

إن بعض جوانب التنافسية مرتبط بالأوضاع الداخلية والبيئة الخارجية للمؤسسة،و التي تشمل كفاءة الصناعات المكملة و الخدمات، و البنية الأساسية للمؤسسة منها المادية و التكنولوجيا،

و نوعية الموارد البشرية المستخدمة، و البيئة الاقتصادية الكلية، التي تؤثر على بعض الأسعار الأساسية، مثل سعر الفائدة و سعر الصرف و التضخم و قرارات الاستثمار.

المطلب الثاني: مراحل تطور الميزة التنافسية: [1]

[1] : عمر صقر , العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ،نفس المرج السابق , ص 96 .

تمر الميزة التنافسية بمراحل، تختلف كل مرحلة في خصائصها والدور الذي تمارسه الدول في كل منها، وقد قسم بورترPorter هذه المراحل إلى أربعة كما يلي:

ا- **قيادة عوامل الإنتاج:** تمر الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج، و التي تشمل الموارد الطبيعية والعمل غير الماهر، و الظروف الملائمة لنمو بعض المحاصيل،و تنافس الدولة فقط على أساس السعر في الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة و تعتمد على عوامل الإنتاج التي تتمتع فيها بوفرة نسبية.

ب- **قيادة الاستثمار:**تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة، على رغبة وقدرة الدولة ومنشآتها على زيادة معدلات الاستثمار، وتقتصر محددات الميزة التنافسية في هذه المرحلة على جانب العرض، وتتصف الميزة التنافسية بأنها أكثر استقرارا وتقدما عن المرحلة الأولى، وقد نجحت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في الوصول إلى هذه المرحلة وحديثا كوريا، كما توجد مؤشرات على أن كل من تايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وأسبانيا وبدرجة أقل البرازيل، قد استطاعوا الوصول إلى هذه المرحلة.

ج- **قيادة الابتكار:** في هذه المرحلة تبتكر المنشآت تكنولوجيا وطرق إنتاج جديدة، و تنافس في السوق العالمي في قطاعات صناعية متنوعة مع تطوير الصناعات المغذية والمكملة، كما تطور إستراتيجياتها العالمية مع زيادة الطلب المحلي. كما يتم تدويل الطلب المحلي من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وقد بلغت بريطانيا هذه المرحلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما وصلت أمريكا و ألمانيا و السويد إليها في أوائل القرن العشرين.

د–قيادة الثروة: تعاني الدولة في هذه المرحلة من تدهور في ميزتها التنافسية، نظرا للزيادة في ثروتها التي تحققت في المراحل السابقة، كما تبدأ المنشآت في فقد ميزتها التنافسية في الصناعات الدولية مع عدم الاهتمام بالتطوير، و قد مرت بريطانيا بهذه التجربة.

المطلب الثالث:مؤشرات القدرة التنافسية:

توفر مؤشرات القدرة التنافسية المعلومات اللازمة، التي تساعد صانعي السياسة ومتخذي القرار على مواجهة تحديات النمو و زيادة الإنتاجية من خلال:

- توضيح حالة الاقتصاد بالمقارنة بين أداءه في فترات مختلفة أو بين أداءه مقارنتا بأداء الاقتصاديات الأخرى.
- تشخيص العوامل التي تعوق النمو و الكفاءة الاقتصادية.
- إقناع قادة الصناعة و المسئولين الحكوميين بالحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية و تحسين الأوضاع التنافسية.
- تعتبر أداة مفيدة لتعريف المستثمر الأجنبي بالبيئة العملية التي يرغب دخولها.

المبحث الثاني:تشخيص القدرة التنافسية في المؤسسة:

[1]تهدف كل مؤسسة على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تعزيز موقعها في البيئة التي تحيط بها، وتوسيع قدراتها و امكاناتها، و إلى تحقيق أرباح و مردو دية دائمة، و كذا تحسين صورتها و سمعتها كي تحظى بأهمية كبيرة في السوق الذي تتواجد فيه.

و طالما أن المؤسسة محاطة ببيئة تنافسية شديدة، تهاجمها المؤسسات الأخرى كي تستولي على سوقها و زبائنها و إيراداتها، وبالتالي تهدف إلى إخراجها من حلبة المنافسة، على هذا الأساس يجب على مسيري المؤسسات تغيير نظرتهم إلى واقع مؤسساتهم،وإلى البيئة الخارجية المنافسة،كي يتمكن قادة

[1] محمد مرعي مرعي،دليل التشخيص و تحديد الأهداف و وضع الخطط في المؤسسات ،سلسلة الرضا للمعلومات دمشق،1999 ،ص13

المؤسسات من تفعيل القدرات التنافسية المتوافرة في مؤسساتهم، ينبغي امتلاك و استخدام أحدث الوسائل فيما يخص التسيير و تحديد استراتيجيات واضحة المعالم، كما يجب إعداد الاستراتيجيات و القيام بالأعمال التشخيصية و التحليلية على مستوى المؤسسة،

و على مستوى البيئة المحيطة بها، وتحديد الأهداف الواضحة الممكن تنفيذها في الواقع العملي.

هناك اختلافات متفاوتة الأهمية بين المؤسسات الاقتصادية سواء بالنسبة لتقييم عوامل القدرة التنافسية أو بالنسبة لتنظيم المؤسسة الذي يخضع لتغيرات حسب الاستراتيجية المثلى التي تتخذها المؤسسة،فإعداد التشخيص في المؤسسة يكون على الصعيد الخارجي (تشخيص البيئة)،وعلى الصعيد الداخلي (واقع المؤسسة)، كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) " التشخيص في المؤسسة "

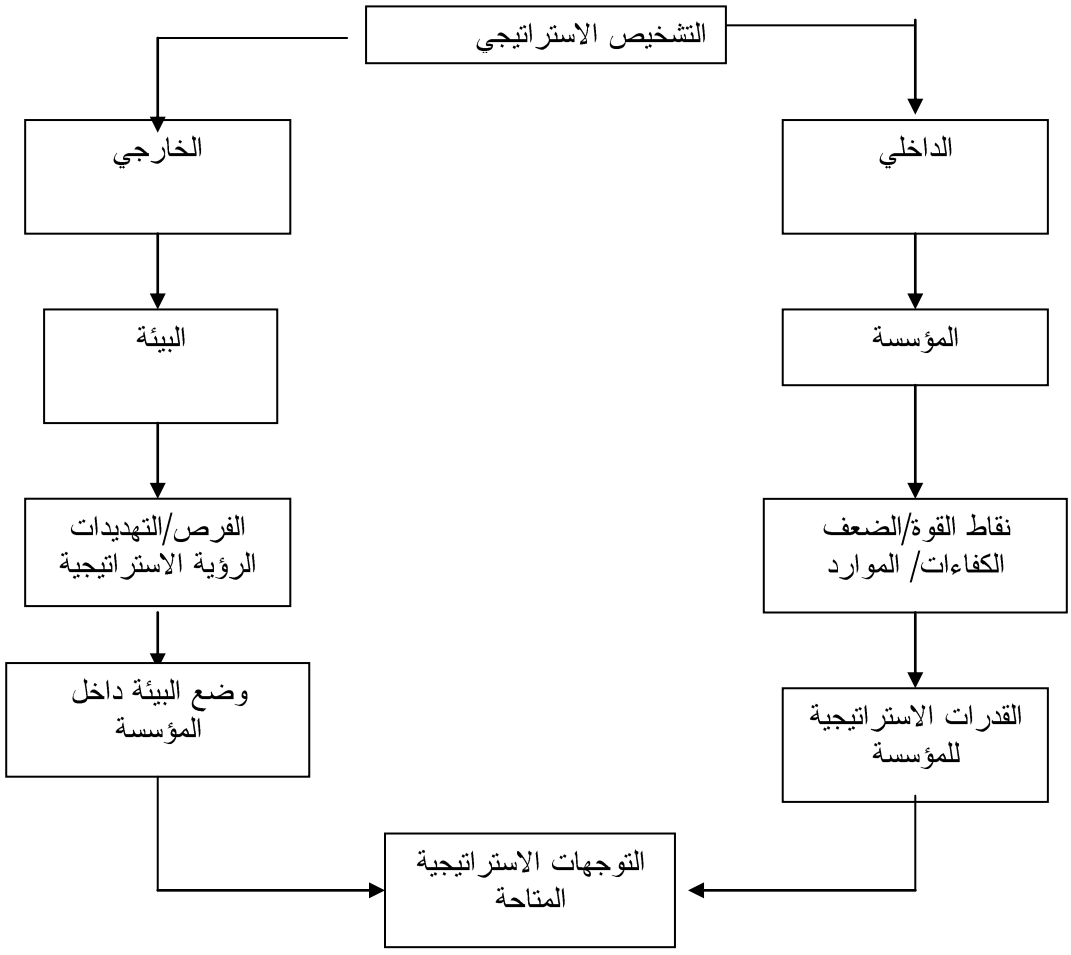

المصدر: د.محمد مرعي مرعي- نفس المرجع ص37

المطلب الأول:التشخيص و التحليل الخارجي[1]:

يرتكز هذا التشخيص على معرفة البيئة التي تنشط فيها المؤسسة منها الاقتصادية و السياسية و السكانية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية....الخ.

و على الصعيد العملي نستخدم التشخيص الخارجي لتحليل أربعة محاور و هي:

الطلب ، العرض ،المنافسة ،شدة المنافسة و هي على الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) " التشخيص الخارجي "

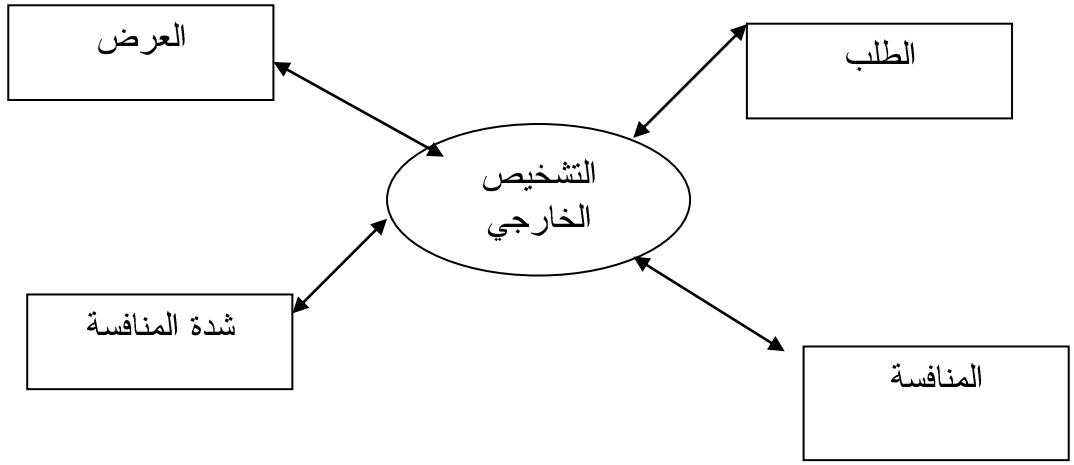

المصدر: د.محمد مرعي مرعي- نفس المرجع ص41

1- الطلب: تسمح دراسة الطلب بتحديد السوق الحالية و المستقبلية للمؤسسات، إذ تقدم لائحة من الأسئلة من خلالها نقوم بتحليل إجمالي خصائص الطلب و تطوراته في الأسواق.

2- العرض: يفسر تشخيص العرض في اجماليته عرض منتجات أو خدمات المؤسسة المقدمة في قطاعها، و التي تتطلب الحكم على حالتها الحاضرة و التطورات الممكنة.

3- شدة المنافسة : تؤثر شدة المنافسة المتوقعة في قطاع ما على الاستراتيجيات المتاحة المتبعة من قبل المؤسسات، و تتعلق تلك الشدة بخمس قوى تقود إلى المنافسة وسط ذلك القطاع وتتمثل في:

[1] د.محمد مرعي مرعي- نفس المرجع ص41 -45

- قوى التفاوض لدى الموردين
- قوى التفاوض لدى الزبائن
- التنافس بين المنافسين الموجودين
- تهديد الداخلين الجدد
- تهديد المنتجات البديلة

4- المنافسة: يفترض اختيار استراتيجية ما، تحليلا دقيقا لحالة المؤسسة،و لتوجهاتها، و للقدرات الكامنة لديها من اجل التطور، وبشكل خاص قدرتها على مواجهة رد فعل المنافسين.

إن تحليل المنافسة يعتبر مرحلة ضرورية للتشخيص الخارجي من خلال معرفة استراتيجية المنافس و تصوراته و نقاط القوة و الضعف.

المطلب الثاني:التشخيص و التحليل الداخلي[1]:

يتمثل هدف التشخيص الداخلي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة،و التي تسهل لها اختيار الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة لمواردها و لقواها الكامنة، بهذا الخصوص تستخدم عدة مناهج مثل:

1-التشخيص الوظيفي: يتكون التشخيص الوظيفي من المعالجة المتتابعة للوظائف المختلفة و المتعلقة بميدان نشاط استراتيجي خاص، أو بالمؤسسة في عمومها.

في تلك المقاربة التحليلية و تبعا للوظيفة، من الملائم تمييز ثلاث مراحل على التوالي:

[1] د.محمد مرعي مرعي،نفس المرجع السابق،ص51

-**تحديد الوظائف و تحليل سيرورة العمل المطلوب:** إلى جانب الوظائف العادية مثل(الوظيفة التجارية، الإنتاج، المالية، الأفراد، البحث، التطوير،التموين، و الدعم الفني،.....)، كمالا يجب إهمال النشاطات التي يكون تأثيرها على الأداء متصاعدا.

تتمثل تلك النشاطات في سيرورة تحديد الغايات و الأهداف، و التنظيم، والتنشيط و التحفيز،و الرقابة،و المعلومات كما يظهر في الشكل اللاحق.

الشكل رقم (2-3)"الوظائف و تحليل سيرورة العمل المطلوب"

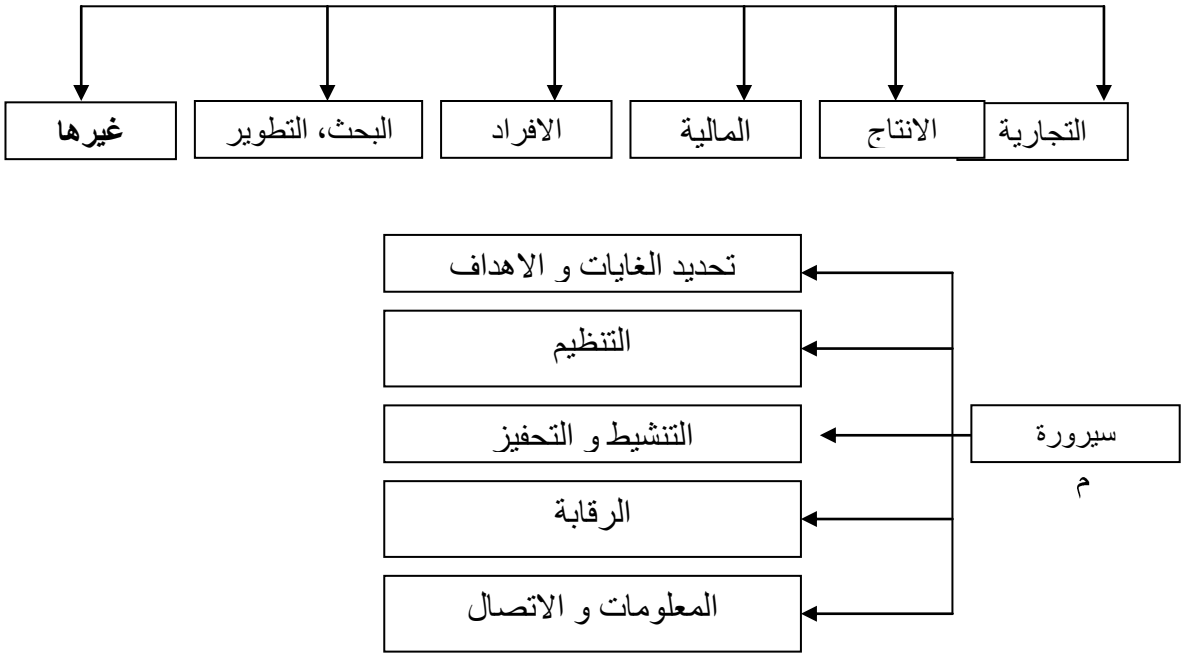

المصدر: د.مرعي مرعي , نفس المرجع السابق , ص 52

-**تحديد معايير التقييم:** في تلك المقاربة التحليلية، نحدد بالنسبة لكل وظيفة لائحة من معايير التقدير التي تسهل تقييم نقاط القوة و الضعف بالمؤسسة.

تكون تلك اللوائح متعددة، ويجب أن يكون تحديدها قبل كل شئ متناسبا مع نشاط المؤسسة كما انه لا توجد لائحة مثالية من المعايير التي تشخص حالة المؤسسة.

المطلب الثالث :التحليل الاستراتيجي[1]:

يعتمد التحليل الاستراتيجي على دراسة و قياس درجة تقلب المحيط و الهجومية و تفاعل القدرات.ينطلق التحليل الاستراتيجي من دراسة المحيط، لاكتشاف درجة التقلب فيه ، فلكل درجة أوصافها التي تعرفها، و لكل واحدة من هذه الدرجات ما يناسبها من خطة هجومية داخل و خارج المؤسسة.

تقاس درجة التقلب في السوق و في المحيط، بمعايير اقتصادية معقدة من أهمها:

- مرحلة النمو
- سرعة تغير النظام الاقتصادي
- سرعة تغير النظام السياسي
- عدد المؤسسات الناشئة و المنحلة في فترة قياسية
- حجم الاستثمار و قسط البحث و التطوير.....الخ.

بعد هذا التحليل للسوق و المحيط، ولما يستنتج منه من هجومية و تفاعل للطاقات المحركة للمؤسسة، تأتي المرحلة الثانية في مسلسل القرار الاستراتيجي، و هي التموقع في الحقل التجاري الاستراتيجي.

-**التموقع الاستراتيجي :**يتم التموقع الاستراتيجي بقياس أهم عوامل القوة و الضعف في المؤسسة ،و تقاس هذه العوامل بالمقارنة مع المنافس الذي يحتل الصدارة في المجال، وذلك بواسطة قوالب التموقع و لتسهيل العملية، يتعين على أصحاب القرار أن يبدؤوا بالتحضيرات التالية[25]:

*تحديد الحقل التجاري الذي تنشط فيه المؤسسة ووحداتها الإنتاجية

*تجزئة السوق بواسطة العوامل

*وضع المؤسسة ووحداتها داخل القالب " التموقع "

[1] - د.محمد مسن التدبير الاقتصادي للمؤسسات تقنيات و استراتيجيات–منشورات الساحل 2001 –ص294–295

[25] - د.محمد مسن التدبير الاقتصادي للمؤسسات تقنيات و استراتيجيات–منشورات الساحل 2001 –ص295

لكن قبل التموقع لابد من معرفة الحقل التجاري الاستراتيجي الذي تنشط فيه المؤسسة، والذي يعرف على انه المجال التجاري و التكنولوجي و الجغرافي الذي تنتقل فيه منتجات المؤسسة، انطلاقا من مرحلة التموين و انتهاءاً إلى مرحلة التسويق.

لنأخذ طرازا معينا من السيارات السياحية التي تنتجها شركة معينة، فان حقله التجاري الاستراتيجي يحدد بواسطة العوامل الأساسية التالية:

- التكنولوجيا المعتمدة لتصنيع أهم المركبات داخل المؤسسة.
- الحقل التجاري و المجال الجغرافي لاقتناء باقي المركبات.
- مجال الأسعار التي يباع بها المنتوج في مختلف الأسواق و ما يتبعها من امتيازات تجارية.
- أصناف الزبائن و توزيعهم الجغرافي و الاجتماعي و السياسي.

المنتجات المنافسة في كل الميادين المذكورة أعلاه.

- درجة التقلب.

يتم التموقع حسب القوالب الإستراتيجية النموذجية، ثم تأتي مرحلة القرار و التخطيط لتغيير المجال أو الحفاظ عليه و تدعيمه.

المطلب الرابع :التخطيط الاستراتيجي[1]:ينطلق التخطيط الاستراتيجي من التنقيب عن عوامل القوة و الضعف، وعن الفرص و التحديات في المجال الاستراتيجي الحالي، ثم ينتقل إلى التكهن لمستقبلها و تحليل الميولات المتوقعة لها، وانطلاقا مما يكتشف من فرص سانحة لانفتاح المجال أمام تطوير ممكن للحقول الراهنة،تحدد لأهداف الإستراتيجية على صيغة مشاريع هذا من جهة،ومن جهة أخرى تحدد أهداف الوحدات على صيغة مخطط للإنتاج و للأرباح، و أخيراً ثالث لميزانية الاستثمار.

ولكل مخطط نظام للمتابعة و الرقابة،حسب الشكل التالي:

[1]) د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص296 -301

الشكل رقم (2-4)" نظام للمتابعة و الرقابة"

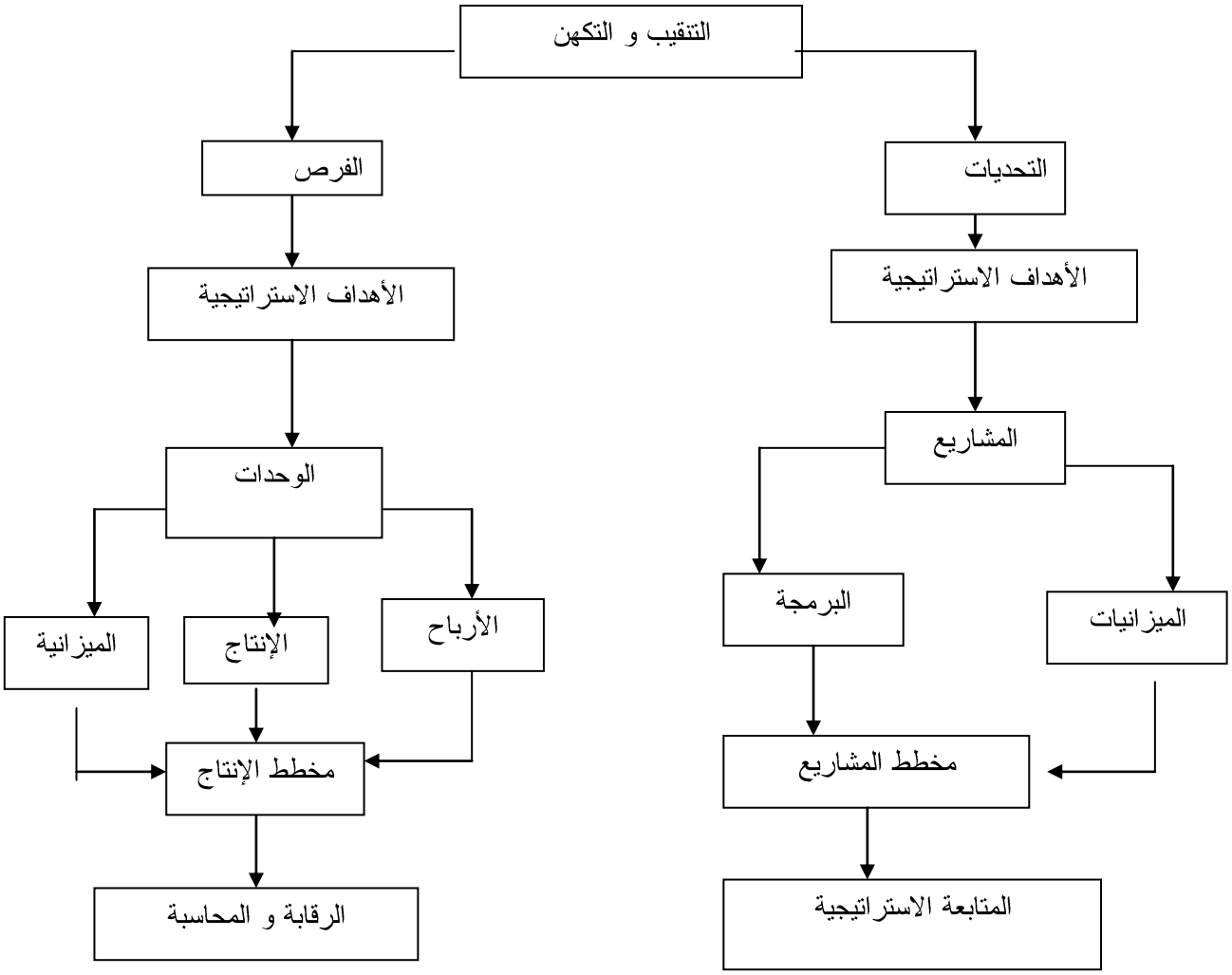

المصدر: د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص 297

فكيف يتم التنقيب و التكهن الاستراتيجي اللذان يشكلان منطلقا للتخطيط الاستراتيجي؟

للإجابة على هذا السؤال، يكفي أن نجري رصدا استراتيجيا على المستوى الداخلي و الخارجي بحيث يتم مراقبة تطورات كل العوامل الاستراتيجية السابقة، و التي لها علاقة مباشرة على قدرات المؤسسة بالإيجاب أو بالسلب،فمن خلالها يستنبط مقدار تأثيرها و درجتها في الخطورة

و الاستعجال، و ترتب حسب الأولويات.

القوالب الإستراتيجية: تحوم فكرة القوالب الاستراتيجية حول فكرة واحدة، و هي تجزئة المجال التجاري، ووضعه في قوالب مقارنة، وتدخل العوامل الاستراتيجية الموزونة أو المقدرة في هذه القوالب على مستويين أو ثلاثة كآلاتي:

قالب ب.س.ج BCG :و هي الحروف الافتتاحية لاسم المكتب الدراسي الأمريكي الذي ابتدع هذه الطريقة و يدعى عصبة بوسطن للاستشارة و يرتكز هذا القالب على عاملين أساسيين من عوامل الحقل التجاري الاستراتيجي هما "حجم النمو و قسمة السوق.

" **الشكل رقم (2-5)**" **نموذج ب.س.ج** BCG "

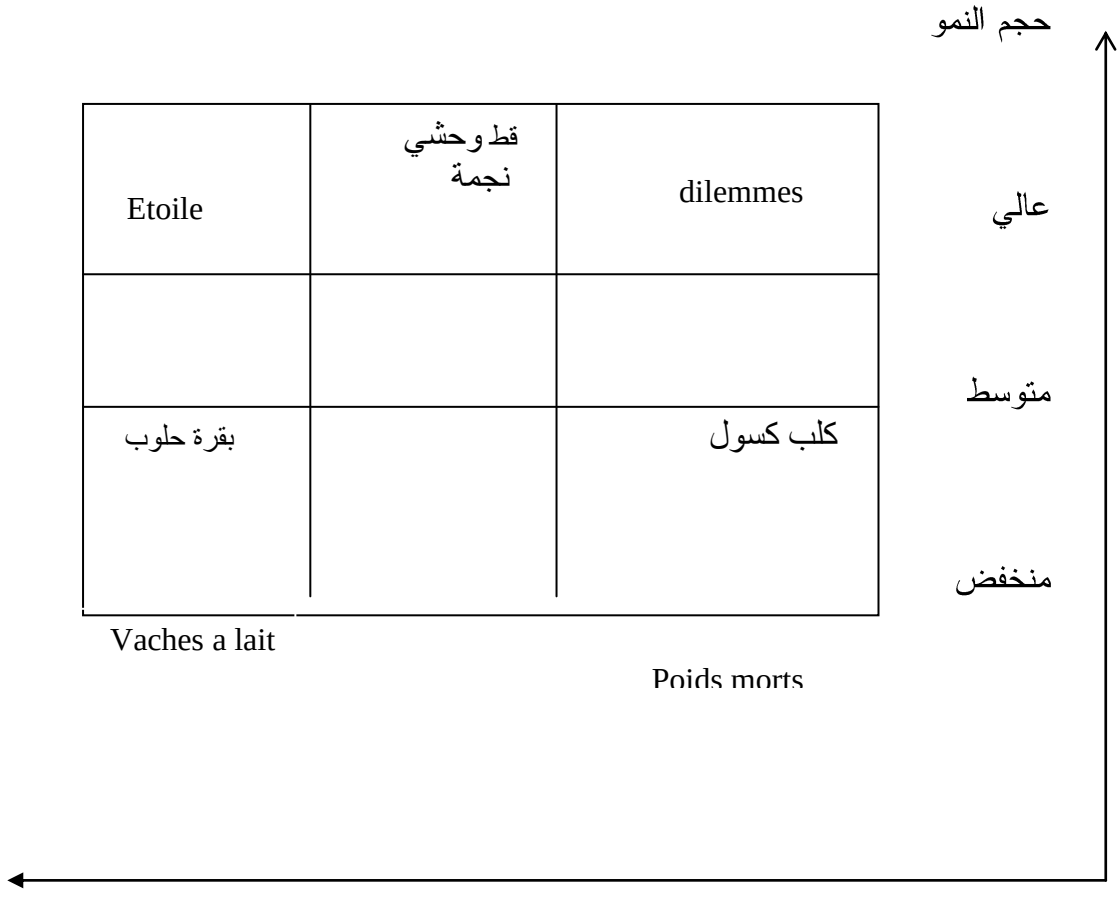

المصدر: د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص 299

المقاييس:النمو= حجم أو قيمة أو قسمة المبيعات في حقبة مرجعية

قسمة السوق= نسبة مئوية لحجم أو قيمة المبيعات في السوق

المجالات:القط الوحشي= هو الحقل العالي النمو و القليل القسمة، فالتنافس فيه كبير و التحكم في السوق صعب

الكلب الكسول = قليل القسمة و ضعيف النمو، فالتنافس شديد على قسمة صغيرة.

النجمة = عالي النمو و القسمة تتطلب المباراة وبتكلفة كبيرة.

البقرة الحلوب=كبيرة القسمة و قليلة النمو، فهي لا تصلح إلا لجلب الفوائد بسرعة لقرب أجلها.

قالب ج.أ–ماك كيني Mc KENZY: ابتدع هذا النموذج من قبل شركة جينيرال اليكتريك GENERAL ELECTRIC و مستشارها ماك كيني ،يرتكز هذا النموذج على عاملين استراتيجيين هما:جاذبية الحقل و موقع المؤسسة من المنافسة.

أضاف هذا النموذج عن سابقه استنتاجات استراتيجية تظهر على الشكل اللاحق، كما يحتوي على عوامل تحليلية أخرى ،لكنه بالمقابل صعب القياس خاصة فيما يتعلق بالجاذبية.

الشكل رقم (2–6)" قالب ج.أ–ماك كيني KENZY

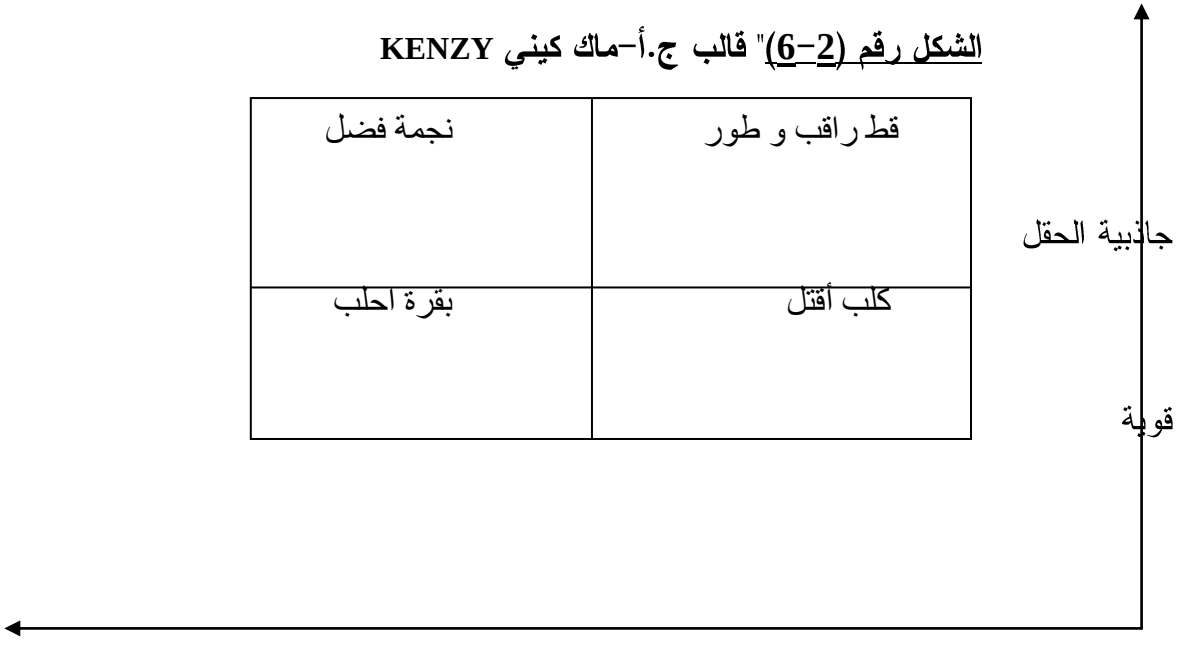

المصدر: د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص 300

القالب الثلاثي: يقوم هذا القالب بتقسيم المجال إلى ثلاثة مستويات لنفس المقاييس:عالي متوسط ، ضعيف أو منخفض، و يعتبر الجاذبية و المنافسة في مقدمة المعايير الاستراتيجية للحقل التجاري.

الشكل رقم (2-7)" القالب الثلاثي "

المصدر: د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص 300

يمكن تلخيص جاذبية السوق للمنتوج أو للوحدة أو للحقل التجاري في ثلاثة عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها باستمرار وهي:

- النمو أي الزيادة المتوقعة في المبيعات
- حركة السوق و هي تقاس ب:

-عدد المنتجات أو المتنافسين الجدد في فترة مرجعية

-عدد المنتجات أو المتنافسين المنسحبين في نفس الفترة

- الربح وهو منتوج المبيعات بعد استرجاع الاستثمار و تسديد الديون.

ولقد تجمعت هذه المعايير في حلقة مثلثة متفاعلة أطلقت عليها اسم مثلث الجاذبية.

الشكل رقم (2-8)" مثلث الجاذبية "

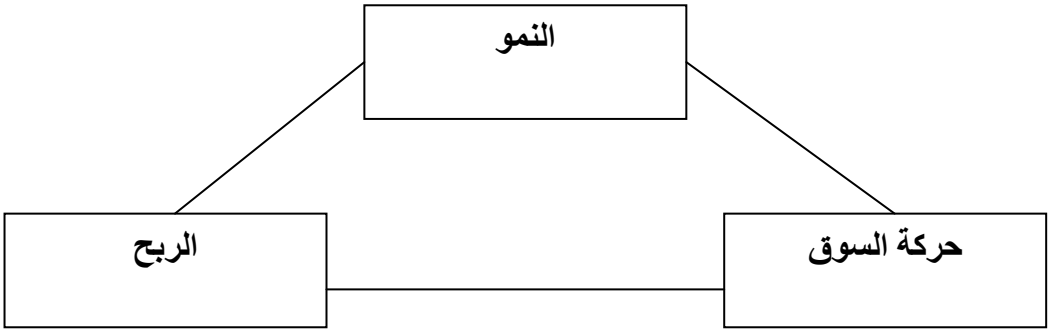

المصدر: د.محمد مسن،نفس المرجع السابق ص 301

فالنمو يحرك السوق بحيث حركة السوق تفتح المجال للربح والأرباح تشجع على الاستثمار، والاستثمار يدفع النمو وهكذا...كلما تحرك قطب اجتذب الآخرين وأنجب ديناميكية تجارية بالزيادة أو بالنقصان.

ترتبط عوامل الجاذبية بالمنافسة، بحيث أن عوامل الجاذبية تلد عوامل التنافس، فمن البديهي أن يحرص كل منافس في السوق على مراقبة تلك العوامل، ليحتل بها الموقع الذي يناسب أهدافه.

[1]بعد عرض أهم القوالب الاستراتيجية، يبقى الأهم هو درجة وقدرة تأقلم المؤسسات مع شروط المنافسة و التعامل مع السوق، و اختيارها لنموذج استراتيجي مناسب لظروفها.

فلقد تغيرت الاستراتيجيات بشكل كبير ، بحيث أصبح من الممكن تعديل الوظائف والنظام الهيكلي و سياسات التسويق و التموين و الإنتاج مع تقلب السوق، وأصبح ما يسمى "بديناميكية التدبير" و تكيف المؤسسة مع التقلبات السريعة للمحيط.

فالسؤال المطروح هو ماهي استراتيجية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومراحل تطورها

[1] محمد مسن،نفس المرجع السابق،ص302

و قدراتها التنافسية في ظل التطورات التكنولوجية الكبيرة و تقلبات المحيط الدولي.

المبحث الثالث:تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تعزيز قدراتها التنافسية :

قبل التطرق إلى الإجراءات الحديثة التي قامت بها الجزائر في ميدان تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تعزيز قدراتها التنافسية، و هذا تحضيرا لتأقلمها مع التحولات و التغيرات الاقتصادية الدولية ،ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC و المشاركة في التكتلات الاقتصادية الكبرى، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء.

فمن الضروري معرفة تنظيم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق استراتيجية النظام الاقتصادي و أهم مراحل تطورها.

المطلب الأول: تنظيم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق استراتيجية النظام الاقتصادي[1]:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة في أزمة متعددة الأوجه، ولم يكن أمامها سوى البحث عن أنجع الطرق للخروج تدريجيا منها و الدخول في تنمية اقتصادية شاملة، لأن المؤسسات الاقتصادية وحدها هي التي تتحمل عبء عملية التنمية، عرفت هذه المرحلة حتى نهاية السبعينات تحولات عديدة و عميقة،مبنية على مبادئ تاريخية

و إيديولوجية قصد بناء نظام اقتصادي مستمد من مصادر إتجاه إيديولوجي تمتد جذوره إلى مختلف المواثيق الوطنية، فهو نظام اشتراكي "مبتكر" يسمح بوجود قطاع خاص إلى جانب القطاع العام يمتاز بواقعية، فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية.

فكانت استراتيجية التنمية الوطنية مستمدة من الفكر الاشتراكي، يكون الاعتماد فيها على الصناعات المكثفة الثقيلة و الصناعات المصنعة.

[1] رشيد واضح،المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية و التطبيق، دار هومه،سنة 2002 ،ص54

[2]بدأت الجزائر بعد الاستقلال تطور برنامجها الطموح من خلال تبني نهج اقتصادي يخدم المصالح العليا للبلاد، و هذا ارتكازا على ميثاق طرابلس الذي ركز على التصنيع الشامل والاهتمام بالصناعة التقليدية و إحداث تنمية متوازية بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الوطن.

إن الصناعة تعد فرعا هاما في الاقتصاد الجزائري و إليها يعود الدور الحاسم في القيام بالتجهيز الصناعي للإنتاج و تأمين متطلبات الاقتصاد الوطني و السكان من السلع و الخدمات ذات الجودة العالية.

لم تظهر المنشآت الصناعية إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دمر الألمان الاقتصاد الفرنسي، مما اجبر فرنسا على تهريب بعض المنشآت إلى الجزائر لحمايتها من الخراب.

ومع ذلك ظلت الحركة الصناعية في بلادنا طيلة عهد الاستعمار الفرنسي ضعيفة و محدودة المجال من حيث الكمية و النوعية، إذ أنها كانت تنحصر في بعض الأنشطة الصناعية ذات الطابع الاستهلاكي و إنتاج المعادن التي كانت توجه كلها إلى فرنسا في شكلها الخام ثم تعاد مصنعة أو نصف مصنعة. وبذلك أصبحت الجزائر سوقا لتصريف البضائع الفرنسية و مصدرًا لإمداد الصناعة الفرنسية بالخامات المعدنية و اليد العاملة الرخيصة، كما أن المؤسسات الصناعية في الجزائر أثناء الاحتلال كانت عبارة عن فروع للشركات الفرنسية.

فبعد حصول الجزائر على استقلالها انتهجت في ميدان التصنيع سياسة الصناعات المصنعة و تبين ذلك من خلال أفكار الاقتصادي العالمي دوبرنيس الذي وضع خطة الصناعات المصنعة. و كان الأمل في أن سياسة الصناعات المصنعة تضمن تحقيق أهداف كثيرة من بينها إنتاج عوامل الإنتاج و تزويد الفلاحة بالعتاد و الأسمدة و خلق مناصب الشغل و تطوير الصناعة القاعدية.

[2] الباحث ،حرفوش مدني،الكامل في الاقتصاد،دار الأفاق،سنة 1999 ،ص 90

1-الاستثمارات الصناعية[1]:لم تبدأ مرحلة التصنيع الفعلي إلا بعد 1965، و مع الشروع في تطبيق المخططات الإنمائية و تأميم المؤسسات الأجنبية، بدأت النهضة الصناعية الحقيقية في بلادنا بإنشاء المؤسسات و الشروع في تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى،بإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة كصناعة الحديد و الصلب و الصناعة المعدنية و المنجمية و الميكانيكية، و تم بناء مركبات هامة مثل مركب الحجار للحديد و الصلب و مركب السيارات الصناعية في رويبة و مركبات أرزيو و سكيكدة....

وكانت سياسة التصنيع في الجزائر تهدف إلى تحويل المواد الأولية داخل البلاد و المساهمة في القضاء على البطالة و تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية من أجل تخليص الاقتصاد الوطني من كافة أشكال التبعية و تحقيق التنمية الاقتصادية.

من أهم الصناعات التي توجد في بلادنا نجد صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الميكانيكية و الصناعات البيتروكيماوية و الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والملابس وصناعة الجلود والصناعات الصيدلانية والطبية والصناعات الإلكترومنزلية.

والملاحظ أن نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي كانت مرتفعة من سنة 1967 إلى غاية بداية التسعينات مقارنة مع بقية القطاعات وخاصة قطاع الزراعة، وهذا بسبب انتهاج بلادنا لسياسة " الصناعات المصنعة " .

2-مشاكل التصنيع في الجزائر[2] : واجهت حركة التصنيع في الجزائر مشاكل وصعوبات عديدة نتجت عن الاختيارات الصعبة التي انتهجتها الدولة في التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في إرساء قاعدة صناعية متينة قوامها الصناعة الثقيلة والتكنولوجية المتطورة .

ويمكن أن نبرز أهم هذه المشاكل والصعوبات في النقاط التالية:

[1] الباحث حرفوش مدني ،نفس المرجع،ص 95

[2]Mokhtar Belaiboud,de la survie à la croissance de l'Entreprise,OPU,Année 1995,p1

1 ــ مشاكل التأقلم مع التكنولوجيا الحديثة نتيجة تأخر ظهور الصناعة بالجزائر وحرمان اليد العاملة الجزائرية من العمل والتكوين في هذا القطاع الحيوي، كما كانت أهم الصعوبات التي واجهت الانطلاقة الصناعية اختلال التوازن بين تكثيف الصناعة وتعدد نشاطها وصعوبة إعداد العناصر البشرية المؤهلة والقادرة على إدارة وتشغيل المصانع بالكفاءة المطلوبة.

2 ــ الاهتمام بالصناعة الثقيلة دون غيرها من الصناعات وإتباع النهج الاشتراكي المخطط.

3 ــ وجود عمالة زائدة في قطاع الصناعة أدى إلى ظهور البطالة المقنعة في المؤسسات الصناعية، يضاف إلى ذلك سوء توزيع العمال بين الإدارة وأقسام الإنتاج المختلفة.

4 ــ اتبعت الدولة الجزائرية عدة صيغ لنقل التكنولوجية والتحكم فيها ومنها صيغة "المفتاح في اليد"، وهي تعني قيام المستثمر الأجنبي بإعداد المشروع وتزويد المصنع بكل الأجهزة والعتاد ويسلم مفاتيحه عند إنجاز المشروع.

لكن سرعان ما تولدت عن هذه الصيغة مشاكل عديدة بسبب ضعف تأهيل و كفاءة الأشخاص المكلفين بتشغيل المصنع، ولذلك لجأت الجزائر إلى صيغة أخرى هي "المنتوج في اليد" وهي بالإضافة لما تحتويه الصيغة الأولى القيام إدخال المستثمر الأجنبي لضمان تسيير وحدة الإنتاج لفترة زمنية معينة و تكوين الإطارات و تقديم الإعانة التقنية للبلد المستفيد، غير أن هذه الصيغة لم تؤدي إلى تحويل حقيقي للتكنولوجيات بل زادت من تعميق التبعية التكنولوجية للخارج.

5- استمرار النشاط الإستخراجي على حساب النشاط التحويلي لذلك استمر تصدير المواد الأولية و البترول في شكلها الخام و بأسعار منخفضة غالبا.

6- صعوبة تسويق المنتوج الجزائري بسبب احتكار الأسواق من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، و عدم تطور شبكة النقل و المواصلات.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

من خلال الصعوبات التي واجهتها حركة التصنيع في الجزائر اتبعت الدولة عدة صيغ لتكوين الأيدي العاملة و التحكم في نقل التكنولوجية وتكييفها مع الظروف المحلية للبلاد.

إبتداء من الخطة الخماسية (1980 – 1984) شرعت الجزائر في تطبيق إعادة الهيكلة العضوية و المالية لكافة المؤسسات الصناعية الوطنية حتى نهاية الثمانينات قصد مراجعة نظام التسيير ورفع كفاءة استخدام أجهزتها[1].

قد استهدفت عملية إعادة الهيكلة مايلي:

–تخصيص وظيفة المؤسسة حسب هدفها و التفرقة بين وظائف الإنتاج و الإنجاز و التسويق.

–توزيع المؤسسات مع منحها الاستقلالية لتصبح في شكل مؤسسات جهوية.

–تكييف النظام المالي مع الاحتياجات الحقيقية لكل مؤسسة، وهكذا تفرع عن المؤسسات الضخمة السابقة حوالي 350 مؤسسة صناعية مزودة بكل ما يلزمها من هياكل استقبال و تأطير[2].

1–استقلالية المؤسسات: عرفت سنة 1988 عبر قوانينها الستة التي أقرها المجلس الشعبي الوطني تطبيق نصوص عامة تسمح للمؤسسات العمومية الدخول في الإصلاح المتضمن الاستقلالية، و بعد إصدار القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية في 12 جانفي 1988، تم وضع جهاز تأثير لهذا الإصلاح و للاقتصاد الوطني يسمح للمؤسسة بتحقيق نوع من الاستقلالية في إطار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، و تكون مسؤولة عن اختيارها للتنظيم باستعادة تسيير مواردها البشرية و دوائرها للتوزيع و لصيانتها و تطويرها.

[1] رشيد واضح،نفس المرجع السابق،ص 77–92
[2] حرفوش مدني،نفس المرجع السابق،ص97

تركزت الإصلاحات الاقتصادية حول توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك بتحويل الحق لمسيري المؤسسات لنقل المؤسسة من وضعية المؤسسة الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية، أي أن الدولة أصبحت مالكة و مساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تسيرها.

ولإمكانية أخذ قانون المؤسسة العمومية الاقتصادية تم تطبيق 3 أنواع من الإجراءات على التوالي[26] :

ـ إجراءات ذات طابع محاسبي تهدف إلى سحب كل الحسابات المالية الموجودة بنظام

ـ إجراءات ذات طابع مالي والمتعلقة بتقنية أو تصفية كل أو جزء من العجز السابق لإعادة تشكيل أصول موجبة أو مال متداول.

-إجراءات ذات طابع قانوني تسمح بإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية لتحرير قانونها وتوزيع الأسهم أو الحصص الاجتماعية بين صناديق المساهمة.

تعتبر عملية استقلالية المؤسسات، انقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات خلال فترة سابقة، و منعطفا هاما لبداية مرحلة انتقالية تتأقلم فيها المؤسسة مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة في الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بتوزيع المهام بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، على هذا الأساس كانت أهداف برنامج المرحلة الانتقالية تهدف أساسا لتحقيق مايلي:

-تطهير الاقتصاد و الاستعادة التدريجية للتوازنات الاقتصادية الكبرى و المالية من خلال تطبيق سياسة صارمة في مجال الميزانية و النقد، و إجراء إصلاح عميق لنظام الأسعار.

-تعميق الإصلاحات الهيكلية و تعزيز قواعد اقتصاد السوق.

[26] - حرفوش مدني،نفس المرجع السابق،ص 97-99

2-إعادة هيكلة المؤسسات[27]:

مع بداية التسعينات أصبحت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية خانقة، و أرتفع حجم الدين الخارجي إلى 27 مليار دولار، مما أجبرها على القيام بإصلاحات جدية تتماشى مع نمط اقتصاد السوق.

فقد شرعت فعليا في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1994، وهذا بتجزئتها إلى فروع للقيام بالنشاطات الأساسية دون النشاطات الثانوية أو الهامشية، وتهتم بالتالي بالمهمة الرئيسية وهي الإنتاج، وتهدف هذه العملية إلى تحسين فعالية هذه المؤسسات وتطوير قدراتها الإنتاجية ورفع رؤوس الأموال المستثمرة، من خلال جلب المتعاملين الاقتصاديين وخاصة الأجانب، وكذا تحديد إستراتجية للإنتاج والتسويق، والتسيير الفعال للإمكانيات البشرية، وإدخال ثقافة خاصة بالتسيير تتمحور حول التحكم في التقنيات الحديثة في هذا الميدان.

إلا أن الهدف الأساسي لعملية إعادة الهيكلة الصناعية يتمثل في إنعاش المؤسسات والنهوض بها لتحقيق معدلات نمو تنافسية تؤهلها للخوصصة .

وقد تم التأكيد على أن هناك حوالي 250 مؤسسة قابلة للخوصصة الفورية، وتحتاج المؤسسات الأخرى إلى إعادة الهيكلة لإعطائها نفسا جديدا يسمح لها بالترشح للخوصصة، وتهدف إعادة الهيكلة الصناعية من جهة أخرى إلى تثبيت إطار الاقتصاد الكلي الذي يرمي بدوره إلى وقف التضخم وتخفيض العجز المالي، وإنعاش النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المنتجة وإحداث مناصب العمل[28] .

وفي هذا الإطار تم إنشاء وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و وضعت قيود مالية صارمة أمام المؤسسات الصناعية العمومية،وتم وضع برنامج لبعث الحركية المالية للمؤسسات الصناعية الكبرى لتمكينها من

---

[27]- Mokhtar Belaiboud,OP,p13

[28] - د.عماري عمار،الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي في الجزائر،مجلة العلوم الاقتصادية

النهوض،أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي لايمكن إنعاشها فانه ابتداء من سنة 1996 ثم الشروع في حلها و بوتائر سريعة،حيث تشير الأرقام إلى أنه تم حل 815 مؤسسة في عام 1998.

إن الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها الجزائر من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية تحضيرا لانظمامها للمنظمة العالمية للتجارة، استدعى فتح المجال أمام القطاع الخاص و إسناد للمؤسسات دورا اقتصاديا حقيقيا بدلا من الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به.

3-الخوصصـــــة:[1]

لقد شغل موضوع الخوصصة مكانة كبيرة في الجزائر و باقي الدول النامية منذ أواخر الثمانينات، كما كانت الخوصصة بالنسبة لاقتصاديات أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق لنهوض باقتصادياتها، إن سياسة التحول نحو الخوصصة تفرض مبدأ المنافسة والسلامة المالية والمردودية التجارية.

يمكن أن نقول بأن رواج مصطلح الخوصصة على الساحة الاقتصادية كان نتيجة لبداية تدهور الاقتصاديات الاشتراكية، مما أدى إلى التفكير في تغيير النظام الاقتصادي من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي رأسمالي يشغل بال الاقتصاديين في الدول الإشتركية، وهذا عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية .

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص مايلي:

*الخوصصة هي عملية تهدف إلى الحد من دور الدولة أو إلى الزيادة أو الرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية وسائل الإنتاج .

* الخوصصة هي تحويل الملكية العامة في المؤسسات والشركات إلى الملكية الخاصة، سواء كانت هذه الملكية فردية أو مؤسسية أو كانت المؤسسة محصورة في أفراد.

[1] د.عيسى محمد الغزالي،الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة جسر التنمية الكويت،العدد22 ،2004

* إن مفهوم الخوصصة يعني تخلي الدولة الجزئي أو الكلي عن المجال لاقتصادي، ويمكن إعطاء تعريف جوانب عملية الخوصصة كمايلي:

" الخوصصة "هي العملية التي تؤدي إلى تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص أسلوبا وتوجها، بهدف رفع كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتحسين الأداء وتطويره، عن طريق التنازل عن ملكية المؤسسات العمومية وإنعاش دور القطاع الخاص على توفير قدرة أكفأ مما يؤدي إلى حسن استخدام الموارد وتحسين أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي وتقديم حوافز لتوجيه المشاريع نحو الربحية، وعموما يمكن إدراج مبررات عملية الخوصصة في النقاط التالية :

ا-**ضرورة إصلاح الهياكل التمويلية** : إن السياسات التمويلية للدراسات العمومية لم تكن تأتي بثمارها مما ضخم من نفقات الدولة وقلل من إيراداتها،الشيء الذي أثر سلبا على التغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني.

ب-**فصل الإدارة عن الملكية** :الملكية العامة للمؤسسات أدت إلى الإهمال التام من طرف الأشخاص الذين يديرون أجهزة تلك المؤسسات لمسألة الكفاءة والأداء، زيادة على تعرض بعض المؤسسات في القطاع العام للخسارة والسرقة وتميزها بانخفاض الربحية والإنتاجية.

ج-**تأكيد المشاركة الإدارية العلمية الواعية** :حيث أنه عادة ما يكون القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام لأنه يهدف بإدارته إلى تحقيق التشغيل الفعال والاعتماد على الذات وعدم اللجوء إلى المصادر الخارجية، كما أن القطاع الخاص يقدم تحفيزات تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وتقديم الحافز على ادخار الأفراد.

د-**تخفيف الأعباء**:يؤدي اللجوء إلى الخوصصة إلى تخفيف الأعباء الحالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها.

ه-فشل الإيديولوجية الاشتراكية : أدى هذا الفشل إلى التشكيك في نجاعة هدا النظام و قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية،كما أن فشل هذا النظام أدى إلى نقص الدعم لدول التي كانت تنتهج نظام الاقتصاد الموجه، وهذا ما أرغمها على إعادة النظر في سياستها الاقتصادية أو الاندماج في إطار العولمة.

و-فضائل التوجه للخوصصة: إن التوجه إلى القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الطاقة الوطنية والقدرة المحلية على الاعتماد على الذات وعدم اللجوء إلى المصادر الخارجية.

ن-إنشاء نظام اقتصادي يعترف بحق الملكية : لعل من أسباب فشل النظام الاقتصاد الموجه هو إنكاره بصفة تكاد تكون كلية لحق الفرد في التملك، فالتأميمات وإنشاء المؤسسات العامة الكبيرة التي تحتكر السوق وتعمل على تهميش المؤسسات الصغيرة الخاصة وتحديد الملكية الفردية كلها عوامل أدت إلى انهيار الاقتصاد الموجه، وبالتالي كان لابد من التوجه نحو الخوصصة التي تسمح بحق الملكية الفردية وتعطي دورًا كبيرًا للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

1-1مبادئ الخوصصة : إن نجاح عملية الخوصصة مرهون بمدى كفاءة البرنامج المخطط لهذه العملية ومدى فعالية الهيئة المشرفة عليها،حيث تحاول كل دولة أن تنطلق من مبادئ صلبة محددة مسبقا للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه العملية،فهي تحاول جاهدة لتوفير الشروط الضرورية لإنجاح هذه العملية.

وتختلف مبادئ الخوصصة من دولة لأخرى حسب الأهداف المراد تحقيقها، وعلى العموم هناك مبادئ أساسية لا تخلو من أي برنامج خاص بعملية الخوصصة وهي :

-تفادي التبذير: حيث أن الهدف من الخوصصة وهي تفادي العجز الذي تعاني منه مؤسسات الاقتصاد، فخروجها عن هذا المبدأ يؤدي بنا إلى هدر أموال عمومية يمكن توظيفها في مجالات أكثر مردودية .

-تثبيت المصالح الوطنية : لأن عملية الخوصصة تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الدولة وتمكين فعالية اقتصادها وتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفرادها، لذا تحرص الدول في برنامج خوصصتها على وضع قوانين وتشريعات تحمي مصالحها الوطنية ، كتحديد نسبة معينة يمكن للمستثمرين الأجانب من أفراد أو مؤسسات أن يشتروها ، وبذلك تستطيع الدولة فرض وجودها ومنه خدمة مصالحها بما يتماشى والسياسة الاقتصادية لحكوماتها .

-المحافظة على مناصب الشغل : إن ما يميز المؤسسات العمومية غالباً هو العمالة الزائدة حيث أن توظيف عدد يفوت ما تتطلبه المؤسسة من عمال كان من الأسباب الرئيسية في إختلال التوازن المالي داخل المؤسسات العمومية ، ولقد كشفت الدراسات على أن عملية الخوصصة تؤدي إلى تسريح العمال من كل المؤسسات التي سوف يتم بيعها للخواص ، لذلك كان من الضروري قبل الشروع في عملية الخوصصة التخطيط من أجل المحافظة على أكبر قدر من مناصب الشغل.

المطلب الثالث: تأهيل المؤسسات لاقتصادية الجزائرية

[29]جاءت الإصلاحات الاقتصادية في مجملها استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسة الوطنية من جهة، و وضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى، فقد كانت المؤسسات الوطنية تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، كما أن الاقتصاد الوطني كان يتميز في نفس الفترة بجهاز إنتاجي عمومي غير كفء و من تكاليف مرتفعة مما، أدى بها إلى العجز المستمر لان القانون التجاري الجزائري يستثني المؤسسات العمومية من نظام الإفلاس، مما جعل الخزينة تقوم بتغطية العجز و إلزام البنوك بمنح قروض للمؤسسات العمومي دون دراسة مردو دية القرض.

[29] – بلحاج فراجي، تأهيل المؤسسات الصغغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر"،حوليات جامعة بشالر،العدد 5،ص 67 ،2009

فإذا أخذنا المؤسسة العامة بقدراتها التقنية و المالية و البشرية و التي اعتبرت سابقا محور التنمية الاقتصادية، فهي في الوقت الحالي تعيش مرحلة صعبة لما يمارس عليها من إصلاحات تتعلق بطبيعة ملكيتها و أنماط تسييرها.

[2]أما المؤسسة الخاصة منها الصغيرة و المتوسطة، رغم أنها تشكل مركز ثقل لتنمية الاقتصادية حسب الطبقة السياسية، فهي لا تزال في المرحلة الأولى من ولادتها، و لهذا يتطلب عناية وإمكانيات للدفع بها.

و إن أي محاولة لاختصار المراحل الضرورية للنمو و التطور الطبيعي للمؤسسات و تجريدها من الوسائل، التي مكنها من اكتساب المناعة الاقتصادية لمواجهة تحديات العصر و ضغوط المحيط المحلي و الإقليمي و الدولي، سيؤدي حتما إلى تصدع بنيانها و تبديد إمكانياتها النادرة، و تؤول إلى ما ألت إليه المؤسسات العامة قبل فترة الإصلاحات، مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية الدولية التي تؤهله لأن ينافس و يكتسب مكانة في الأسواق المحلية و الدولية.

و ما يؤكد هذا هو ما جاء في الوثيقة المعدة من طرف وزارة التجارة و المتعلقة بأساليب ترقية الصادرات خارج المحروقات، بحيث أن المؤسسات الجزائرية العامة تواجهها مجموعة من الضغوطات الاقتصادية و التشريعية بإلاضافة إلى وجود مجموعة من عوامل القصور الداخلي لهذه المؤسسة، حالة دون دخولها و انطلاقها في حركية جديدة تحافظ على النمو الاقتصادي و الاجتماعي في وتيرة مستقرة على المدى البعيد.

[2] يوسف بومدين،تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة،رسالة ماجستير الجزائر،2001

و من أوجه القصور مايلي:

– نقص في الحصول على المعلومات: حيث أنه من الصعب ضمان مكانة داخل السوق الدولي بفعل المنافسة الكبيرة لاستقطاب الاستثمارات و إيجاد منافذ للأسواق، فللجزائر وكغيرها من الدول العربية و لاسيما تلك التي تمر بمرحلة التحول، حيث مازلت تفتقد إلى البنيـة الأساسية و الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا وإنتاجية العمل ، و لذا ظلت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية غائبة في السوق العالمية المتسمة بالمنافسة، وضلت المعايير التنافسية بعيدة عن متناول المؤسسة

– ضعف التكنولوجيا المستعملة مما يستدعي ضرورة تطويرها عن طريق إبرام عقود شراكه عربية، أو إحداث الشراكة المختلطة مع الأجانب.

– قدرات و إمكانيات داخلية ضعيفة التطور و التحسين و التصميم وعدم قبول المنتوج في الأسواق الخارجية لغياب مقاييس الجودة.

– نقص في التأطير و الهياكل الخاصة في مجال التكوين الدائم و المستمر لغرض التحسين المستمر.

–عجز في التمويل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للقيام بالمشاريع.

–عدم القدرة في التحكم في تسيير التكاليف و المخزونان.

كل هذه الملاحظات السابقة الذكر تبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يتميز بضعف كبير من حيث الكمية و الجودة، فهو لا يعطي سوى 50 بالمائة من احتياجات السوق المحلية، نجم عنها تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة لأجل إعادة الاعتبار للدور الذي تلعبه المؤسسة الإنتاجية في ترقية المنتج الوطني كما و نوعا، حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية تسعى إلى حث الحكومة على حمايتها جمركيا أو منع استواد المنتجات المماثلة لمنتجاتها، حيث أدركت أنها لا تقبل بمنافسة تلك المنتجات لتميزها بالجودة والسعر، حيث عاشت تلك الصناعات فترة طويلة في حماية الحكومة، و انفردت في السوق المحلي و

فرضت على المستهلك المنتوج المحلي غير مبالية بمدى ملائمة الجودة و السعر لحاجات و رغبات المستهلكين.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن المشكل الرئيسي و العائق الذي يعيق الاندماج الأحسن في الشراكة الجزائرية الأوروبية و حتى العربية يتمثل في مجال المنشئات القاعدية، حيث تظهر هذه المسألة و كأنها تحتل صدارة الإشكاليات المعاصرة و التوازن الجهوي، وقد بين تقرير البنك الدولي لسنة 1994 تحت عنوان (منشئات قاعدية من أجل التنمية)، أهمية هذا القطاع الحيوي في هذا التقرير، إن نوعية المنشئات القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين أو إخفاق أخر في تنوي ع إنتاجه و تطوير مبادلاته و تقليص مستوى الفقر و التطهير المحيطي...، حيث أن انعدام وضعف الهياكل القاعدية تعيق أهداف و توسيع الأفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية و تقلص حجم و كثافة التبادل بين الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع

و الخدمات و رؤوس الأموال[30].

و مما سبق يمكننا القول بأن نجاح الشراكة يتم أولا و قبل كل شيء على وجوب تشييد لهذه المنشئات وفق معايير الاستمرارية، و الانسجام القضائي المشترك بين الأقاليم في مجال الاتصالات و تطوير شبكات ربط المبادلات الاقتصادية بين الدول،و في هذا المجال يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الهياكل القاعدية التالية :

* المنشئات الخاصة بالمواصلات السلكية و اللاسلكية.

* المنشئات الخاصة بالري، و ذلك نظرا للحساسية الخاصة بمسألة المياه.

* المنشئات الخاصة بالنقل سواء تعلق الأمر بنقل الأشخاص أو بالبضائع و خاصة النقل البحري لان 90 % من حركة السلع و البضائع تعبر عن طريق البحر.

[30]- Boualem Abbassi; " Le secteur industrièl et la problématique de sa modernisation ", Edition, Casbah, 2001, P 142.

وعلى ضوء هذه المعطيات، فإن إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، و تحسين جودة منتجاتها لمواجهة المنافسة، و المشاكل المعقدة التي أصبحت تمثل عائقا نحو تقدمها و نموها إنما ستطرح إشكالية نعتبرها عامة و محددة في آن واحد، مفاد هذه الإشكالية هو إلى أي حد وكيف يمكن النهوض بالعوامل المحددة لتنافسية المؤسسة الجزائرية انطلاقا من أوضاع المؤسسات في الوقت الحاضر ضمن الشروط التي تفرضها العولمة؟

إذا كانت هناك إمكانية للنهوض فستأتي من الخارج (خارج المؤسسة)، أي من خلال البيئة الاقتصادية العامة و من خلال السياسات و الإجراءات الداعمة من قبل الدولة ومن خلال المساعدات الخارجية، و أن يكون استعداد للمؤسسة الجزائرية على توظيف هذه الإمكانيات الواردة من الداخل والخارج و توظيفها في رفع الإنتاجية، والمسألة هنا تصبح على مستوى استعدادات المؤسسة من حيث التنظيم و الإدارة.

1- تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

[1]من الخطأ تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية بعيدا عن الاقتصاد العالمي، فالمرجعية هنا أساسية و ضرورية لإظهار النقائص و القيود التي أعاقت المؤسسة الجزائرية، فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخيرة لم تمكنها بعد بمواكبة التطورات العالمية، خاصة بعد تغيير نمط التسيير الموجه إلى نظام اقتصاد السوق.

لقد أدى هذا الإصلاح إلى إزالة العديد من المؤسسات العمومية التي لم تعد باستطاعتها تحقيق الربحية و المنافسة، وأصبح من الضروري على الدولة التكفل ببعض المؤسسات و التي بمكانها النجاة و هذا بمحاولة تأهيلها وفق برنامج إصلاحي مشترك بين دول الاتحاد الأوربي و وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

[1] أ.يوسف بومدين،نفس المرجع السابق

يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، و قد ازداد استعماله منذ سنة 1998 و هو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوربي، لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات و التغيرات الاقتصادية الدولية.

و هو يجسد رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC و مشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تعبر هذه الرغبة على نية الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء و هو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية[31].

في غياب شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دخلت المؤسسة الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا، و ذلك عن طريق وضع برنامج خاص بإعادة تأهيل المؤسسات في كل الجوانب، فلا يمكن أن تتمكن المؤسسة الجزائرية من مواجهة التنافسية الدولية في حالة عدم وجود تأهيل على مستوى المنتجات،نظم التسيير،الإنتاج و التسويق....

1-1مفهوم برنامج التأهيل :التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها،حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية،فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف إقتصادي و مالي على المستوى الدولي،و أن تتمكن من تحسين قدراتها التنافسية خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط السياسات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية.

[31] - د.كمال رزيق،تأهيل المؤسسة الجزائرية،مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، ص 65 ،جوان 2004

ويمكن توضيح صيرورة عملية التأهيل، والأعمال المكلفة بها الجهات الأخرى المرتبطة ببرنامج التأهيل لتهيئة المحيط وتأهيله لتسهيل القيام بمختلف الأنشطة من طرف المؤسسة للرفع من قدرتها التنافسية كما يلي:

الشكل رقم (2-9)" برنامج التأهيل "

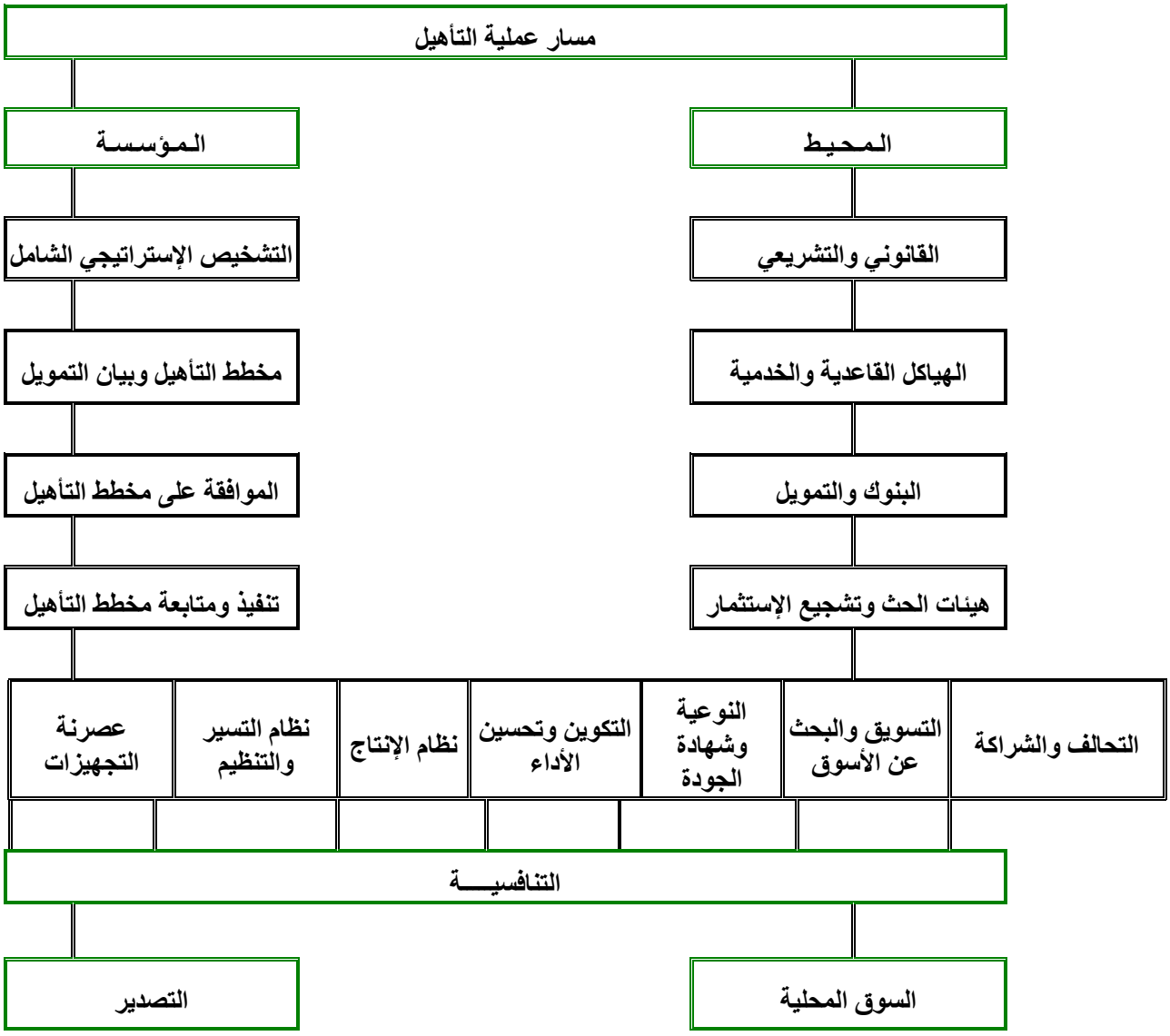

Source:www.mir-algerie.org /mise a niveau des entreprises

1-2 أهداف برنامج التأهيل: [1]حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يهدف التأهيل المؤسساتي إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي و تطويره ليصبح ذا قدرات و كفاءات هيكلية تنافسية، و يشترط في ذلك:

* فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق.

* كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم،و الالتزام ببرامج التأهيل للوصول إلى مستوى أرقى من التنافس و العمل من أجل الحفاظ عليه.

و للوصول إلى هذه الشروط،لابد من توفر مجموعة من المبادئ هي:

-عصرنة محيط المؤسسات الصناعية،سواء المحيط المادي أو القانوني و التشريعي.

-تعزيز قدرات هياكل الدعم.

-ترقية تنمية صناعات تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية.

-تحسين التنافسية و تنمية المؤسسة الصناعية.

-كما تطمح الدولة من خلال برنامج التأهيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها ما هو على المستوى الكلي، و منها ماهو على المستوى القطاعي،و أيضا على المستوى الجزئي، فعلى المستوى الكلي فان الأهداف التي تسهر على تطبيقها السلطات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

-إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج السند و الحث على رفع المستوى التأهيلي،آخذة بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية.

-وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.

[1] د.كمال رزيق،نفس المرجع السابق، ص 67.

-إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية و محيطها.

أما على المستوى القطاعي فان نجاح برنامج التأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكانياتها و التي من أهمها:

*جمعيات أرباب العمل *الهيئات العمومية

*هيئات التكوين *البنوك و المؤسسات المالية

و بالتالي فبرنامج التأهيل يهدف إلى تدعيم الهيئات المساعدة للمؤسسة أو لمحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات، بينما على المستوى الجزئي فان برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموع الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات،فيعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوريا يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة، لهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، و بعدها تقوم الدولة بمساعدة هذه المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

و يمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-10)" أهداف التأهيل "

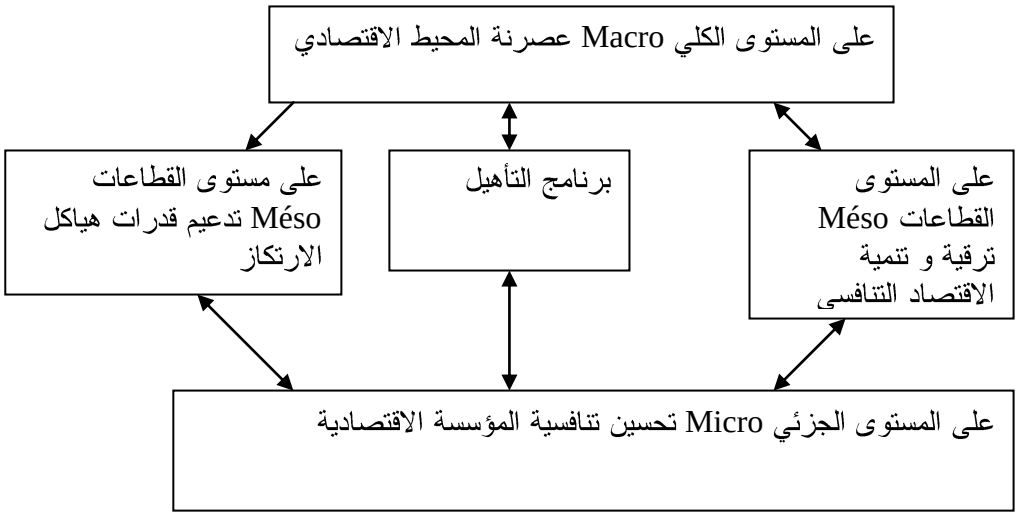

المصدر:وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

الشكل رقم (2-11)" التشخيص الاستراتيجي العام "

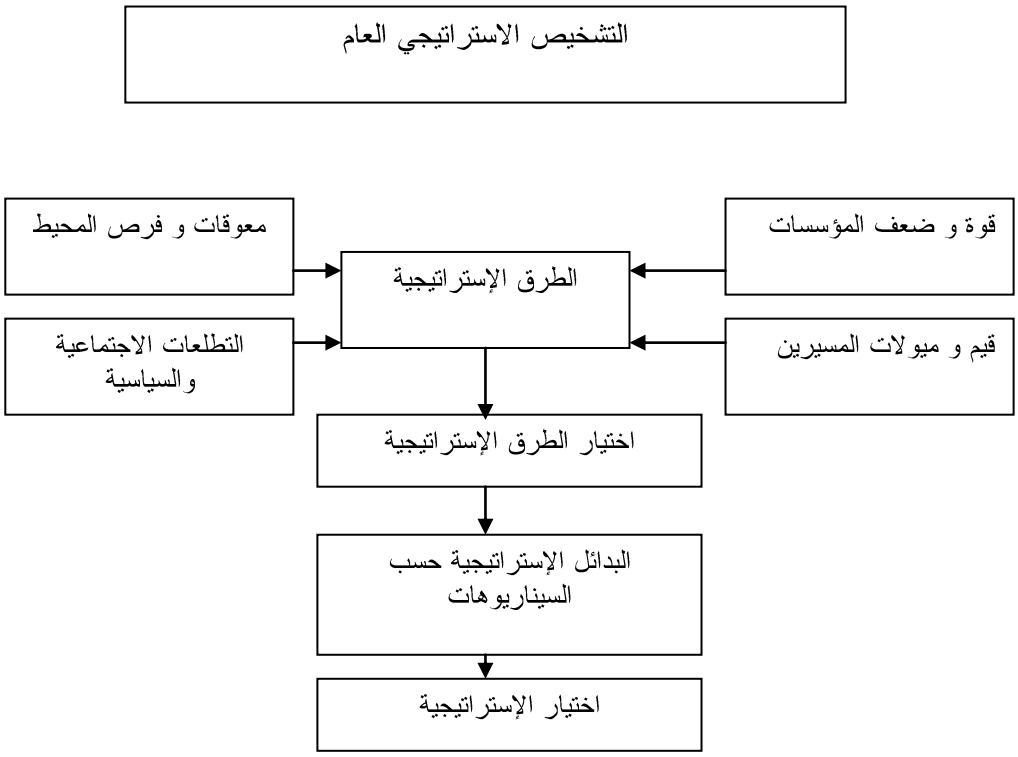

المصدر:وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

3-1 إجراءات التأهيل:[1]أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها للتأهيل،فهي كمايلي:

*دراسة التشخيص و خطط التأهيل

*الاستثمارات غير المادية :والتي من شأنها أن تساهم في ترقية الخدمات لدى أي مؤسسة،ونجد الاستثمار غير المادي لدى المؤسسة يشمل عادة مايلي:

-الدراسة بما فيها البحوث-التطوير-

-المرافقة التقنية (الملكية الصناعية).

-البرمجيات.

-التكوين.

-وضع حيز التطبيق نظام النوعية.

-المعايير.

-نظم معلومات و نظم التسيير.

-كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.

*الاستثمارات المادية: وهي الجانب المادي الذي تتحكم فيه المؤسسة مهما كانت نوعيتها، لكن ذلك مرهون بمدى قدرتها على تسخير الموارد اللازمة لضمان كفاءته وعادة ما يشمل:

-تجهيزات الشحن و التخزين.

-تجهيزات الإنتاج.

-تجهيزات و مواد المخابر و القياس.

-تجهيزات الإعلام الآلي.

-تجهيزات ذات منفعة صناعية(الماء، الكهرباء، التبريد.....)

[1] د.كمال رزيق،نفس المرجع السابق

-التهيئة و هندسة الإنتاج.

-كل استثمار مادي آخر يساهم في تحسين التنافسية.

إن برنامج التأهيل لأي منشأة لابد أن يحترم على العموم المراحل التالية:

ا-**المرحلة الأولى** :هي مرحلة الإنجاز من طرف مكتب أو مستشارين خارجيين مختارين من قبل المؤسسة بحرية، وتسمى هذه الدراسة بالتشخيص الاستراتيجي الإجمالي و مخطط التأهيل، و هذه الدراسة ترافق طلب المساعدة المالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية مع احترام قواعد الأهلية و الإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للاستفادة من المنح.

ب-**المرحلة الثانية** :بعد القبول و التثبيت من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تنفذ المساهمات غير المادية أو المادية المحددة من قبل برنامج التأهيل للاستفادة من المساعدات المالية، هذه الأخيرة إما أن تكون على شكل ثلاث أقساط،حيث القسط الأخير يكون عند نهاية تنفيذ مخطط المساهمة و التي لا تتعدى سنتين بعد إشعار القبول، أو على شكل قسط واحد في حدود مهلة الإنجاز لسنتين، و بصفة استثنائية تستطيع اللجنة قبول تمديد الأجل لسنة من أجل تحقيق المساهمات.

وكل هذه المراحل يلخصها الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (2-21)" مراحل التأهيل "

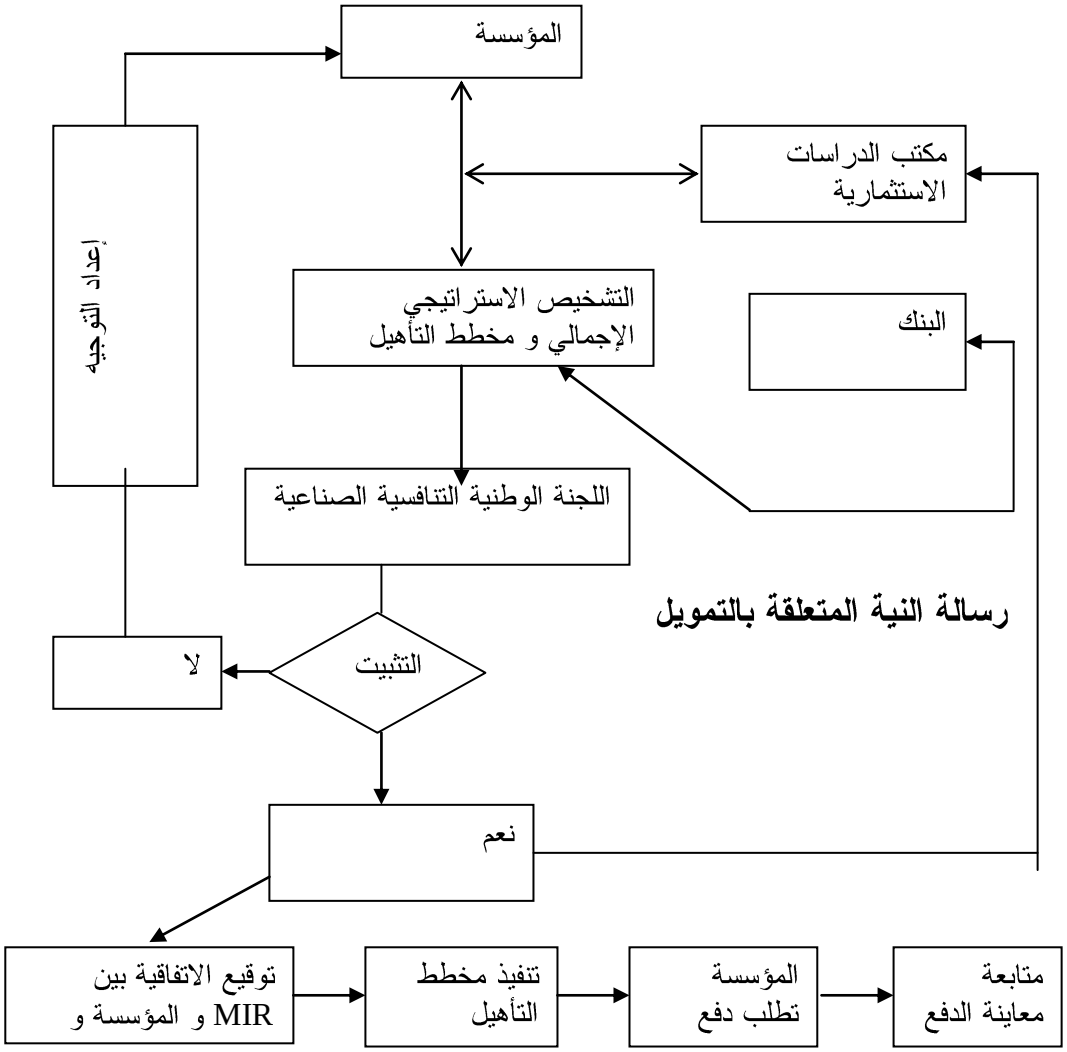

المصدر : وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

خاتمة الفصل الثاني:

يتضح من خلال ما تقدم، أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، ووقعت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001، وتتأهب إلى الإنظمام إلى المنظمة العالمية التجارية، وقد تطرقنا إلى البعض منها وليس الكل وبصورة مختصرة، حيث الهدف الرئيسي من تلك العملية المتشعبة المجالات، هو تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية، ولما لاختراق الأسواق الخارجية، إن المتتبع للإصلاحات يدرك الأهمية التي توليها الجزائر إلى الوصول إلى ذلك الهدف المنشود ، إن الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الوطنية لا تشتغل إلا اقل من نصف طاقتها، بحيث تساهم في الناتج الوطني الخام بـــ 10%، وتتميز منتجاتها بالجودة النسبية مقارنة بالمنتجات الأجنبية، ومما لاشك فيه أن التحولات التي يشهدها العالم دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن توفير المناخ الملائم من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، التي تدعم قدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، إن وجود محيط اقتصادي يتميز بالمنافسة، يعتبر أحد المحددات الذي يحدد تنافسية المؤسسات الوطنية، ومن هذا المنطلق قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، كما أنه يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة، إضافة إلى ذلك تقوم بعملية تكوين إطاراتها، وتقديم لها النصائح والإرشادات والمعلومات الضرورية، حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية، إن من بين الأسباب الأخرى التي أدت بالوزارة إلى التفكير بعصرنة تلك المؤسسات الإقتصادية الوطنية، هو الفشل الذي حققته عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وللإشارة ينقسم برنامج إعادة التأهيل إلى ثلاثة مراحل، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من سنة2000 إلى 2002، والثانية 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة من 2006

إلى 2008، حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و 15% من تكلفة التجهيز، انطلقت عملية إعادة التأهيل في البداية على عينة مختارة من المؤسسات، منها مؤسستين عموميتين و ثمانية (8) مؤسسات خاصة

(ممثلة لقطاعات النسيج والزجاج والبلاستيك والصناعة الغذائية) مدعمة من الدولة الإيطالية، ثم تليها عملية تضم 30 مؤسسة عمومية و19 مؤسسة خاصة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

إن أغلب المؤسسات الاقتصادية تواجه يوميا العديد من المشاكل التي يجب عليها أن تبحث عن حلول لها و تتخذ بشأنها القرارات المناسبة ، خاصة في اقتصاد حر يتميز بالمنافسة الشديدة، فالبعض من هذه المشاكل متكرر يمكن حله عن طريق التجارب السابقة و الخبرة، كون أن المؤسسة تعودت على مثل هذا النوع من المشاكل، لكن في حين عكس ذلك و أمام مشاكل يصعب معرفة مسبباتها، فإنه لا يمكن الفصل فيها إلا بتوفير قدر كاف من المعلومات يُسهِّل تشخيص المشكلة و التخفيض من درجة عدم التأكد التي تصاحب اتخاذ القرار.

الفصـــــــل الثالث: ماهية و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول: إشكالية وصعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الـــمبحث الـــثاني: خـــصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهدافها وأهميتها.

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثاني : أهـــــداف الـــمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المبحث الثالث : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1962 – 1984)

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1984–1987)

المطلب الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1987 – 1991)

المطلب الرابع : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة بعد سنة 1991

مقدمة الفصل:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة دورا بارزا من خلال مساهمتها الناتج الوطني و القضاء على البطالة، نظرا لما تتميز به من خصائص مثل البساطة و المرونة.....الخ،كما تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول،ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة،ولما تصنعه في حد ذاتها من نمو معتبر على المستوى السوسيو اقتصادي من جهة أخرى.

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت معظم الدول النامية تشجع إقامتها وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تعاريفها وسنتعرض أيضا إلى خصائص و أشكال و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المبحث الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

أصبح اليوم الدافع في توفير الإحصائيات و إعداد سياسة إقتصادية خاصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يستدعي وجود تعريف لها، إلا أن تحديده يتوقف على معايير متنوعة في الأحجام و الأشكال و أيضا وجودها في كل الفروع الاقتصادية، لذلك يصعب تحديد تعريف دقيق يعكس أهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول: إشكالية و صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد إلى آخر و هذا نتيجة لإختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الإمكانيات التكنولوجية من بين هذه البلدان [32]،لذلك لا يوجد تعريف دقيق فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى [33]، تعتبرها الدول النامية كبرى ، و من ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين

و بين الدول و بين الهيئات الاقتصادية ، قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية و مكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي،وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل حيث نبين أولا الصعوبات والقيود التي تواجه الباحث في تحديد مفهوم يلقى القبول من كل المهتمين بهذا القطاع على مستوى مختلف المنظمات والهيئات الوطنية ومن ثمة إمكانية الوصول بتعريف يمكن أن يكون مقبولا على مستوى الدولي ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أوجه نشاطها، وهذه القيود كما سنرى عديدة منها ما يطرح على المستوى الكلى، ومنها ما يخص المؤسسة في حد ذاتها، حيث نخلص بعد طرحنا لتلك الصعوبات إلى نتيجة مفادها أن هناك شبه إجماع حول جملة من المعايير

1- بارودي نعيمة ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكييف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص : 117.

2-العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،بيروت ص 23 ،2007

يمكن الاستناد إليها عند محاولة تعريف هذه المؤسسات، نجمعها في نوعين أساسين، وهي المعايير الكمية و المعايير النوعية، [34]وبافتراض أن كل تعريف يجب أن يجمع بين النوعين مـــن المعايير، نحاول التطرق إلى بعض التعاريف الرسمية أو شبه الرسمية، إدارية كانت أم قانونية، مطبقة في بعض البلدان من بينها التعريف الذي اعتمدته الجزائر في تحديدها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 - عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[35]:

ثمة صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا و يحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية (*) المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية و إنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة ومؤسسة أخرى ذات حجم كبير، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول ؟ خاصة عند المقارنة بين الدول المصنعة والدول النامية، وفي نفس البلد، هل هذه الحدود هي نفسها عند المـــقارنة بين مـــؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد و وضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي :

1–رابح خوني ، ترقية أساليب و صيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد و علوم التسيير ، فرع إقتصاد التنمية 2003 ، ص : 05 .

2 – بوسهمين أحمد،بلحاج فراجي :تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب العربي في ظل التحديات العالمية مع الإشارة غالى حالة الجزائر،جامعة وجدة المغرب ، 8 - ماي 2009 .

(*) تخلص مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بوضع تعريف لهذا القطاع. و من هذه الهيئات نجد: OCDE, ONUDI, BIT.

1 1 -العوامل الإقتصادية : و تضم ما يلي :

أ – إختلاف درجات النمو :

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب[36]، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، و بنفس النظرة، ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[37].

ب تنوع الأنشطة الاقتصادية :

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة و تختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة و رأس المال فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها ، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة ،

-1-سعدية السعيدي، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أفاق تنميتها، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003، ص 43.

[37]- العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سابق ص 32.

مؤهلة و متخصصة [38] الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة ، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية

و لأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا، يتم في ظله توزيع المهام و تحديد الأدوار و المستويات لاتخاذ القرارات المختلفة ، و لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد،و إنما يتسم بالبساطة و الوضوح و سهولة اتخاذ القرار و توحد جهة إصدارها و هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف[39] .

ت -اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف فروع النشاط الاقتصادي و تنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة أو بالجملة و ينقسم أيضا على مستوى الامتداد إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة فروع منها الإستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية ، و التعدينية ،.....و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه ، و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة بينما تكون صغيرة في صناعة السيارات .

1 2 العوامل التقنية :

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للإندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات

3- بارودي نعيمة ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكييف مع المستجدات العالمية،مرجع سابق، ص : 118.

[39]– **رابح خوني** ، ترقية أساليب و صيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد و علوم التسيير ، فرع إقتصاد التنمية 2003 ، ص : 06 .

إلى الكبر،بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة

1 3 العوامل السياسية : يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتبيان حدودها،و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الإستراتيجيات التنموية وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقه[40].

المطلب الثاني: أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس يتفق عليه الجميع يجد صعوبة كبيرة،لذلك يتم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات،وهذا رغم كثرة هذه المعايير التي تشكل هي الأخرى مشكلة في تحديد الماهيه ، فهي تشمل على سبيل المثال معيار عدد العمال ، رأس المال ، مستوى التنظيم ، درجة الإنتشار ، كمية أو قيمة الإنتاج ، حجم المبيعات ، مستوى الجودة ، .....الخ .

و قد يستخدم أي من هذه المعايير منفرد كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت،و تكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الإختيار المناسب بينها كما يمكن تصنيفها إلى صنفين[41]:

1- المعايير الكمية .

2- المعايير النوعية .

1- المعايير الكمية :

المعايير الكمية هي من أهم أنواع المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة

[40]- رابح خوني ، مرجع سبق ذكره ، ص :08.

[41]- صفوة عبد السلام عوض الله ، إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية مصر ، 1983 ، ص : 12 .

و المتوسطة و هي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الإقتصادية و مجموعة أخرى من المؤشرات النقدية .

تتمثل المجموعة الأولى في : عدد العمال ، حجم الإنتاج ، حجم الطاقة المستهلكة .

و تتمثل المجموعة الثانية في : رأس المال المستثمر ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة .

1 1 -معيار عدد العمال : يعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط ، يتراوح عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اختلاف درجة مقاومتها الاقتصادية و الصناعية ، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح ما بين 10 إلى 50 عامل في معظم الدول النامية و نجد العدد في الدول الصناعية المتقدمة يصل إلى 500 عامل[42]،لكن استخدام التقنيات الحديثة لبعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تستخدم التكنولوجيا ، لأن نشاطات المؤسسات الصغيرة كانت سابقا تعتمد فقط على المهارة اليدوية و إمكانيات العمل بالدرجة الأولى و لهذا تغير استخدام معيار العمالة في الفترة الأخيرة عن الفترة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة .

1 2 -معيار رأس المال المستثمر[43]**:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا تعتبر المؤسسة كبيرة ، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة،

و بمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى " مزدوجة " مثل معيار العمالة و رأس المال .

1 3 - معيار العمالة و رأس المال (معيار مزدوج) : يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية و التجارية المختلفة و ذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة و معيار رأس المال في

---

[42]- بلحاج فراجي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية " حالة الجزائر " ،االمجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ،جامعة معسكر،العدد الأول،ص 213 ، 2010 .

[43]- العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سابق ص 33.

معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المؤسسات الصناعية الصغيرة

2 - المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا إلى المعايير الكمية أنها تتضمن جوانب سلبية و بالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المؤسسات الأخرى ، و ذلك لتباين المعطيات من قطاع إلى آخر ، هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى و هي المعايير النوعية التي تتمثل في : الملكية ، معيار المسؤولية ، معيار حصة السوق[44] .

2 1 - معيار الملكية : يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص ، في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير و المنظم و صاحب اتخاذ القرار الوحيد[45] .

2 2 - معيار المسؤولية : حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التسويق .....إلخ ، و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده .

2 3 - معيار حصة المؤسسة من السوق : بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيها كبيرة و حضوضها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة ، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه تنشط في مناطق محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة .

---

[44]- العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سابق ص 34.

2- صفوة عبد السلام عوض الله ، إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية مصر، 1983 ، ص : 13

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة ، أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق ، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط ، أو حالة المنافسة الإحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتجون جزء بسيط من مجموع إنتاج سلع متشابهة غير متجانسة،و أخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق ، و في ظل هذه الحالات المتعددة للسوق فإنه يصعب علينا تحديد تعريف بهذا المؤشر .

2 4 - **معيار التنظيم :** تصنف المؤسسة صغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص[46] :

- الجمع بين الملكية و الإدارة (مدير المشروع أو المؤسسة مالكها) .
- قلة عدد مالكي رأس المال .
- ضيق نطاق العمل (إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة) .
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية .
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير .
- تكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها .
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من أجل نموها .

المطلب الثالث : مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تنوعت تعاريف عديد من الدول في تبنيها تحديد و تصنيف مؤسساتها رغم مكانتها الهامة في نسيجها الإقتصادي ، و نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى تعاريف بعض الدول و نصنفها إلى قسمين : القسم الأول الدول الصناعية ، و الثاني الدول النامية و المتحولة .

[46]– نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ،2007 ، ص : 34 .

1- بعض الدول الرائدة (الصناعية) :

الدول الرائدة هي الدول السباقة في البحث عن التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ذلك لوجودها بأعداد هائلة و دخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة و التصدير .

1 1 -تعريف الولايات المتحدة الأمريكية [47]:

وضعت الو.م.أ ميثاق خاص يهتم بقضايا المؤسسات الصغيرة ، كما لها وزارة الأعمال الصغيرة،و يحتوي الميثاق على آليات تعريف المؤسسة، فمثلا معيار نوعي أساسي مرتبط مع ملكية المؤسسة ،لأن المؤسسة التي تعمل بصورة مستقلة هي المعنية بالتعريف.

لا يوجد في العالم أية دولة تهتم بتطوير التعريف إلا الو.م.أ و هذا دليل على الإهتمام و الترابط بين السياسات و نشاط مختلف القطاعات .

فحسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات معتمدا على معياري المبيعات و عدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفعيلا لهذه المؤسسات كما يلي:

أ -مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية .

ب -مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .

ت -المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل .

[47]- العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سابق ص 74.

ث وـ في الثمانينات من القرن العشرين ، كانت قائمة للمؤسسات الصغيرة في الو .م.أ كما يلي[48] :

الجدول رقم (3-1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة .

القطاع	نوع النشاط	العمل الصغير
الصناعة	النفط	1500موظف أو أقل
	المعكرونة	500 موظف أو أقل
تجارة التجزئة	مواد منزلية	إيرادات13.5 مليون سنويا أو أقل
	مطاعم	إيرادات 10 مليون سنويا أو أقل
الخدمات	كمبيوتر	إيرادات 12.5مليون سنويا أو أقل
	تصليح تلفزيون	إيرادات3.5 مليون سنويا أو أقل

المصدر : د. سعاد نائف برنوطي " إدارة الأعمال الصغيرة- أبعاد الريادة "دار وائل للنشر،الأردن الطبعة الأولى سنة 2005، ص: 32-33.

1 2 -تعريف الإتحاد الأوربي[49] :

وضع الإتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء كما يلي :

أ -**المؤسسات المصغرة[50] :** هي المؤسسات تشغل أقل من 10 أجراء ، و تنجز رقم أعمال سنوي أقل من مليونين أورو ، و مجموع ميزانيتها السنوية أقل من مليونين أورو .

1- د. سعاد نائف برنوطي " إدارة الأعمال الصغيرة- أبعاد الريادة " دار وائل للنشر ، الأردن الطبعة الأولى سنة 2005، ص : 32-33.

2--بلحاج فراجي ،بوسهمين أحمد:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار،ملتقى دولي،جامعة جيجل،أيام 5/4/3 نوفمبر 2008 ،ص 22 .

1-بوهنة علي،بلحاج فراجي ،المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار،الملتقى الدولي حول المقاولاتية و التنمية الاقليمية و الريفية ،جامعة تلمسان أيام 4/3 ديسمبر 2008 ،ص 13 .

ب –**المؤسسات الصغيرة** :التي توافق معايير الإستقلالية و تشغل أقل من 50 أجير و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 10 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 10 ملايين أورو.

ت –**المؤسسات المتوسطة** : هي المؤسسات التي تشغل أقل من 250 أجير ، و تنجز رقم أعمال سنوي أقل من 50 مليون أورو و لا تتعدى ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو و هي توافق معايير الإستقلالية .

1 3 -تعريف اليابان :

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1936 على معياري رأس المال و اليد العاملة،حيث يكون عدد العمال في هذه المؤسسات من 4 إلى 299 عامل و رأس مال لا يتجاوز 100 مليون ين ياباني .

أما التقسيم حسب القطاعات فنجد :

أ – المؤسسات الصناعية و المنجمية و باقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين، و عدد العمال لا يتجاوز 300 عامل .

ب – التجارة بالجملة رأس المال لا يفوق 30 مليون ين ، و عدد العمال أقل من 100 عامل .

ت – التجارة بالتجزئة و الخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين ، و عدد العمال أقل من 50 عامل[51] .

[51]– عبد القادر نويبات ، دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية أيام 14–15 ديسمبر 2004 ، المركز الجامعي سعيدة ، ص : 359 .

تعريف الدول النامية و الاقتصاديات المتحولة [52]:

أصدرت منظمة العمل الدولية مقال بخصوص المشاريع الصغيرة و المتوسطة عام 1997 و استبعدت وجود تعريف للصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم ، و لاسيما الدول النامية و المتحولة ، كما ليس بإمكان المنظمة العالمية للعمل إيجاد تعريف خاص لهذه المؤسسات لأن تحديدها عملية صعبة ، فيمكن لهذه المؤسسات أن تتضمن عدة نشاطات زراعية رسمية أو نشاطات غير رسمية.

1 4 -تعريف الهند:

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار رأس المال المستثمر و عدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا،مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، و من ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده و بالتالي أصبحت المؤسسة تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذ لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية أو ما يعادل مليون دولار أمريكي ، و بدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة[53] .

1 5 -تعريف بلدان جنوب شرق أسيا :

في الدراسات الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش و هيمنز و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة ، و هو معترف به بصورة عامة في هذه البلدان حيث صنف المنشآت الصغيرة إلى أربعة أحجام على التوالي :

- من 1 إلى 10 عمال .....مؤسسات عائلية و حرفية .
- من 10 إلى 49عامل .....مؤسسات صغيرة .

1-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر 2005،ص:54

2- بلحاج فراجي ،بوسهمين أحمد:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار،ملتقى دولي،جامعة جيجل،أيام 5/4/3 نوفمبر 2008 ،ص23 .

- من 49 إلى 99 عامل .....مؤسسات متوسطة .

- أكثر من 100 عامل .....مؤسسة كبيرة .

و إضافة إلى نموذج (بروتش و هيمنز) فإن دول جنوب شرق آسيا تستخدم بعض المعايير الأخرى في التميز بين الأشكال السابقة، خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة الذي قد يبتعد عن وظيفة الإنتاج كما في المؤسسات الحرفية ليهتم أكثر بالإدارة

و التسيير[54].

1 6 -تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 01 – 18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي :

أ –المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف مؤسسة صغيرة و متوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل ما بين 1 و250 عامل ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار استفائها لمعيار الإستقلالية[55].

أما تعريف كل مؤسسة على حدى فهو كالتالي :

أ-1- المؤسسة المصغرة :

---

[54]– زايري بلقاسم ، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر ، 2003 ، ص : 08 .

55– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01–18 الصادرة بالجريدة الرسمية العدد77 الموافق ل 2001/12/12، المادة 4 ، 5 ،6 7 : ص : 07 .

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 09 عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[56].

أ-2- المؤسسة الصغيرة :

تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 أو 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

أ-3- المؤسسة المتوسطة :

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عامل ، و يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار[57].

2 - تعاريف لبعض المنظمات الدولية : يبين الجدول التالي تعاريف بعض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض المنظمات الدولية .

[56]- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 ،مرجع سابق،ص8 .

[57]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة،مرجع سابق 2005،ص:56.

3 - الجدول رقم (3-2) : تعريف بعض المنظمات الدولية .

المنظمة	التعريف
المنظمة الدولية للعمل(OMT)	هي تلك المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا ، و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل ، تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات ، على أن لا يزيد رأس مال المنشأة عن 100000 دولار .
البنك الدولي للإنشاء و التعمير(BIRD)	يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500000دولار ، بعد استبعاد قيمة الأراضي و المباني .
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO)	تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال أو أقل من 50 عاملا .
منظمة اتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN)	تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا بينما تعرف المؤسسات المتوسطة بتلك التي تشغل من 50 إلى 99 عاملا .

المصدر: فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 ، ص : 56.

1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[58]:

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة مزايا و خصائص من خلال جمعها بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مما يسهم في دعم عجلة التنمية .

فهناك مجموعة من الخصائص و المميزات أهمها :

1 -سهولة التأسيس – النشأة :

1- بلحاج فراجي ،بوسهمين أحمد:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار،ملتقى دولي،جامعة جيجل،أيام 5/4/3 نوفمبر 2008 ،ص 24 .

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا ، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي ، و هذا ما يتناسب و البلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيما يسبب ضعف الدخل[59].

2 -الاستقلالية في الإدارة :

عادة ما تتمركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها ، إذ في كثير من الحالات يلتقي شخص المال بالمسير و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الإهتمام الشخصي من قبل مالكها ،مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات و تحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها ، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم المؤسسة[60].

3 -صغر الحجم و قلة التخصص في العمل :

إن صغر الحجم و قلة التخصص في العمل يساعد على المرونة و التكييف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية و الوطنية ، و حتى الدولية في ظل العولمة و التفتح الإقتصادي العالمي .

4 -الضآلة النسبية لرأس المال هذه المؤسسات :

إن الضآلة النسبية لرأس المال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستثمر يمتلك نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية .

5 -سرعة الإستجابة لحاجيات السوق :

ذلك أن صغر الحجم و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة

1- برودي نعيمة،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف،أيام 18/17 أفريل 2006 ،ص: 116 .

60- بلحاج فراجي ،بوسهمين أحمد:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار،ملتقى دولي،جامعة جيجل،أيام 5/4/3 نوفمبر 2008ص:24 .

و مستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى .

6 -التركيز على الصناعات الكثيفة العمالة :

تقوم هذه المؤسسات على الصناعات كثيفة العمالة نسبيا مما يساعد على خلق فرص أكبر للعمل

7 -التكنولوجيا :

تقوم على نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات و بالتالي سرعة الإعلام و سهولة الإنتشار للمعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات ، مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية .

8 -القدرة على الإندماج في النسيج الوطني :

من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ، و من خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية متكاملة .

9 -الإختلاف في الحجم :

مهما اختلف حجم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فإن استقلاليتها المالية تبقى نسبية فهي مرتبطة بالنظام البنكي .

10-القدرة على الإستجابة :

قدرة المؤسسات على الإستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية ، كما تمتاز بانخفاض معدل التمويل الذاتي و ارتفاع معدل المديونية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .

11- دقة الإنتاج و التخصص :

مما يساعد على اكتساب الخبرة و الإستفادة من نتائج البحث العلمي و تجسيد كل المبادرات الرامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي ، مما يساعد على الرفع من مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض مستوى الكلفة[61].

2- دوافع الإهتمام بالمـــؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تعرف المؤسسات الصغيرة الحجم إرتفاعا مذهلا كنتيجة العلاقات الباطنية العامة وتركيز المؤسسات و تعدد الأنشطة (منها التفرغ، والتنوع) وأيضا لإرتفاع درجات عدم التأكد في الأسواق المحلية و الدولية، و ظهور الخدمات الحديثة و لظهور وابتكار الصناعات الجديدة،

و عموما هناك عدة أسباب في إرتفاع مكانتها الدولية .

1-أسباب الإهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود للأسباب التي نوجزها فيما يلي :

1-1 التطورات الاقتصادية و التحولات الدولية:

- عرفت دول غرب أوروبا أزمات متكررة أدت إلى إفلاس عدد كبير من مؤسسات كبرى ورغم ذلك قاومت المؤسسات الصغيرة الحجم المحيط واستطاعت الإحتفاظ بالعمالة و ساهمت أيضا في خلق فرص عمل جديدة، و عموما أظهرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهامها حقيقا في التصدي للركود من خلال المرونة و الديناميكية[62] .

- نجاح التوجهات الإستراتيجية التي إنتهجتها دول شرق أسيا التي أدت إلى بروز حركة صناعية ديناميكية وإسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفعلي في التنمية ، و على سبيل المثال " إقتصاد تايوان" .

---

[61]–العميد الركن الدكتورنبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،امرجع سابق ، ص 91 ،2007 .

2 - برودي نعيمة،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مرجع سابق،ص: 117

– فشل إقتصاد دول العالم الثالث بعد تركيزها على الصناعات الكبرى،مما أدى في آخر المطاف إلى ظهور إصلاحات إقتصادية و هيكلية فيها، و هي تسعى حاليا إلى بناء إقتصاد السوق وترسيخ قطاع حديث يعتمد على إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية .

1-2- إرتفاع المكانة الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشغل الشاغل للدراسات الجامعية في دول الشمال (كالجامعات المختصة ، و مراكز البحث .....إلخ) ، وتبنت العديد من الحكومات سياسة خاصة و مكملة لرفع قدرتها التنافسية و الحد من العقبات التي تواجهها ، وهي تعمل الآن على إيجاد السبل بمختلف المستويات لتنمية قدرتها التصديرية في الأسواق الدولية .

ويبدو من خلال المعطيات الإحصائية لهذه المؤسسات في مختلف الدول النامية و المتقدمة أن ظهورها في تزايد مستمر بل أن معظم المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع ، ويعود ذلك لإرتفاع عددها في النسيج الإقتصادي و يراه الكتاب لأسباب منها[63]:

أ-إرتفاع حجم الخدمات :

إن ظهور المؤسسات الصغيرة حديثة في قطاع الخدمات يعود إلى ثورة المعلومات و تكنولوجيا الإتصال، و قد حصل قطاع الخدمات في الدول الصناعية خصوصا على مكانة هامة جراء إبتكار خدمات حديثة في الأسواق المحلية والدولية،كما أن الخدمات تجلب العديد من المنظمين والمبتكرين،وتنفرد الخدمات بمزايا عن باقي القطاعات الأخرى لأنها لا تحتاج إلى موارد مالية كثيفة يجعلها ضعيفة المخاطر نسبيا .

كما أن المؤسسات الصغيرة الخدمية وجدت أسواق جديدة منها تسيير بعض الأمور وتقديم الأشغال و توفير الدعم الفني و الإداري للمشروعات الجديدة و القائمة الأخرى ، و توفير برامج خاصة للمجموعات المتنوعة من الأفراد .

[63] P.A.JULIEN &M.MARCHESNAY.L'Entreprenariat. La petite entreprise , Vuibert.1987. p31-32

ب-النمو السكاني :

ليس بإمكان الدولة أن تلبي كل طلبات سوق العمل بطرق مباشرة خصوصا بعد زيادة التحرر الاقتصادي مبني على منطق السوق ، وهذا مهما اختلفت المؤهلات العلمية و الميدانية للأفراد، كما أن النمو السكاني هو عامل إرتفاع الطلب في أسواق العمل ، الأمر الذي يؤدي إلى ندرة في الحصول على مناصب شغل في الأجهزة أو في الإدارة الحكومية ، هذا الوضع دفع العديد من أفراد المجتمع للتفكير جديا في إنشاء أعمال و نشاطات خاصة بهم .

ج- المحيط المؤسسي والسياسة المتبعة :

إن الخوصصة للمنشآت الصناعية العمومية في بعض البلدان كان حافزا في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والقطاع الخاص (كتجربة بريطانيا)،كما أن العروض و المشتريات المقدمة (العقود والإمتيازات) ساهمت في تطور مكانة المؤسسات الصغيرة ومنها التدخل الحكومي الذي ساهم في دخول منتجين جدد في السوق ، و بتوفير أشكال الدعم المختلفة للبحث و التطوير .

المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[64]:

كما سبق أن تناولنا بالتفصيل لكافة العناصر المتصلة بالإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الاقتصاد الجزائري، ثمة الضرورة لتناول الكيفية التي تم بها تمويل هذه المؤسسات،وفي سبيلنا لتحقيق ذلك يصير من المتعين أولا معرفة معنى التمويل قبل أن نعرض مصادر التمويل المختلفة مابين مصادر داخلية ومصادر خارجية التي تلجأ إليها المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها وأخيرا نتناول المشاكل التي تعرقل تمويلها.

1- بلحاج فراجي،دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار،الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية،أيام 25/24 أبريل 2006 .

ماهية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[65]:

تنوعت المؤسسات الاقتصادية وعلى أساس هذا التنوع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها،حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمؤسسة وعند معرفة مدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري،وجب علينا التعرف عن مفهوم وأهمية التمويل بالنسبة لها ومن خلال ذلك يسهل علينا التعرف عن أنواعه.

1- مفهوم التمويل

اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للتمويل وبسبب هذا الاختلاف ظهرت عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

أولا-المفهوم الاقتصادي: أنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو المؤقتة.

ثانيا- المفهوم الحقيقي: هو توفير الموارد الحقيقة كالسلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية من أجل إنشاء مشروعات استثمارية.

ثالثا- المفهوم النقدي: يقصد به توفير الموارد النقدية التي توفر بواسطتها الموارد الحقيقة.

رابعا- تعاريف أخرى لتمويل: على أنه توفير النقود الذي تمس الحاجة إليها ويوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك بأكثر مما ينتجون في فترات معينة .

- يعرف التمويل كذلك على أنه أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع ما، عندما تريد مؤسسة زيادة طاقتها الإنتاجية، إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجا يعتمد على ناحتين ناحية مالية وناحية مادية66.

2- برودي نعيمة،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مرجع سابق،ص: 118 .

1- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003، ص:246.

– وقد تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف التمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام، وكما يعرف البعض على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

ومن خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي:

1 -التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات

2 -أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل

3 -الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة

4 -أن يقدم التمويل في الوقت المناسب ،أي في أوقت الحاجة إليه.

1-1 أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنيف حجم المؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ليس مهم فهي في الأخير مؤسسة اقتصادية ،ومن خلال هذا الطرح نقول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة الحال هي مؤسسات اقتصادية،أما بالنسبة لموضوع التمويل فهو موضوع عام ليس بخاص فإن ما ينطبق على المؤسسة الاقتصادية ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،و في الجزائر قد نالت باهتمام واسع وكبير في مجال تمويلها وهذا راجع إلى الغطاء المالي المقدم لها،وكذلك الدعم والتشجيع من طرف الدولة عن طريق البنوك العمومية للدولة أو عن طريق إدماج البنوك الخاصة في التمويل 67، تم انتهاج سياسة جديدة لتدعيم التمويل وذلك بإنشاء صندوق ضمان للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث بموجب المرسوم التنظيمي رقم 02-273 الصادرة بتاريخ 11 نوفمبر 2002، ثم إنشاؤه وذلك بعد صدور القانون التوجيهي لترقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تميز الصندوق كما يلي:

-يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة.

[67] يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 17 ،العدد 02، مارس، 2003.

-يعالج أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إعطاء ضمانات حقيقية للنشاطات الاستثمارية.

-يقوم بتمويل عمليات التوسيع وتجديد التجهيزات أو حتى إنشاء المؤسسات.

-يضمن حاجيات رأس المال العامل المرتب عن الاستثمار الممول.

-تكون نسبة ضمان القروض 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق.

-يقدم هذا الصندوق ضمانات لقروض الاستثمار وقروض التسيير.

-يتوجب على المؤسسة أن تنخرط في هذا الصندوق وتدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض وهذا من خلال فترة القرض.

-تقوم البنوك المقروضة بعملية تسير القروض من بدايتها إلى نهايتها.

1-2 أنواع التمويل:

يوجد نوعين أساسين في عملية التمويل وهما: التمويل المباشر والتمويل غير المباشر.

أولا-التمويل المباشر: وهو تحويل الفائض من الموارد المالية لصاحب الفائض المالي إلى المتعامل الاقتصادي (صاحب العجز المالي) دون تدخل أي وسيط مالي ويكون على الأشكال التالية[68]:

1-المشروعات: وتستفيد من قروض وتسهيلات ائتمانية من قبل الأطراف الذين يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمشروعات.

2- الحكومة: تلجأ للاقتراض المباشر من الأفراد والمؤسسات وتصدر بهذا الغرض سندات الخزينة كي تتمكن من سد العجز المؤقت في الميزانية.

1-يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 18 ،العدد 02، مارس، 2003[68].

ثانيا–التمويل الغير مباشر:التمويل الذي يتم عن طريق المؤسسات المالية الوسيطية فتقوم هذه المؤسسات بجمع الفائض، من الأعوان الاقتصاديين الذين يتمتعون بالتسيير المالي و توزيعها في شكل قروض إلى الأعوان ذوي العجز المالي.

1-3 مصادر التمويل الداخلية و الخارجية:

ينبغي علينا تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة لنقوم بالإلمام بطبيعة الأموال التي نحتاج إليها، حتى نتمكن من تحديد أنواعها والبحث عن المصدر المناسب الذي نستخدمه للحصول على هذه الأموال، وعندما نحدد الاحتجاجات المالية يتضح لنا أن هناك جزء من هذه الاحتياجات يمكن أن يغطى بمصادر داخلية وجزء أخر يجب توفير أمواله من مصادر خارجية، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك مصدرين للتمويل مصادر داخلية وخارجية.

أ- المصادر الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي المتولد عن عملية الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية بالنسبة للمؤسسة،وهذا بأخذ التمويل الداخلي لصورة التمويل الذاتي

- مفهوم التمويل الداخلي:يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام، بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام[69].

- مفهوم التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لاتتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الاهتلاكات و المؤونات، إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة

[69] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسير المالي الادارة المالية دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2006، ص235.

النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء،ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات، ويرتبط مفهوم التمويل الذاتي ارتباطا وثيقا بمفهوم القدرة على التمويل الذاتي إذ أن الفرق بينهما يكمن في معدل توزيع الأرباح70.

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – توزيع الأرباح

تعمل كل المؤسسات على الوصول إلى تحقيق أهدافها المنشودة عن طريق إيجاد الموارد ووسائل التمويل اللازمة والملائمة للنظام المالي لها،وأهم مصدر تعتمد عليه المؤسسة في ذلك هو التمويل الذاتي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتمويل، خاصة في مرحلة النمو وبموجبه يتم التقليل من اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل الخارجي، إذن يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها من خلال نشاطها ،وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة،هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موارد داخلية للمؤسسة وهما الاهتلاكات والمؤونات،وتتم عملية التمويل الذاتي بالحصول على الاحتياطات مضاف إليها الاهتلاكات والمؤونات،إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها .

التدفق النقدي الصافي = الأرباح + الاحتياطات + مخصصات الاهتلاكات+ مخصصات المؤونات.

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الاهتلاك + مؤونات ذات طابع احتياطي.

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح

– مصادر التمويل الذاتي: تتمثل في الأرباح المحتجزة، الاهتلاكات، المؤونات :

[70] شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مرجع سابق،ص:129

1- الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات،والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض أو إحلال وتجديد الآلات[7].

2-الاهتلاك: يعرف الاهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات ، أي أن الهدف من حساب الاهتلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية.

ويلعب الاهتلاك في المؤسسة دور اقتصاديا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات ،ودورا ماليا يتمثل في إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجديدها في نهاية حياتها الإنتاجية،حيث يتم حجز المبالغ السنوية،لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها .

3-المؤونات: تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، كما تعرف على أنها انخفاض غير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الانخفاض و تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق و مؤونات الأعباء والخسائر، سواء

1- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسير المالي الادارة المالية دروس و تطبيقات،مرجع سابق، ص 238.

كانت النتيجة إيجابية أم سلبية، حفاظا على صدق الميزانية، وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:

ا- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة؛

ب- أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.

ج- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي .

يمكن طرح السؤال التالي: متى وكيف تدخل هذه المؤونات في حساب التمويل الذاتي؟

من خلال معرفة الأعباء والخسائر المحتملة التي قد تقع خلال دورة الاستغلال، ومن هنا تواجه المؤسسة هذه الخسائر، ومن جهة أخرى قد لا تقع هذه الخسائر المحتملة وعليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وبالتالي في نهاية الدورة المالية تنتقل إلى الاحتياطات وهذا بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

ب- المصادر الخارجية

تحتاج المؤسسة إلى تمويل خارجي مهما كانت طبيعتها، حيث اعتمادها على المصادر الداخلية غير كافي لتغطية حاجاتها، واختلاف الحاجات من مؤسسة إلى أخرى حسب حجم المؤسسة ونوع نشاطها من جهة ومن جهة أخرى حسب حركية المحيط الاقتصادي، فالمصادر الخارجية للتمويل هي تلك الأموال أو الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من الغير لتمويل احتياجاتها وتنقسم هذه المصادر إلى:

أولا- مصادر التمويل قصيرة الأجل: يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويل وتتضمن:

1-الائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين)

يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها ، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة، وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط

الموردين، ويعتبر تمويلا مجانيا إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو استخدامه بالشكل الملائم،والعكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عاليه إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها[72].

2-الائتمان المصرفي:

يتمثل في القروض (السلفيات) التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية معينة لا تزيد عادة عن سنة واحدة، والقاعدة العامة الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة، ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة[73].

ثانيا- مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة وتقل عن 10 سنوات،وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

1- القروض المباشرة متوسطة الأجل:

يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها، وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية ، مع وجوب تقديم ضمان للحصول عليه حيث يمثل الضمان عادة من 60 % أو على 30% من قيمة القرض ، كما أن سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض قصير الأجل.

2-التمويل بالاستئجار:

إن استخدام العقارات والمعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الاهتلاك،لكن في السنين الأخيرة ظهر اتجاه نحو إستئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلا من شرائها،فبعد أن كان

[72] منير ابراهيم هندي، الفكر الحدي في مجال مصادر التمويل، الجزء 02، منشاة المعارف للنشر الاسكندرية، 1998، ص07.

[73] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسير المالي الادارة المالية دروس و تطبيقات،مرجع سابق، ص 239 .

الاستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا (المنقولة والغير منقولة) [74].

ثالثا- مصادر التمويل طويلة الأجل:

تزيد مدة التمويل طويل الأجل عن الخمس سنوات أو السبع سنوات وليس له حد أفضل إذ يمكن أن يصل إلى 20 سنة وأكثر ويضم أموال الملكية والأموال المقترضة.

1-التمويل بواسطة الأسهم: السهم هو عبارة عن حصة متساوية من رأسمال الشركة مساهمة ويتم التنازل عنه لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم و تحمل القيمة الاسمية، يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:

1-1 الأسهم العادية: تمثل مستند ملكية لحاملها، أي أنه يملك حصة في رأس مال الشركة، ولها قيم مختلفة:

ا-قيمة إسمية: تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية .

ب-قيمة سوقية: تتمثل في قيمة التي يباع بها السهم في السوق، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية.

1-2 الأسهم الممتازة: يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويلة الأجل بحيث يجمع بين صفات أموال الملكية والاقتراض، وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس مال المستثمر في الشركة، ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين: ميزة العائد، وميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية، ومن أسباب لجوء الشركات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر ما يلي:

[74] - قطاف ليلى، بوسعيدة سعدية، الائتمان الايجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة B C R ، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف، 25- 28 ماي 2003، ص 457.

-زيادة الموارد المالية المتاحة للشركة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من إقبال لدى المستثمرين.

- المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الايجابي بين كلفة الأسهم الممتازة وعائد الاستثمار.

- استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة باعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت[75].

2- الاقتراض طويل الأجل: وينقسم إلى:

2-1 القروض المباشرة طويلة الأجل:

هي الأكثر شيوعا كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة، ومدتها تتراوح بين 15-10 سنة ويمكن أن تصل إلى 20سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية، وتتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة بحيث يمكن أن يكون ثابت كل فترة قرض،أو متغيرا طبقا لظروف سوق المال وحسب الشروط الموضوعة في العقد.

2-2 السندات:

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية[76].

[75] رابح خوني ، ترقية أساليب و صيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإقتصاد و علوم التسيير ، فرع إقتصاد التنمية 2003،ص 103-109.

[76] حسين رحيم ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات ، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف ، 25- 28ماي 2003، ص 395.

4-1 المشاكل التي تعرقل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الفعال الذي تقوم به البنوك الجزائرية، إلا أن هناك تحفظا كبيرا منها في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،التي غالبا ما تقع المؤسسات في مشاكل لتمويل نشاطاتها،وهذا بدوره يهدد بقاء واستمرار هذه المؤسسات،كما يجدر بنا القول بأن العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية يسودها غموض تام خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية والخاصة وهذا راجع لعدة أسباب منها:

أ- بالنسبة للبنوك

إن عزوف البنوك عن هذا النوع من المؤسسات مرتبط تماما بنظرة البنك للمؤسسة على عدم قدرتها على تسديد أموالها، والتي تكون غالبا عبارة عن قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل، حيث يعتبر البنك أن التسديد هو خطر كبير على المركز المالي للبنك.

ب-بالنسبة للمؤسسات

فإن مشكلها يكون أكبر من البنوك لان البنك هو الذي يملك المال الذي تحتاجه المؤسسة، ولان المؤسسة عادة ما تكون قدرتها على تمويل الذاتي ضعيفة ،فتكون بحاجة ماسة لذلك المال وقد تجد نفسها مقيدة بشروط غالبا ما تجعلها مترددة في طلب المال أو الاستدانة وهذا راجع ل :

- طلب البنك لضمان كبير من المؤسسة وهذا يهدد ملكيتها لجميع أموالها.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك.
- هناك بعض التحيز في منح القروض من طرف البنوك وذلك لأهداف شخصية.

بالإضافة إلى هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما ترفض طلبات تمويلها لان نشاطها يكون في أغلب الأحيان محلي وغير واسع فيزيد من مخاوف البنك[77].

[77] جبار محفوظ، المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاكل تمويلها، ملتقى دولى حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25-28 ماي 2003، ص 405.

المبحث الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهدافها وأهميتها.

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص و مزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما يسهم في دعم عجلة التنمية .

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إذا لم يكن هناك تعريف واضح ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك مجموعة من الخصائص والمميزات تمنحها مزايا تنافسية أهمها:

1- سهولة التأسيس – النشأة.

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل[78].

2- الاستقلالية في الإدارة.

عادة ما تتمركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المال بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المؤسسة[79].

3- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في

---

[78] إسماعيل بوخارة، عبد القادر عطوي: "التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الدورة التدريبية حول تمويل م و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2005، ص4.

[79] عبد الرحمن بن عنتر، عبد اله بلوناس "تشكيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية" الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر 8-9 أفريل 2002 ،ص 143

كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير، وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد[80].

4- تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وبهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها[81].

5- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الدقة والجودة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير.

---

[80] قويدر عياش: مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية" من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية – جامعة عمار ثليجي الأغواط 8 و9 أفريل 2002.

[81] عبد المجيد فدي: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري" "مجمع الأعمال" الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية–الأغواط الجزائر 8 و9 أفريل 2002، ص143.

وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة،تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة،حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة[82].

8- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال: ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:

- عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.

- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قرض[83].

9- تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها: يتميز هذا النوع من المؤسسات كذلك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها،ويكون في الغالب مرتبط ارتباط مباشرا بالمستهلك إذ يقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتوج معين،أي ما يعرف بالمقاولة الباطنية لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكنات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة،وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

المطلب الثاني : أهـــــداف الـــمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1-الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية :

يقوم النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع قاعدة صناعية تختلف من حيث الطبيعة و النوع وأيضا تعمل على توازن الهيكل الصناعي في مختلف الفروع الصناعية،مما

[82] هالة محمد لبيب عنبه:"إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2002، ص20.

[83] عبد السلام عبد الغفور وآخرون: "إدارة المشروعات الصغيرة"-دار الصفاء، ص8،2001 .

يساهم في تكوين توازن قطاعي و التوازن الجهوي،و بالتالي فالصناعات الصغيرة و المتوسطة لها دور هام في ذلك،ومن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل في الدول النامية و توسيع القاعدة الصناعية لتحقيق التكامل الصناعي بين مختلف الصناعات

و الفروع .

1- التنمية الجهوية :

لقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصوصا المؤسسات الصناعية منه قادرة على الإنتشار والتوسع الجغرافي لأنها تساهم في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية بين أفراد المجتمع و الأرياف،اذ تستطيع المؤسسات الصغيرة و خصوصا الصناعية منها وضع آلية ضرورية لتحقيق التنمية الجهوية بتوفير الشروط التالية : البنى التحتية (منها الطرقات،الطاقة ...)،وأماكن للسكن،كما تهدف لتوزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة و تخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة و المدن الكبيرة.

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على الإنتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، أو المدن والمجمعات العمرانية الجديدة بما يحقق التنمية الجهوية المتوازنة،ولذلك تساعد هذه المشروعات على التخفيف من مشكلات الإسكان و المرافق و التلوث البيئي في المدن الكبيرة[84].

[84] زايري بلقاسم "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" الملتقى الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة . الجزائر 2003،ص 10 .

2- تنويع و توسيع تشكيلة المنتجات و خدمات الإنتاج :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنويع وابتكار منتجاتها لكي تلبي حاجات السوق المحلي أو التصدير،فهي توفر خدمات إنتاجية و صناعية و تسويقية متنوعة و متطورة تساهم في تطوير السوق المحلي وغزو الأسواق الدولية.

تعتبر مشكلة البطالة من أهم القضايا تعقيدا،و قد ذكرنا سابقا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل و نضيف إلى ذلك، أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المؤسسة الصغيرة منخفضة جدا بما يسهل على الدول النامية تمويلها، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب و توظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة .

3- العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة :

تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل النشاطات الإقتصادية للمؤسسات الصناعية الكبرى اذ تلعب دورا هاما في تقديم الخدمات و الصيانة و المواد المصنعة،كما تلعب دورا آخرا و هو تنويع منتجات الصناعات الكبرى عن طريق سلاسل التوريد [85]، فالعديد من شركات السيارات في اليابان و الدول الصناعية تتعاقد في الباطن مع الصناعات الصغيرة و المتوسطة،بحيث تقدم أجزاء السيارات وفق المواصفات، ثم تقوم الشركة الكبرى بتجميع مختلف هذه الأجزاء .

4- أهداف خاصة بالتجارة الخارجية :

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معالجة إختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم،إما عن طريق تصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلع إنتاجية وسيطة ونهائية للخارج ، و بطبيعة الحال فإن هذه المؤسسات تختلف باختلاف الطبيعة الإقتصادية لكل دولة وإستراتيجياتها،وفي الدول النامية غالبا ما نجد دورها يتجه إلى سياسة إحلال سلع محل الواردات كهدف رئيسي، ذلك لأن شروط تصدير منتجاتها صعبة (الجودة ، المعايير....) .

[85] محمد صالح الحناوي فريد صحن "مقدمة في المال و الأعمال" الدار الجامعية للطباعة و التوزيع الإسكندرية مصر ،ص64 ،1998.

5- تحقيق سياسة إحلال الواردات :

إن التخطيط التنموي للمؤسسات الصغيرة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي له أهداف وطنية أساسية في الاكتفاء الذاتي الذي قد يساهم في إحلال الواردات ، و تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تنمية الصادرات إذا تمكنت من تحقيق قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي

كما نجحت اليابان في ذلك بفضل سياساتها لدعم التصدير و إحلال الواردات .

6- تنمية التصدير :

لقد برهنت العديد من الدول أن نشاط إعادة التصدير لعب دورا كبيرا و ناجعا لتحقيق نهضتها الصناعية كالنموذج الأسيوي مثلا،فقد استغلت هذه الدول خاماتها المحلية كمستلزمات للتصنيع ومن ثم استطاعت التصدير، فألمانيا على سبيل المثال لها أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة تصدر بصفة مباشرة،وقد ساعدها في ذلك الانفتاح الدولي بحيث أصبحت المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة ذات قدرة هائلة في التصدير مثل المؤسسات الكبرى و لا فرق بينهما إلا في التقنيات و الأحجام[86].

و رغم عدم توفر معطيات جدية لفاعلية المؤسسات الصغيرة لدى العديد من الدول النامية إلا أنه قد تبين بأن أغلبيتها الساحقة لا تصدر و لا تطمح إلى التصدير مستقبلا،أما في الدول الصناعية الرائدة فإن فتح الأسواق أعطى للعديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصا للتسويق خارج الحدود السياسية رغم صغر حجمها ، فحسب مركز الدراسات الفرنسية INSEE سنة 1996 فإننا نجد أن الصناعات الصغيرة الفرنسية التي فيها أقل من 5 عمال تصدر من 15 % إلى 20 % من مجموع الصادرات الصناعية .

[86] زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

أما في الو.م.أ التي تتمتع بأسواق محلية ضخمة فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تطمح كلها للتصدير بطريقة مباشرة في الأسواق الدولية،لكن العديد منها تفضل أن تقاوم في الباطن للمؤسسات الكبرى[87]،و قد تمت عدة دراسات حول كيفية رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حجم الصادرات،فهناك العديد من الباحثين السياسيين و الهيئات الدولية للتنمية حاولت التعرف على العوامل التي قد تساعد على التصدير و العوامل التي تعرقل صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،عموما نشير إلى أنه في ظل ظروف معينة يمكن أن يخضع جزء هام من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتصدير،إذا تمكنت من تحسين قدرتها في عدة محددات كالمرونة و الفعالية و اليقظة التكنولوجية أو التدريب المتواصل للمنظمين و الموارد البشرية،و الجدول التالي يوضح تصنيف الم.ص.م و علاقتها بالاسواق و التصدير .

شكل رقم (3-1): تصنيف المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في ظل عولمة السوق

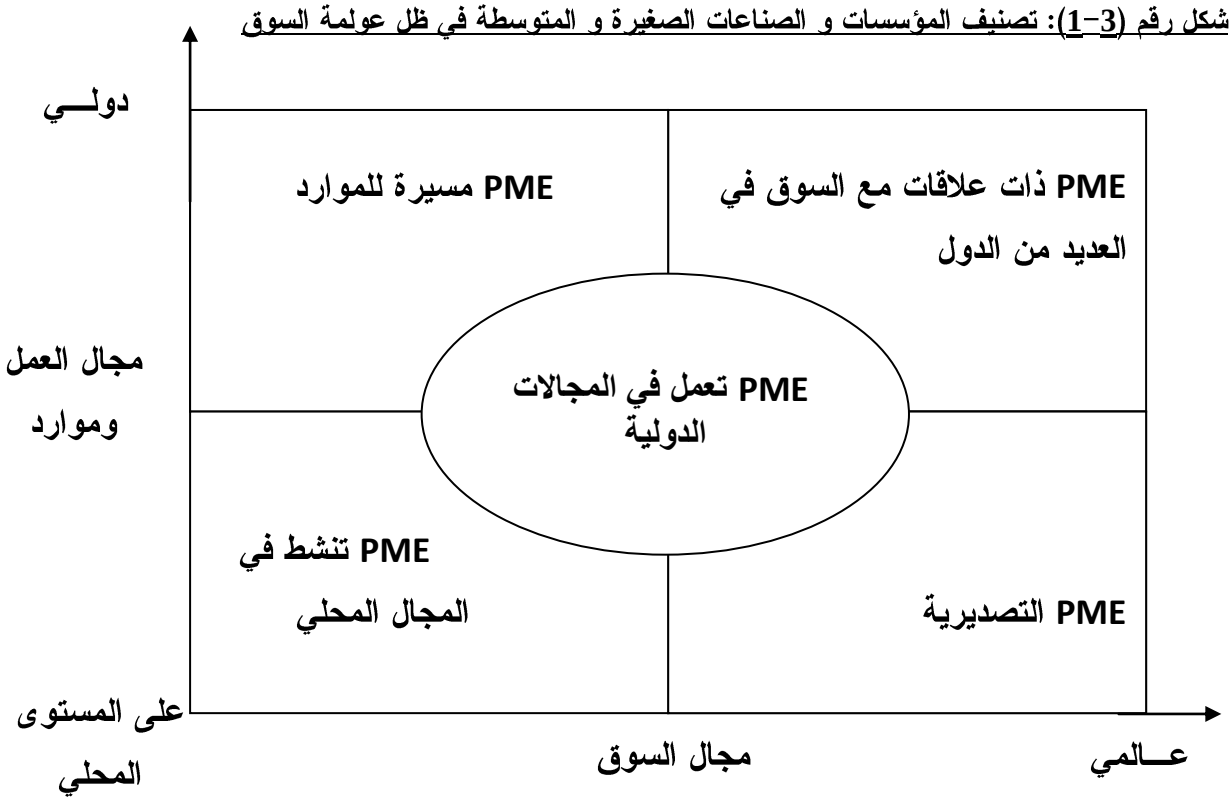

Source : P.A. Julien & M.MARCHESNAY. L'Entreprenariat. Op.cit.88

[87] P.A.JULIEN & M.. MARCHESNAY . L'Entreprenariat .Op.cit p 77.

الوصول إلى الأسواق الأجنبية يكون بعدة أشكال :

- التصدير المباشر

- التصدير غير المباشر الذي يمر عن طريق وسطاء مثل مراكز التجارة ومراكز الصادرات

- الإدماج المادي incorporation d'éléments بواسطة المصنعين الكبار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمكونات الداخلة في الصادرات و التي تقوم بالتجميع pré assemblage من الباطن للصادرات .

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع بلدان العالم وإن كانت بنسب متفاوتة،"فمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة بلغت (17.5%) في الدول المنخفضة الدخل في حين تصل إلى (57.2%) في الدول ذات الدخل المرتفع، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتقدر بـــ (15.5%) لإجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل و (51.4%) في الدول مرتفعة الدخل"[88].

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- توفير مناصب عمل.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة [89]، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام قوى إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا على نقص

[88] عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.

[89] ناجي رزق حناء: "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون"- ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي-القاهرة 18-20 أفريل 2000، ص8.

الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها، كما أنها تتميز بتوظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة.

2- تكوين قوة العمل الماهرة.

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا، فإنها تساعد على إكساب هؤلاء العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات، وفي الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الإضافية التي يتطلبها التوسع في إقامة مراكز جديدة للتدريب أو توفير مدربين وإمكانيات في المراكز القائمة[90].

3- دعـــم الـــمؤسسات الكبيرة.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة،باعتبارها تقدم أجور أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم.

بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة تخفيضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي[91].

[90] إيمان مرعي: "المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية مصر، 2005، ص27.

[91] يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OCDE) إلى أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تعتمد على البحث والتطوير بشكل كبير جعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة.

4- دعـــــم الــصادرات.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات،وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية وارداتها.

5- تنمية الــمناطق الريفية.

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضعيف من خدمات البنية التحتية،وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.

7- الأهمية الاجتماعية.

تبرز الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التنمية الاجتماعية، ولقد اهتمت الدول والمنظمات الدولية بمنح مساعدات إلى ما يسمى بدول العالم الثالث تحت شعار (نحو حياة أفضل) على شكل مساعدات غذائية،وذلك لسد عجز الشعوب المحتاجة إلى أن تثبت الدول المانحة مقولة صينية قديمة تقول (بدلا أن تطعم شخصا سمكة علمه كيف يصطاد) فتحولت إلى البرامج المدعومة لتوليد الدخل وتشغيل الأيدي العاملة من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، ولكن التجارب الأولى في هذا المجال دفعت الدول المانحة إلى تغيير سياستها،حيث استقرت أخيرا إلى أن تكون هذه البرامج خاضعة إلى إقتصاد السوق حيث تضمن ديمومتها.

وتكمن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

– تعمل على تخفيض البطالة والفقر[92].

– تشرك المرأة في العملية الإنتاجية .

– تقوم بتوفير الثبات الاقتصادي والاجتماعي وهو ما لا توفره المنشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية.

– إن توفير الفرص للمواطنين للحصول على الدخل يساعدهم في الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية،وتوفر إمكانيات الحياة الكريمة وتعيد تشكيل المجتمع للقضاء على الفئات المهمشة وتحد من الجريمة في المجتمع حيث تخلق مجتمعا أكثر استقرارا.

المبحث الثالث : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بفضل الإستثمارات التي ينجزها الخواص و التي تسير وفقا لإجراءات وضعتها الدولة لتوجيهها و تحديد مجالات تدخلها ، و يمكن تقسيم هذه المراحل إلى :

المطلب الأول : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1962 – 1984) :

إن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعود إلى مرحلة الإستقلال ، حيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية ، كان أغلبها صغيرة الحجم يملكها الأوربيون،و ارتبط دورها بأهداف المستعمر فقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الإستخراجية تابعة للقطاع الخاص، و مع الإستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنذاك سنة 1964 1120 وحدة مع عدد عمال قدره 57480 عامل، لينتقل عددها ما بعد ذلك إلى 1873 وحدة مع عدد عمال قدره 65053 سنة 1963 [93].

1–عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.

93– لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص : 35 .

إلا أن هذه المؤسسات خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ، ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام 1967 ، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،

و كانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،فالسياسة الصناعية التي اعتمدتها الجزائر و التي كانت ترتكز على إنشاء المركبات و المصانع الضخمة جعلت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع ثانوي ، لم يكن يحظى بالاهتمام إلا مع نهاية السبعينات ففي المخطط الرباعي الثاني (74 – 77)

و في إطار سياسة اللامركزية كانت هناك محاولات للنهوض بهذا القطاع ، تم تجسيدها في برنامج التصنيع المحلي ، إذا تم إنجاز العديد من المؤسسات الصناعية ذات بعد محلي ، كانت كلها من النمط الصغير و المتوسط ، إلا أن بعدها الاقتصادي و الاجتماعي لم يتحدد دوره إلا مع انطلاق المخطط الخماسي الأول (1980–1984) ، الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الاقتصادية ليشكل مع المؤسسات المحلية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت لها فيما بعد دورا اقتصاديا و اجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب الصناعات الكبيرة

و خاصة مع نهاية الثمانينات في إطار التحولات الاقتصادية العميقة التي تعرفها الجزائر بصفة عامة و تميزت هذه المرحلة الأولى و الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات ، ببناء قاعدة صناعية واسعة تحققت بفضل مجهودات الاستثمارات الضخمة ، و تدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية ، بإنشائها لمصانع كبيرة تسيرها مؤسسات عمومية وطنية[94] .

[94]– لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق ص : 36 .

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1984-1987) :

عرفت هذه المرحلة إشراك و إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة ، نظرا لما أملته الضرورة الاقتصادية و الاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة ، على مختلف الأصعدة،فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي و تحريك أداء الجهاز الإنتاجي ، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة و تلبية حاجيات المواطنين[95] .

و الدليل على الإهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها و الجدول التالي يبين ذلك :

[95]– لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق ص : 38 .

الجدول رقم(3-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة ما بين (1984-1987) .

الفر وع	1984				1987			
	الم.ص و م العمومية [96]	النسبة المئوية	الم.ص و م الخاصة	النسبة المئوية	الم.ص و م العمومية	النسبة المئوية	الم.ص و م الخاصة	النسبة المئوية
مناجم و مقالع	48	14.07	204	1.44	10	1.48	242	1.62
مواد البناء	129	37.82	1328	9.38	76	34.08	1388	9.31
كيمياء و بلاستيك	07	2.05	240	1.73	10	4.358	346	2.32
صناعة غذائية	13	3.8	4378	30.93	8	3.58	4649	31.27
نسيج	30	8.79	3482	24.6	19	8.52	2774	18.62
جلود و أحذية	04	1.2	850	6	1	0.4	769	5.16
خشب و ورق	69	20.83	2139	15.11	63	28.25	2493	16.35
نشاطات متنوعة	04	1.2	502	3.54	6	2.6	795	5.33
المجموع	304	%100	13129	100%	193	100%	13412	100%

المصدر : تم إعداد الجدول من معطيات « ONS» السلسلة الإحصائية رقم 55 سنة 1988 .

من خلال الجدول تشير المعطيات الرقمية إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تميل إلى التركيز على فروع معينة و المحافظة نسبيا على هذا الميل خلال هذه الفترة ، ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هذه المؤسسات هي : مواد البناء ، الخشب و الورق ، مناجم و مقالع ،

[96]- السلسلة الإحصائية رقم 55 ،ص 13 سنة 1988 .

حيث أن هذه الفروع مجتمعة لوحدها أكثر من 72 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي بلغ عددها 341 مؤسسة سنة 1984 [97] .

المطلب الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة من (1987 – 1991):

إن أهم الفروع التي تم التركيز عليها سنة 1987 هي : البناء ، الخشب و الورق ، و الصناعة الحديدية مع الملاحظ أن كل من فرعي المناجم و مواد البناء سجلا انخفاض،حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم ، و 53 مؤسسة في فرع البناء ، و بذلك أدى هذا إلى انخفاض العدد الإجمالي لهاته المؤسسات من 341 مؤسسة سنة 1984 إلى 224 مؤسسة سنة 1987 .

في سنة 1987 قد حافظت على نفس التوجه تقريبا : (الصناعة الغذائية ، النسيج ، الخشب .....) إلا أنه تم تسجيل تراجع في فروع النسيج حيث تم توقيف 708 مؤسسة ، كما عرف فرع الصناعة الحديدية إرتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من 7.24 % إلى 9.98% ،نتيجة لذلك فالعدد الإجمالي للمؤسسات انتقل من 14154 مؤسسة سنة 1984 إلى 14899 مؤسسة سنة 1987 ، أي بزيادة قدرها 5.26% حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة .

[97]– لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية،مرجع سابق ص : 38 .

من أجل معرفة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من (1989–1991) سنقوم بدراسة عددها حسب فروع النشاط الاقتصادي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم(3–4): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفروع خلال الفترة (1989 – 1991) .

الفر وع	1989				1991			
	الم.ص و م العمومية	النسبة المئوية	الم.ص و م الخاصة	النسبة المئوية	الم.ص و م العمومية	النسبة المئوية	الم.ص و م الخاصة	النسبة المئوية
مناجم و مقالع	4	1.91	336	1.69	6	2.67	455	2.03
مواد البناء	74	35.4	1761	8.87	81	36.16	643	2.87
كيمياء و بلاستيك	7	3.34	298	1.5	8	3.57	643	2.87
صناعة غذائية	9	4.3	6255	31.52	10	4.46	7581	33.87
نسيج	17	8.13	5055	25.47	16	7.14	3662	16.36
جلود و أحذية	1	0.4	784	3.95	0	0	1041	4.65
خشب و ورق	62	29.66	2678	11.98	69	30.8	3333	14.89
نشاطات متنوعة	6	2.8	1154	5.18	4	1.7	1424	6.36
المجموع	180	%100	18021	100%	194	100%	20170	100%

المصدر : تم إعداد الجدول من معطيات « ONS» السلسلة الإحصائية رقم 59 سنة 1992.

من خلال الجدول نلاحظ في هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شهدت زيادة طفيفة ، حيث انتقلت من 209 سنة 1989 إلى 224 مؤسسة سنة 1991،حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة 7.17% و كانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هذه المؤسسات هي : مواد البناء ن الخشب و الورق ، الصناعات الحديدية .

على العموم نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تطور بشكل واضح خلال فترة (1984 – 1991) ، و هذا بالنظر إلى الإهتمام المتزايد من طرف الخواص و إقبالهم على إنشاء مثل هذه المؤسسات [98].

و على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فالمؤسسات العمومية عرفت تدهورا من خلال تقليص عددها خلال الفترة (1984 – 1991)، و يرجع ذلك إلى تخلي القطاع العام عن بعض النشاطات نظرا لتدهور الوضعية المالية لها و ما واجهته من مشاكل مالية و إدارية و تنظيمية مع توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق [99].

المطلب الرابع : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة بعد سنة 1991 .

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للإنتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد إنفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي و الأجنبي دورا محوريا ، و قد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال إلتزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى في 1 أفريل 1995، و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998 ،و عقدت مجموعة من الإتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين ، و أتاحت هذه العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر ، و أدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية و المالية ،التجارية ،الاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة ،و ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأنشطة و

1- أحمد مجدل ، إتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الإلكترونية مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جوان 2004.ص47.

2- بتيش محمد نعمان ، قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة فضاءات عدد مارس ، أفريل 2002 ، ص : 02 .

المجالات المرتبطة باقتصاديات الإنفتاح[100] ،الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لإحتواء الآثار السلبية و تفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الإقتصادية،سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الإقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الأمر رقم 03/01 الصادر في20 أوت 2001 ،و القانون التوجيهي رقم 01 / 18 الصادر بتاريخ 12 / 12/ 2001 ، و الذي يحدد المعالم الإستراتيجية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهو ينص صراحة في مواده 20،18،14،12 إلى 24 على:

- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التزام الهيئات و المؤسسات و الإدارات المعنية بتزويد هذا الجهاز (جهاز الإعلام الإقتصادي)، بمختلف المعلومات المتضمنة في خارطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي بحوزتها .
- تأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يتماشى و التكنولوجيات المعلوماتية العصرية .
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية .
- إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بالإضافة إلى ذلك قد أنشأت الجزائر عدة صناديق و أجهزة و مؤسسات من شأنها ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومن أهمها [101] :

---

[100]– بتيش محمد نعمان ، قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة فضاءات عدد مارس ، أفريل 2002 ، ص : 03 .

[101]– بوعمامة علي ، بوعمامة نصر الدين ، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر ، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، يومي 13–14 أفريل 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، ص : 10 .

- – إنشاء صندوق دعم تشغيل الشباب FAEJ (1989) .
- – إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب (1990).
- – إنشاء وكالة دعم و ترقية الإستثمار APSI(1993).
- – إنشاء وكالة التنمية الإجتماعيةADS(1994).
- – إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC (1994).
- – إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (1994).
- – إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ (1996).
- – إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI كبديل ل APSI.
- – إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2002،و يؤسس هذا القانون قواعد أكثر مرونة للتشاور و الحوار مع الشركاء الإقتصاديين و الفضاءات الوسيطية،تلتقي في إطار قانوني منظم ضمن هيئة إستثمارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتتكون من تنظيمات و جمعيات مهنية من ذوي الإختصاص و الخبرة،هذا بالإضافة إلى المراسيم الصادرة سنة2003 المتعلقة بالمشاتل(حاضنات الأعمال) ومراكز التسهيل و غيرها...الخ،و المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و أشكال الدعم ، و الإستفادة في إطار الآلية الجديدة
- (المراسيم الرئاسية و التنفيذية في جانفي 2004)، بحيث أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرمشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة
- و المتوسطة بتاريخ 03 ماي 2005[102] .

[102]– مازري عبد الحفيظ ، أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة بشار ، 2006 –2007 ، ص : 14.

مايميز هذه المرحلة كذلك أنه وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عند نهاية السداسي الأول من عام 2006 إلى 259282 مؤسسة ، و لقد تراجع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في السداسي الأول لسنة 2006 بـــ 25 مؤسسة ، و ذلك راجع إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام،حيث انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2006 من 874 مؤسسة إلى849 مؤسسة[103] ،و في سنة 2008 قد وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إلى 392013 مؤسسة بنسبة 75.45% و في السداسي الأول من سنة 2009 بلغ عدد المؤسسات الخاصة 408155 بنسبة 71.5%، أما بالنسبة للمؤسسات العامة فوصلت سنة 2008 إلى 626 مؤسسة بنسبة 0.12% و 598 مؤسسة في السداسي الأول لسنة 2009 أي بنسبة 0.10%،أما في نشاطات الصناعة التقليدية بلغ عدد المؤسسات 126887 مؤسسة بنسبة 24.42% لسنة 2008 و 162085 مؤسسة للسداسي الأول لسنة 2009 و ذلك بنسبة 28.39% [104] .

[103]– نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 02 .

[104]– نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 06.

خـــــاتمة الــفصل:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الأشكال و الخصائص التي تميزها وكذا تطور الإطار التشريعي و التنظيمي لها ، تبينت لنا الصعوبة في محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات،و يعود السبب في ذلك إلى التباين و الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى ، و اختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدول نفسها ، هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية و النوعية لتحديد تعريف لهذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال و خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة .

و من خلال دراستنا للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يظهر لنا أن هذا النوع من المؤسسات في تطور مستمر من حيث عددها و التشريعات و القوانين المنظمة و المرفقة لها ، و ذلك بعدما كانت في فترة الاستقلال لا تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة ، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إدراك الجزائر لأهمية هذه المؤسسات و دورها في تطوير الاقتصاد الوطني ، لذلك تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كثير من البلدان ، نظرا للدور الحاسم و الحيوي الذي تقوم به في توسيع الإنتاج و تنويعه ، حيث أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقة الإنتاجية في معظم البلدان المتطورة سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة ، و هذا ما أدى إلى انتشار و نجاح هذا القطاع في العديد من البلدان .

الفصل الرابع: برامج وهيئات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فـــي الجزائر

المبحث الأول : برامج دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول : برنامج اللجنة الأوربية "MEDA" .

المطلب الثاني : برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني " GTZ " .

المطلب الثالث : برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات .

المطلب الرابع : برامج دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) .

المطلب الثاني : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات(APSI) .

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .

المطلب الرابع : هيئات دعم أخرى .

المبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول : ماهية و أهداف برنامج إعادة التأهيل .

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة التأهيل .

المطلب الثالث: آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء التحولات الإقتصادية

المطلب الرابع : تطبيق برنامج إعادة التأهيل في الجزائر .

مقدمة الفصل الرابع :

أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورها الفعال في إنعاش الإقتصاد ، هذا ما دفع الدولة إلى مضاعفة جهودها من خلال إصدار مجموعة من القوانين و المراسيم و إنشاء مجموعة من الوكالات و اتخاذ مجموعة من البرامج ، حتى توفر البيئة الملائمة لتطورها و إعادة تأهيلها . خاصة و أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من بعض المشاكل التي تحول بين نموها

و تطورها الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على التنمية الإقتصادية في البلاد ،إن التطورات الإقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، و قرب إنظمامها للمنظمة العالمية للتجارة، و توقيع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كل هذه التطورات أفرزت معطيات جديدة، من بينها ظهور قطاع حساس معول عليه في مواجهة تحديات الشراكة و هو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي كان من قبل منسيا في الاقتصاد الموجه و أصبح اليوم ركيزة التنمية في الجزائر و في كل دول العالم لما له من مرونة عالية في مواجهة هذه التحديات و التطورات، و الجزائر هي الأخرى كان لها إهتمام كبير في العشرية الأخيرة بهذا القطاع فأنشأت له وزارة خاصة،

و أقامت هياكل و برامج دعم و ترقية للنهوض بهذا القطاع الحساس و الخاص منه على وجه التحديد،و هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل و ذلك بالتركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، وبرامج دعمها و تأهيلها من برنامج ميدا المسطر من طرف اللجنة الأوربية "MEDA" و كذا البرامج الأخرى المماثلة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة.

المبحث الأول : برامج دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نظرا للمشاكل التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،أصبح تأهيل هذه المؤسسات في الجزائر ضرورة حتمية ، في ظل الواقع الإقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة و التغيرات الأخرى[105] ، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الإهتمام بهذه العملية

و ذلك بتطبيق عدة برامج لتأهيل هذه المؤسسات و من أهم هذه البرامج ما يلي:

المطلب الأول : برنامج اللجنة الأوربية "MEDA" .

1 -تعريف البرنامج :

برنامج ميدا MEDA اتفاق يعرف باسم الشراكة الأورو متوسطية و الذي يعود إلى عام 1955 تنفيذا لإتفاقية برشلونة لبناء علاقة الإتحاد الأوربي بالدول المتوسطية ،و هو يعتبر الوسيلة التمويلية المستخدمة من قبل الإتحاد الأوربي في الوقت الحالي لدعم التجارة الحرة من خلال دعم الإصلاحات الإقتصادية و التعويض عن التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد السوق،و هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الجزائر و الإتحاد الأوربي في إطار لشراكة الأورو متوسطية قصد تحسين المستوى التنافسي للقطاع عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها بهدف تمكينها من التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق[106] .

قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى بـــ (MEDAI) بالنسبة للفترة (1995-1999) ، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر(capitaux a risque) تسير من طرف البنك الأوروبي

1-EDPME définit la mise à niveau, comme étant un processus continu d'apprentissage, de réflexion, d'information et d'acculturation en vue d'acquérir des attitudes nouvelles, des réflexes et des comportements d'entrepreneurs, des méthodes de management dynamiques et innovantes

[106]- بن عبد العزيز فاطمة ، منصوري صمودي ،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضمن برنامج ميدا الملتقى الوطني الرابع حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، يومي 13-14 أفريل 2008 ، ص: 12.

للاستثمار، وبرنامج أخر (MEDAII) من سنة (2000–2006) وفيما يلي بعض الأرقام الملخصة في الجداول الاتية لوضعية الإعانات الممنوحة[107] :

جدول رقم(4–1): الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو– متوسطية للدول المغاربية :

برنامج ميدا (MEDAI) (1995–1999)			برنامج ميدا (MEDAII) (2000–2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995–1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000–2003)		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع	البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8		1.011.6	555.1

Source:Commission Européenne , le Quotidien d'Oran , dimanche 07/12/2003, n° 2714, entretien avec Romano Prodi , Président de la Commission Européenne .

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج (MEDAI) لسنة(1995–1999) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـــ 1248 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو ، أي نسبة التعهدات / المدفوعات تمثل 26% ، في حين نجد في برنامج (MEDAII) لمدة أربع سنوات (2000–2003) وصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات 1011.6 مليون أورو ، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات تمثل في 555.1 مليون أورو أي بنسبة 55%.

1– نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر تحليل أثر برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،ص 204 ، جامعة وهران ،2009 .

*تقديم عام لبرنامج MEDA[108]:

إن المفاوضات لإقامة الشراكة ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي انتهت مع بداية 2002، و قد تم الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمناسبة المؤتمر الوزاري الخامس الأورومتوسطي الذي انعقد يوم 22 و23 أفريل 2002 بفلنسيا الأسبانية. كما أن اتفاق الشراكة يعزز التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية،و الجدول التالي يوضح التوزيع السنوي لالتزامات برنامج ميدا1 و ميدا2 كمايلي:.

الجدول (4-2)التوزيع السنوي لالتزامات برنامج 1MEDA، MEDA 2 الخاص بالجزائر بين[1995-2004]

بالمليون €	**المدة**	**الجزائر**			**كل برنامج** MEDA		
		إلتزامات	مدفوعات	م/إ %	إلتزامات	مدفوعات	م/إ%
1 MEDA	1995	-	-		173	50	29%
	1996	-	-		370	155	42%
	1997	41	-	0%	911	208	23%
	1998	95	30	32%	809	222	27%
	1999	28	0.2	1%	797	240	30%
مجموع 1 MEDA		164	30	18%	3060	875	29%
2 MEDA	2000	30	0.4	1%	569	318	56%
	2001	60	6	9%	603	318	53%
	2002	50	11	22%	612	454	74%
	2003	42	16	38%	615	498	81%
	2004	51	42	82%	698	801	115%
مجموع 2 MEDA		233	75	32%	3096	2389	77%
المجموع الإجمالي		397	105	26%	6156	3264	53%

[108] Meda (Mesures d'accompagnement financières et techniques à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen)

2 – هداف البرنامج :

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر ، و على هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاثة محاور هي :

أ –تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراء يغطي أولا التشخيص و التموضع الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي و أدائها في كل عناصر التسيير : الإنتاج ، التمويل ، تسيير المخزونات ، التسويق ، الإجراءات التسويقية و النشاط التجاري ، قوة البيع ، التوزيع و التصدير الموارد البشرية ، التكوين ، نظم المعلومات و الإتصالات ، النوعية و الصيانة و غيرها من الأمور فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة و تقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق[109].

ب دعم الإبتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم لابتكار و تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات

[109]– نوري منير،أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 75.

و الممولين لمشاريعهم قصد تطويرها ، و هذا لن يكون لا بتشخيص و تأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[110] .

ت دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

في إطار تلبية حاجيات و انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات و ذلك بدعم : هيئات الدعم العمومية و الخاصة ، جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطية ، معاهد التكوين ، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات ، المعاهد العمومية و الإدارات المركزية[111].

2 -توجهات البرنامج : يستفيد من البرنامج كل من :

أ - الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:و يقصد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي و التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية: المواد الغذائية و الفلاحية ، الصناعات الغذائية ، الصيدلة و الصناعات الكيميائية ، مواد البناء ، السلع المصنعة ، الصناعات الميكانيكية ، صناعة الأحذية و الجلود ، الصناعة الإلكترونية ، الصناعات النسيجية و صناعة الألبسة ، و يستثنى منه قطاعات الزراعة و التجارة و الخدمات.

ب -الهيئات المالية والمشرفين الخواصSFS : تتمثل هذه الهيئات في البنوك و الهيئات المالية و المشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة ، و باستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإستثمار الإيجار (leasing) ورؤوس الأموال ذات المخاطرة (le capital-risque)، أو كل أداة إختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ت -الهيئات و أجهزة الدعم للمؤسسة"OA" : يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية و الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التأطير و المساندة تحت الأشكال التالية : أجهزة الدعم التقني و

[110]- بلحاج فراجي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق ،الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر،جامعة سكيكدة ،أيام 27 و 28 أ بريل 2008

[111]- نوري منير،أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سابق،ص : 76

التكنولوجي ، الإدارات المركزية الإقتصادية ، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات ، غرف التجارة و الصناعة ، بورصة المناولة و الشراكة ، جمعيات أرباب العمل ، مراكز و معاهد التكوين ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الإقتصادية.

ث -التنظيمات العمومية للتأطير : مثل وزارة الصناعة ، و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[112].

3 -شروط الإستفادة من البرنامج[113]:

4-1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : حيث يجب أن تتوفر على الشروط التالية :

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل .
- عدد العمال ما بين 10-250 عامل .
- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الإجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية .
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (حددت المساهمة الجبائية بـــ 100000دج).
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الإجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة .
- الإلتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقي يمول من طرف الإتحاد الأوربي) .

4-2- الهيئات المالية المشرفة على المشاريع : يجب أن تتوفر على الشروط التالية :

- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية .
- المطابقة مع التشريعات و التنظيمات السارية المفعول .

112- نوري منير ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص : 76.

113- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص206 .

- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي و الإجتماعي .
- الإلتزام بدفع20% من التكلفة الكلية .

4-3- هيئات و أجهزة الدعم : يجب أن تتوفر على الشروط التالية[114] :

- تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شكل دعم قانوني تجاري ، إداري ، نقابي أو متخصص .
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية و غير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تحسين العرض بتنويع التكوين و تحسين العرض الخاص بالنوعية و تنويع المعلومة .
- الإلتزام بالتشريعات و التنظيمات السارية المفعول .
- الإلتزام بدفع مشاركة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة .

4 -وسائل مدة الدفع :

يمتلك البرنامج هيكل تنفيذي تقني و إداري مكلف باستخدام إجراءات و تنظيمات إتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر و اللجنة الأوربية المتخصصة و التي تدعىUGP [115]،

و تدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام و التكوين لفائدة المؤسسات ، و تلعب ال UGP دور مركز الدعم لخبرائها ، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج و هذا بتحضير مخطط عملي إجمالي (POG) يغطي فترة 5 سنوات و مخططات عملية سنوية (POA) في نهاية كل سنة من النشاط، بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية و السلطات الوزارية ، و تقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى 5 سنوات و المهيكلة على النحو التالي : 66.445 مليون أورو منها : 57

1- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص207 .

[115]- UGP وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

مليون أورو باسم الإتحاد الأوربي أي حوالي 4.657 مليار دج ، و المبلغ المتبقي على عاتق الخزينة العمومية الجزائرية ، و قد منحت اللجنة الأوربية في الجزائر الإشارة الخضراء لبرنامجMEDA [116].

5 -طرق التدخل :

يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا ، و ذلك بعد الإتصال بمقر UGP لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي [117]:

- يقوم خبير معين من طرف UGP بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة و بطلب من هذه الأخيرة و ذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة .
- يقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة و المطلوبة من طرف المستفيد .
- يتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة و المصادق عليها من طرف المستفيد .
- يتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة و بعد الموافقة،يوجه إلى مكاتب الإستشارة الأوربية و ذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية ، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض و إستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الإلتزام .

7- النتائج المترقبة :

يترقب تحقيق مجموعة من النتائج من خلال تنفيذ برنامج MEDA كما يلي:

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة و خاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق و هذا من خلال 80 مشروع نموذجي (PROJETS PILOTES) و 75 مشروع مشترك (PROJETS CONJOINTS) مقترحة من طرف هيئات الدعم أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[116]– نوري منير ، مرجع سابق ، ص:77.

[117]– نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ،ص2009،208 .

- تحسين المعلومات المهنية لمدراء المؤسسات و المتعاملين الإقتصاديين العموميين و الخواص من خلال 25 مشروع .
- تلبية الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا بدعم إنشاء 14 شركة مالية متخصصة (SFS) .
- المساعدة على انطلاق 8 شركات مالية متخصصة و متابعة 5 منها و المساهمة في المحفظة المالية ل 3 شركات مالية متخصصة .
- تحسين المحيط المؤسسي (المقاولاتي) لدعم المؤسسات و التنظيمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توفير شبكة وطنية للإعلام و الخدمة العمومية و الخاصة في جانب التسيير و بث المعلومات الإقتصادية المالية و التقنية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

8-تحليل و تقييم النتائج المحققة في إطار برنامج ميدا:

بالنسبة للنتائج المحققة في برنامج الدعم التنموي الأوربي الموجه للجزائر ، أن الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر و التي مسها البرنامج التنموي الأوربي تعتبر حسنة بوجه عام،من خلال تتبع المسار الذي مر به برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و من خلال النتائج المحققة و الدراسات التي أقيمت في هذا الشأن كانت النتائج كما يلي:

- ✓ في ما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل

الشكل رقم (4-1): درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل

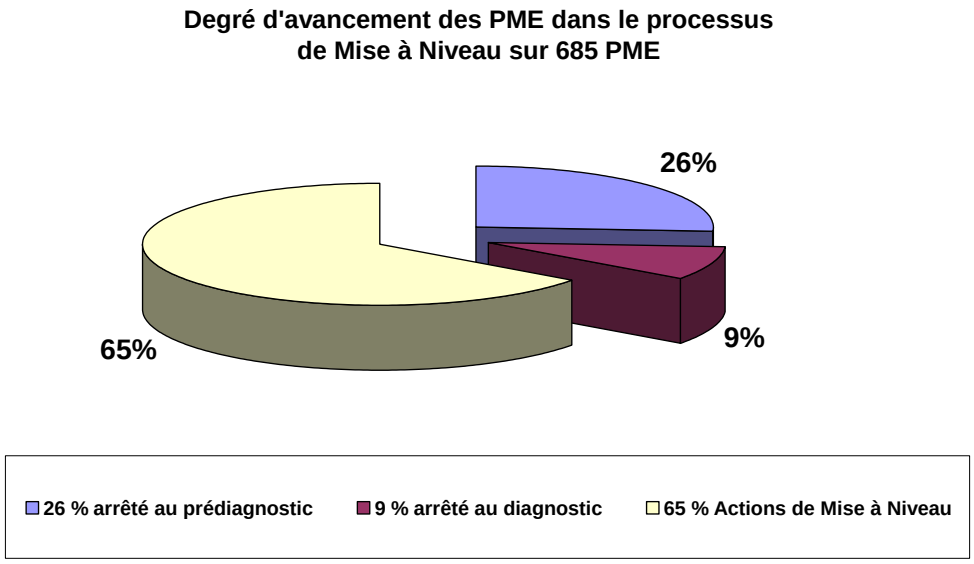

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

من بين 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة التي سبق لها و أن قامت أو دخلت في عملية التشخيص الأولي نلاحظ أن:

61 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة (أي 9%) لم تتعدى مرحلة التشخيص.

179 مؤسسة (أي 26%) توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي.

445 مؤسسة (أي 65%) دخلت في عملية و مسار التأهيل.

و يرجع الأسباب الرئيسية للمؤسسات التي تخلت عن العملية إلى[118] :

- تردد صاحب المؤسسة في مواصلة العملية .
- عدم وجود شخص قادر على إتمام عملية التأهيل على مستوى المؤسسة.
- صعوبة و استحالة التمويل من طرف المؤسسة لعملية التأهيل.

[118] Abdelkerim boughadou, directeur générale de Edpme, politiques d'appui à la compétitivité des entreprises algérienne, ministère des PME, avril 2006.

فيما يخص عدد العمليات المحققة:

الشكل رقم (4-2):عدد العمليات المحققة لعملية التأهيل

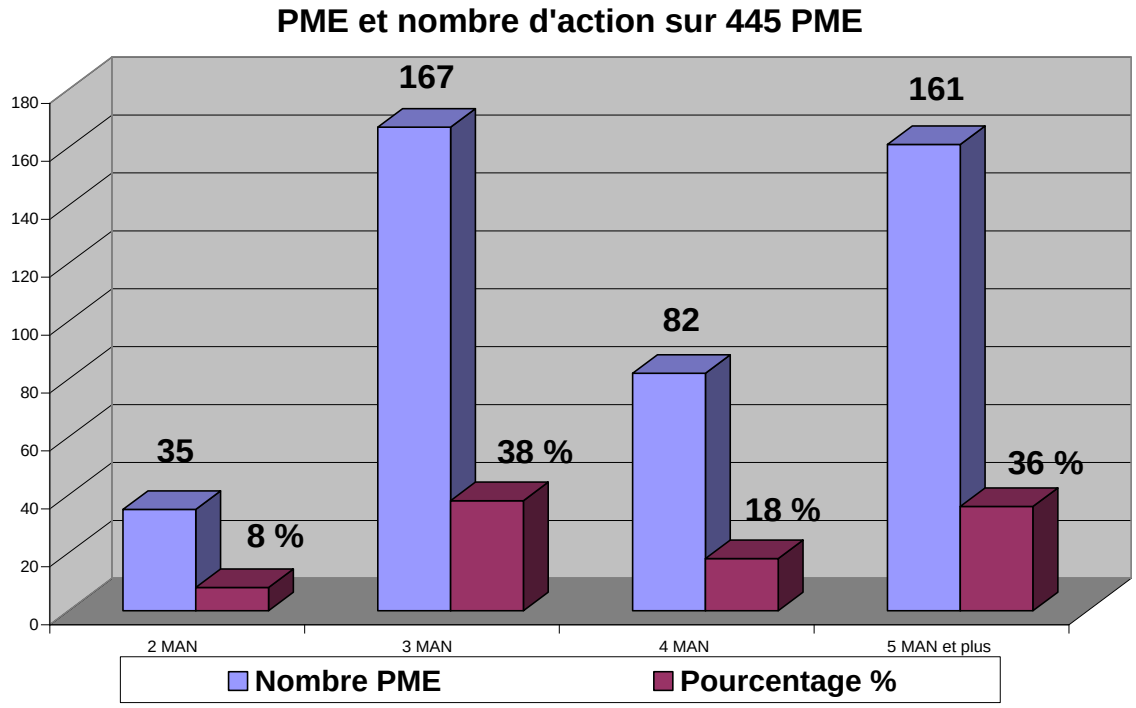

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ أن 92% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل، من بينها 36% من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت 05 عمليات للتأهيل، و 18% أنجزت 04 عمليات، و 38% أنجزت 03 عمليات للتأهيل، بينما 08% من المؤسسات لم تتعدى عملتين للتأهيل، ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية و مسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية بدون النظر إلى المؤسسات التي تخلت عن التأهيل منذ العملية الأولى.

كما يجب التنويه إلى أن مجموع كل عمليات التأهيل التي تمت في إطار برنامج MEDA ولم تدخل فيها العمليات التي قامت بها المؤسسات بنفسها أي خارج البرنامج و التي قد تدخل ضمن نشاطها المعتاد في تحسين أدائها السنوي منذ نشأتها،و يمكن التنويه إلى أن هناك عمليات قد تم تنفيذها بعد ديسمبر 2007 ولم يتم إدراجها في النسب المعطاة آنفا[119].

الشكل رقم (4-3):توزيع عمليات التأهيل على أنواع الوظائف في الم.ص.م

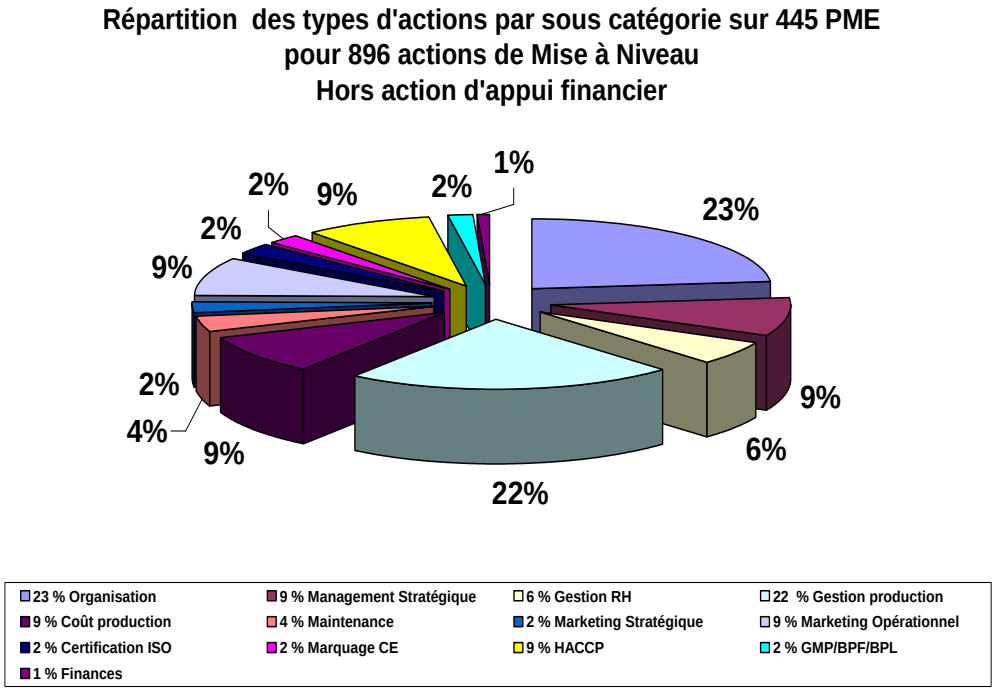

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

[119] - نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ،ص209،2009 .

✓ في ما يخص توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالتسيير:

الشكل رقم (4 –4):توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالتسيير

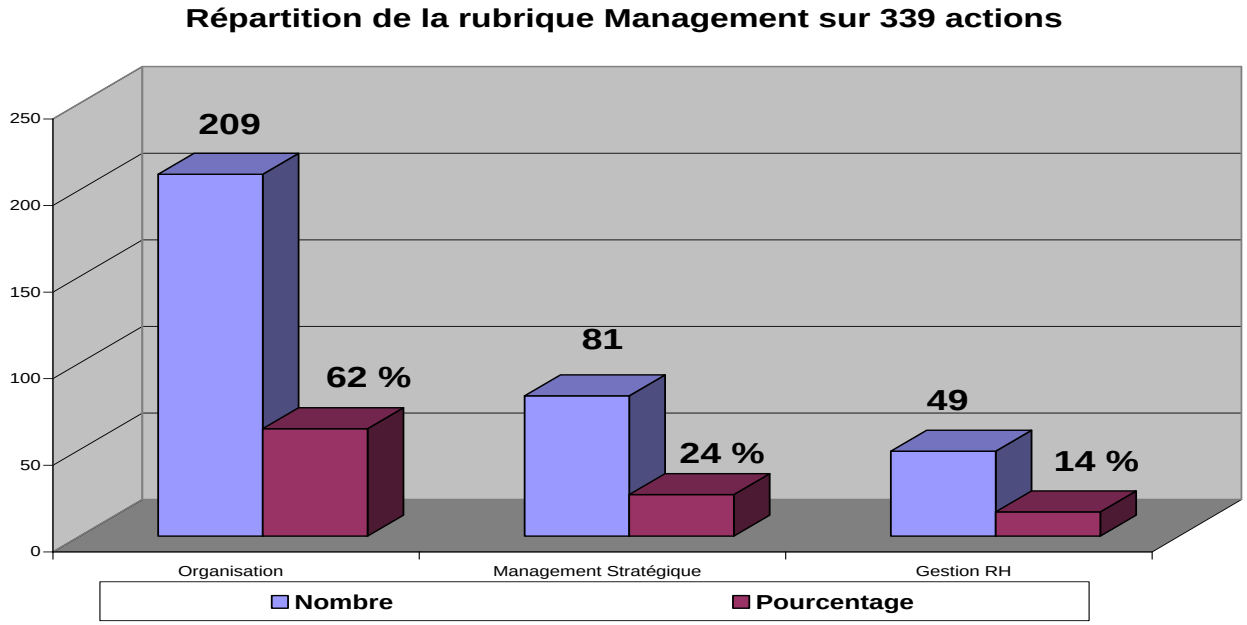

نلاحظ من خلال العمليات المتعلقة بجانب التسيير أن التنظيم كان له النصيب الأكبر من عمليات التأهيل ب 209 عملية (أي 62%)، يليه التسيير الإستراتيجي ب 81 عملية، ثم أخيرا تسيير الموارد البشرية ب 49 عملية، و إن هذه العمليات التأهيل الخاصة بجانب التسيير كان الهدف الرئيسي منها هو تهيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنتقال من التسيير القديم إلى التسيير الحديث.

✓ **في ما يخص توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالإنتاج**

الشكل رقم (4-5):توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالإنتاج

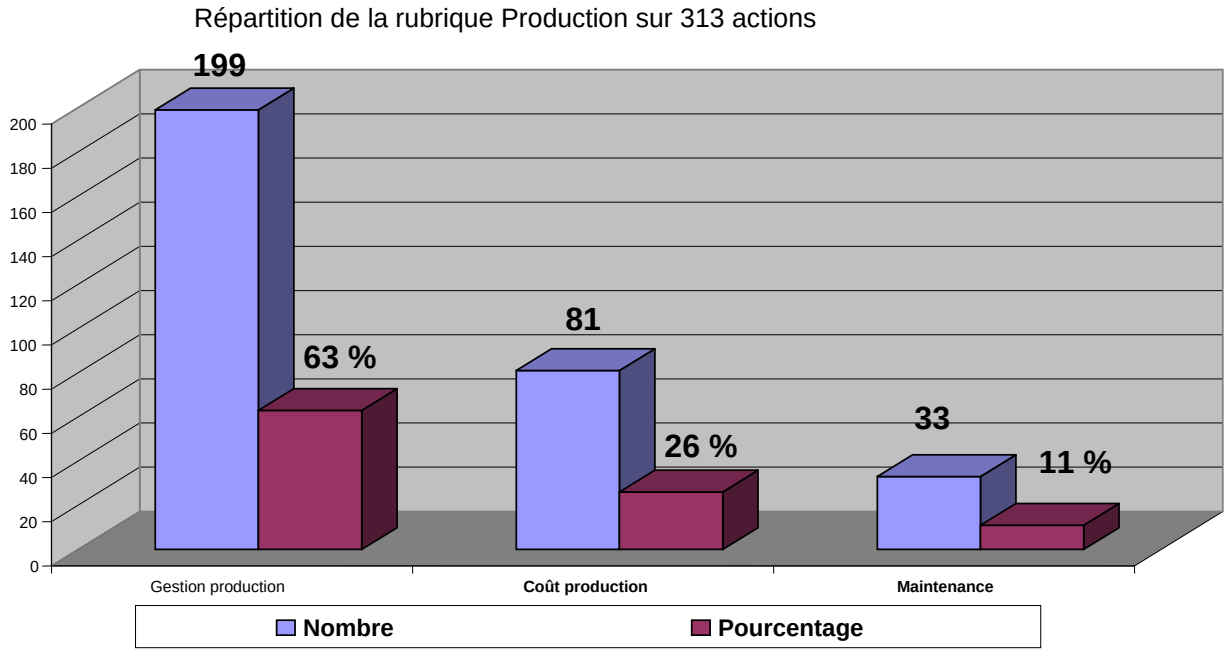

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة.

نلاحظ من خلال العمليات المتعلقة بجانب الإنتاج أن تسيير الإنتاج إستحوذ على 199 عملية تأهيل (أي 63%) من مجموع عمليات التأهيل الخاصة بجانب التسيير ثم يليه العمليات المتعلقة بتكاليف الإنتاج ب 81 عملية، ثم الصيانة ب 33 عملية.

إن عمليات التأهيل في هذا الجانب كان الهدف هو تعزيز و تحسين الإنتاجية من الطاقة الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[120].

و قد أسهمت هذه الإجراءات :

1- من حيث تسيير الإنتاج ب[121]:

1- Lamiri A. (2003), « La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes», Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02,p32, ESC Alger.

- إنشاء مؤسسات صناعية جديدة

- إدخال وتنفيذ تقنيات الإدارة الجديدة و تخطيط المنتجات

- تطوير القدرات من اجل التنويع والابتكار.

2- من حيث تكاليف الإنتاج:

إنشاء طرق جديدة لحساب التكاليف ، و تكييفها مع الخصائص المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إدخال و تنفيذ و وضع دعائم مراقبة التسيير.

من حيث الصيانة:

- وضع نظام للصيانة وقائي

- إيجاد طريقة جديدة لإدارة المخزونات

* في ما يخص توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب التسويق

1- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر تحليل أثر برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مرجع سابق،ص230 .

توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب التسويق توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب التسويق

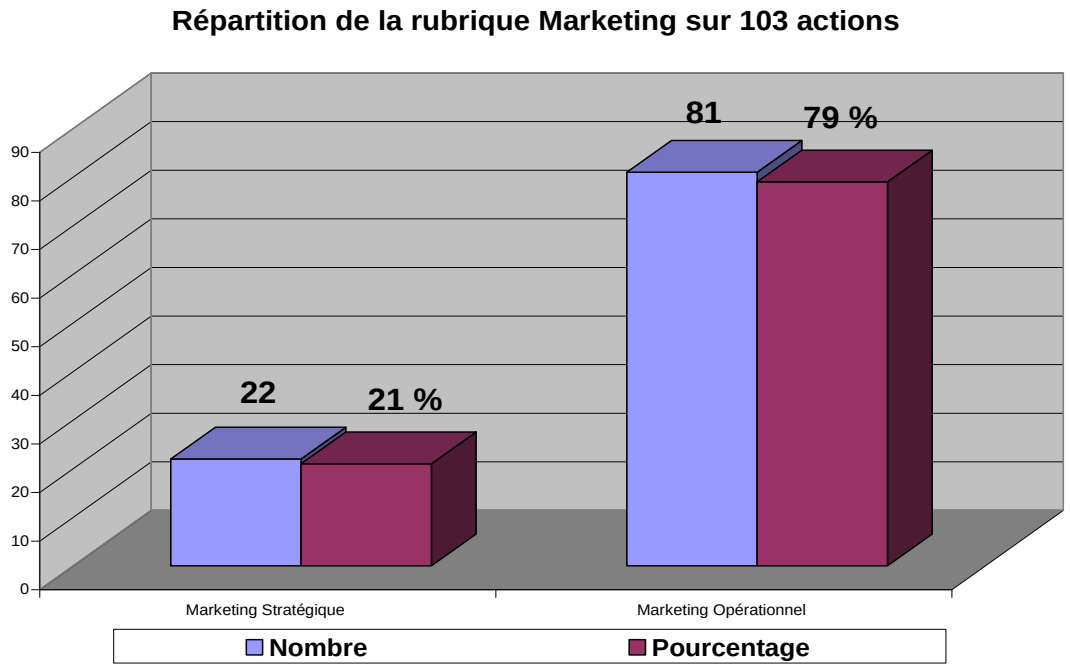

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

نلاحظ من خلال العمليات المتعلقة بجانب التسويق أن التسويق العملياتي أخذ الإهتمام الأكبر من مجموع عمليات التأهيل في هذا الجانب ب 79% مقابل التسويق الإستراتيجي ب21%، مما يعكس أن هناك نقص و خلل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في جانب التسويق العملياتي (أي تحسين المعرفة واحتياجات السوق من خلال تحقيق "اختبارات المنتجات / مستخدمين ، وضع و إنشاء البنية التحتية الملائمة لتسويق الأعمال / الأسواق، تحسين قدرات الإطارات التجارية و قوة البيع عن طريق التدريب) أكثر من التسويق الإستراتيجي.

أما في ما يخص توزيع عمليات التأهيل من جانب الجودة[122]

الشكل رقم (4-7):توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب الجودة

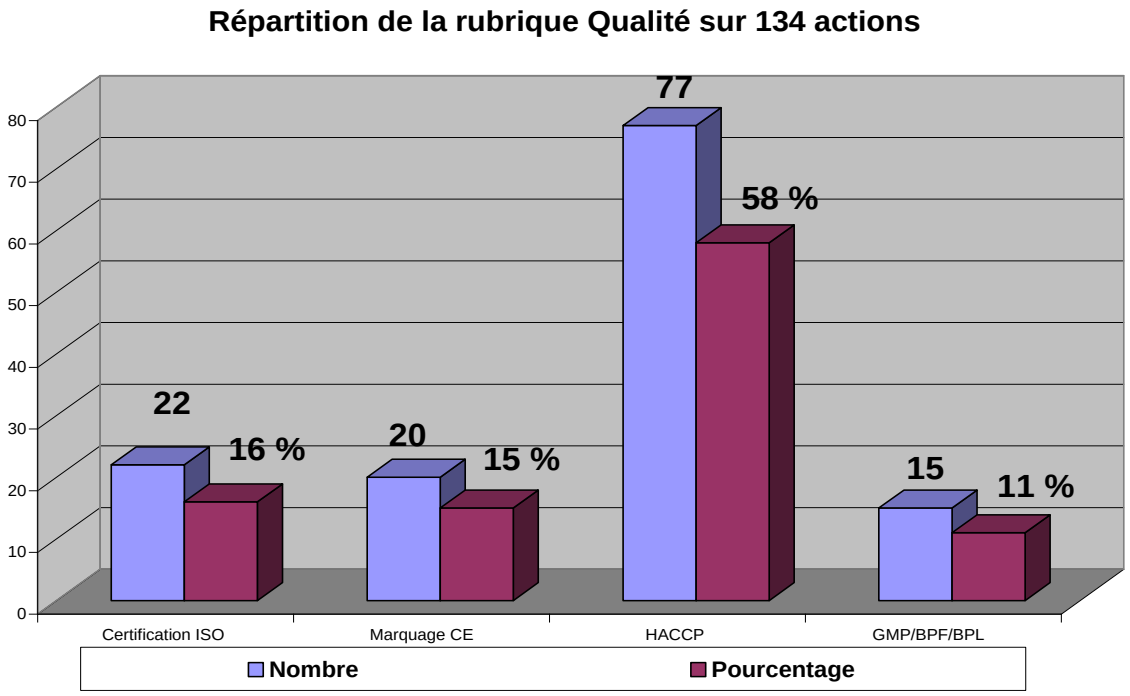

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME في ديسمبر 2007 حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

*إن عمليات التأهيل المحققة و الخاصة بموضوع الجودة كانت تهدف إلى:

- ترسيخ الهيكل التنظيمي للشركة

- تعزيز و تحسين الجودة في المؤسسة.

*من حيث علامة السلامة الأوروبية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (CE) و ايزو :

- دخول أسواق جديدة، ولاسيما من حيث التصدير؛

- التهيئ للـــ "ميزة تنافسية".

* من حيث مخطط GMP/BPF/BPL (الممارسات السليمة للتصنيع)

مطابقة الشركات مع المعايير المعتمدة في القطاع و الصناعة.

1- إحصائيات الوكالة الوطنية EDPME، حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة،ص6 ،2007

* من حيث مخطط HACCP :

– التعرف والسيطرة على المخاطر التي تهدد سلامة الغذاء خلال مراحل الإنتاج.

– منع حدوث المخاطر التي تهدد سلامة الغذاء بدلا من معالجة المخاطر بعد حدوثها.

و عليه نلاحظ 58% من مجموع العمليات المحققة في ما يخص الجودة قد تمت في نظام HACCP و هذا ما يعكس ما تمت ملاحظته من قبل في أن الصناعات الغذائية هي الأكثر تأهيل[123].

المطلب الثاني : برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني " GTZ " .

1 -تعريف البرنامج : ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار التعاون التقني الثنائي منذ أكثر من 25 سنة ، مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الإقتصاد المؤسسة الجزائرية في أربع حالات :

أ - **السكن و العمران :** دعم القطاع يكمن في تشجيع خلق و استعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار ، تكييف بحوث أكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن و العمران ، بالإضافة إلى انطلاق عملية إعادة تهيئة المجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين و بالطبع وفق ضوابط قانونية .

ب -**الفلاحة و الصيد البحري :** إن مستشاري البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطاع الفلاحي و الإنتاج الموجه للنشاط التجاري و الخصخصة ، بالإضافة إلى إدخال نظام موجه اتقييم الموارد الصيدلية الجزائرية .

ت -**حماية المحيط و تسيير الموارد المائية :** تمثل أولوية البرنامج الألماني و يهدف هذا البرنامج إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط ، على المستوى البلدي و الجهوي و الوطني لخلق إطار

1– نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر تحليل أثر برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مرجع سابق،ص233 .

للقانون الإداري و وضع أنظمة للمراقبة و الإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات و أدوات جديدة ، و هي إستشارة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المحيط و تحليل آثار المحيط على المستوى المحلي ، كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.

ث - ترقية النشاط الإقتصادي و الشغل : و يهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية و الهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر و الإستشارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية و بواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى تغيير أكثر و بدقة على إحتياجات المؤسسات .

2 - أهداف البرنامج :

تتمثل أهداف البرنامج في[124] :

- محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة من أجل الإستغلال الجيد لإمكانياتها و منتجاتها في ميدان التشغيل أو من خلال التقليل من المنتجات المستوردة و محاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير .
- إنشاء نوع من المهنية و الإتقان من خلال التوجيه و الإرشاد و التكوين في ميادين التسيير و الإعتماد على مراكز الدعم الجهوية .
- تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم .

لقد حدد أيضا برنامج المؤسسات التي يمكن لها الإستفادة من عملية التأهيل و هي :

[124]– ربحي كريمة ، عروب رتيبة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ص : 725.

- الصناعات الغذائية .
- الصناعات الكيماوية و الصيدلانية .
- صناعة مواد البناء .
- صناعة الحديد و الصلب .
- المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و المكونة من 1 إلى 10 عمال.

يقوم هذا البرنامج بالنشاطات التالية :

- تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحضير مواضيع التكوين ، متابعة المكونين .
- دعم مراكز و هيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين فيما يخص الطرق التسييرية الإتصال ....إلخ.

للإشارة فقد تم الإتفاق مع بعض الدول الأورومتوسطية كإيطاليا ، حيث تم الإتفاق على تقديم مساعدات تقنية لهياكل الدعم في مجال إنشاء المشاتل و الآليات المالية الحديثة .

3 - المساهمين في البرنامج :

تعتبر الوصاية أو الهيئة المنفذة هي وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الجزائرية لتنفيذ البرنامج، أما معاهد التكوين في التسيير نجد مراكز الدعم الجهوية(car) بالنسبة لوسط البلاد،نجد الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و المعهد الدولي للمناجمنت و المعهد العالي للتسيير ، بالنسبة للجهة الغربية نجد معهد تطوير الموارد البشرية بوهران، أما في الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة،و في الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة.

هذا و قد قدمت معاهد جديدة ملفات ترشحها و تلقى واحدا منها ردا إيجابيا من قبل الوزارة الوطنية و المساعدة التقنية(PME/GTZ)،هذا المعهد الكائن بسطيف و يسمى (MBI) management businness

institut ،أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني فنجد ، نادي المقاولين و الصناعيين للمتيجة بالبليدة، و نجد جمعية صناعي العتاد الإلكتروني بالرويبة الجزائر، و الجمعية المهنية للصناعيين بوادي ميزاب بغرداية (apivm) ،أما بالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقنيgtz [125] .

4 -مراحل البرنامج [126]:

أ - **المرحلة الأولى**:من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة ، التأهيل ، الإندماج و نمو الصناعات في إطار تحرر و انفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات لصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى نهاية أفريل 2003 بقيمة 2.3 مليون دوتش مارك،و في المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين و تمتد هذه المرحلة من جويلية 2003 إلى جانفي 2006.

ب -**المرحلة الثانية :** المؤسسات المستهدفة في هذه المرحلة هي :

المؤسسات الصناعية المتوسطة و التي تتكون من الفروع التالية :

صناعة الحديد و الصلب و الميكانيك ، الصناعات الفلاحية الغذائية ، الصناعات الكيميائية الصيدلانية صناعة مواد البناء ، المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المكونة من 1-10 عمال

و المنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و ما شابه ذلك ، أما بالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء و التوصيات في ميدان التسيير و تتعلق أساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة و المتمثلة في[127] :

الإدارة العامة ، الإنتاج و المؤونة ، التسويق و التوزيع و البيع ، تسيير الموارد البشرية ، إدارة المالية ،كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة

---

[125]- نوري منير ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص : 877.

2- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص2010 .

1- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص 212 .

(200 ساعة من المحاضرات و 9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات و طرق التسيير ، التفكير الإستراتيجي ، ثقافة التسيير . و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم تقديم دروس تكوينية في كيفية إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج CEFE ، بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة و المستفيدين من القروض المصغرة ، كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة و تكوين مرشدين .

كما تم تحديد نشاطات المرحلة بتكوين مستشارين في التسيير و ذلك بإنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة و المتوسطة من 4-5 مستشارين في كل مركز دعم و ذلك من خلال تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار ، تحسين الأداء

و التوجيهات ، متابعة مهام المستشارين و وضع برنامج نموذجي ، تكوين المكونين عن طريق تحسين للتقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات و المحاضرات لمسيري المؤسسات ، و يتم ذلك من خلال تحضير مواضيع التكوين و متابعة المكونين ، و التنشيط المشترك للمحاضرات و الدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين المساعدين يضم من 2 إلى 3 مساعدين لكل مركز بهدف تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE و تنظيم شراكة دولية مع هذا البرنامج ، و تحسين قدرات مسيري الدعم فيما يخص التخطيط و تسيير أطوار المشروع و تقنيات الإتصال و تسيير و فرز التوصيات عن طريق دعم وظائف التسويق

و العلاقات العامة و مراكز الدعم بالإضافة إلى تطوير الهياكل الوسيطية عن طريق دعم الهياكل و المبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا جمعيات المستشارين

و المكونين،و يمكن تلخيص نتائج المرحلة الثانية في توفير عروض إستشارة على مستوى مراكز الدعم ، و اختتام تكوين 30 مستشارا في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و انطلاق منتجات الإستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لعشرين مؤسسة صناعية متوسطة[128] .

ت -المرحلة الثالثة : إن النشاط الموجه لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة يحتل مكانة هامة و سيعرف تطورا هاما بإدخال أدوات إستراتيجية جديدة تتمثل في التخلي عن التوجه الأحادي ، الخاص بتحسين و رفع قدرات الإستشارة و التكوين بطريقة أحادية من خلال مراكز الدعم الجهوية " CAR" ،حيث أظهرت أنها محدودة بالمقارنة مع الإحتياجات و القدرات الموجودة كما أن تطوير البنية التحتية الحالية لمراكز الدعم إلى شبكة أكثر اتساعا بإدخال معاهد التكوين الخاصة في التسيير و الجمعيات المهنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و مكاتب الإستشارة الخاصة بإدارة الأعمال و مستشارين و مكونين مستقلين .

المطلب الثالث : برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات .

1 -نشأتها :

في إطار المشروع الأورومتوسطي (Euromids) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوربية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات ، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أورومتوسطية للتعاون و معالجة المعلومات (Unbourse deSous Traitance)، ضمن إطار التعاون الأورومتوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص توفير و تبادل المعطيات ذات الطابع الإقتصادي ، في شكل تدعيم التعاون الإقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ، هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الأنترنت يحتوي على جميع المعلومات الإقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة و

[128]- نوري منير ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص : 878.

4 المتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ، وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني

(شرق ، غرب ، جنوب ، وسط) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب إتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر و اللجنة الأوربية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج

و قد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90-31 الصادر في 4 ديسمبر 1990 ،تمثل بورصات معالجة المعطيات و التعاون (BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات و مؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي إذن جمعية ذات غرض غير ربحي ، و تتكون من مؤسسات عمومية و خاصة بالإضافة إلى دعم السلطات العامة و مساهمة الهيئات المختصة بأشكالها المختلفة .

تغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية ؛ صناعة الحديد و استخراج المعادن ، الميكانيك الكهرباء و الإلكترونيات ، صناعة البلاستيك و المطاط ، صناعة النسيج و الجلود .

و تجد البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية و الصناعية و بنك معلومات ، و هي بمثابة وسيلة تنظيم عروض و طلبات المناولة و المنتجات و هي زيادة على ذلك وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء[129] .

2 مهامها و استعمالها :

تقوم هذه البورصة بإحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة ، و إجراء العلاقات بين عروض و طلبات المناولة و الإشتراك على المستوى الوطني و الدولي،و تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا والتي سيتم إنشاؤها ،

[129]- نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص 213 .

و تكوين بنك للمعلومات الإقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعلام و توجيه و تزويد المؤسسات عن طريق تقديم النصائح و المعلومة اللازمة ، تنظيم و تنشيط اللقاءات و المؤتمرات حول موضوع المناولة ، إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض و الصالونات .

و يتم كل ذلك عن طريق إنضمام المؤسسات و المنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية، كما تضع البورصة فرقا متعددة الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار و ذلك عن طريق : الهاتف ، الفاكس و الأنترنت ، المراسلة وزيارة البورصة ، نداء أحد المهندسين المنشطين بالبورصة من أجل زيارة المؤسسات ، استغلال بنك المعلومات و رصيد البورصة الوثائقي[130] .

3 -أهدافها :

تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تجاوز مشاكلها و الراجعة أساسا إلى الحجم الصغير الذي يميزها،و انطلاقا من هذا الهدف تعتبر بمثابة المكمل لنشاط المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة خاصة على المستوى النوعي ، بتمكين هذه الأخيرة من خلق تسيير تكنولوجي عال بتكاليف مسيطر عليها و بالتالي يمكن تحملها و بهذا يمكن اعتبارها بمثابة البديل الذي بإمكانه تحقيق مستوى مجال نشاط أكثر فعالية في مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بهذا ينبغي على مختلف البورصات أن تكون علاقات تعاون فعالة بينها بهدف تكوين قوة وطنية تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل معظم المشاكل التي تواجهها .

و في إطار التعاون التقني الجزائري الإسباني فقد أبرم اتفاق لتكوين تقنيين و إطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الجلود ، و هذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج و

[130]- نوري منير ، مرجع سابق ، ص : 879.

التسيير الجديدة و المعمول بها في هذا البلد ، و هذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية و أخرى تطبيقية تجري بعين المكان[131].

المطلب الرابع : برامج دعم أخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بالإضافة إلى البرامج السابقة ، برزت في الجزائر عدة برامج تهدف إلى دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من أبرزها ما يلي :

أولا : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) .

شكل هذا البرنامج وسيلة و أداة تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة و القيام باستثمارات متنوعة،و قد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافا ماليا قدره ملياري دج (على امتداد ثلاث سنوات) لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، إضافة إلى غلاف مالي بقيمة ملياري دج (لمدة 3 سنوات) خاص بتمويل إصلاح عصرنة المناطق الصناعية و مناطق النشاط،و قد استفادت من عملية الإصلاح 39 منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 12 مليار دج .

و يتضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي بعض السياسات المرافقة ، الهدف منها هو تحسين محيط المؤسسات و توفير شروط إنتاج فعال للإستثمارات التي شرع فيها،و يؤكد البرنامج على ضرورة تطبيق بعض الإصلاحات العاجلة يمكن إيجازها فيما يلي [132] :

أ -ضرورة حماية بعض الفروع و ذلك من خلال سلسلتين من الإجراءات :

- الشروع في تدابير إلغاء الرسم النوعي الإضافي و القيمة المحددة إداريا للسلع التي لا تنافس منافسة كبيرة الإنتاج المحلي .
- منع تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها و استغلالها محليا (الجلود و البقايا الحديدية و الفلين) .

---

[131]- نوري منير ، مرجع سابق ، ص : 879.

[132]- بريبش السعيد ، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، سطيف ، 29-30 أكتوبر 2001 ، ص : 4.

ب **الإقتطاعات الإجبارية :** من المفضل تخفيض الرسم على النشاط المهني(TAP) و الدفع الجزافي(VF) و تحويل المنح العائلية تدريجيا نحو صندوق الضمان الإجتماعي .

ت **دعم قدرات استغلال المؤسسات :** تطبيق إجراءات تنظيمية خاصة بتحديد أسعار الطاقة و الماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة ، الأمر الذي سيسمح لها بتحسين وضعيتها المالية المتأزمة .

أما فيما يخص دعم البنوك للPME/PBE ، بلغت الموارد المالية التي خصصتها البنوك 1748.3 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2001 منها 374.9 مليار دج منحها الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط(CNEP) بنسبة 21.4% من إجمالي الموارد المجمعة ، و قد بلغت قيمة الإلتزامات لفائدة القطاع الخاص 260 مليار دج حتى ديسمبر 2000 بالنسبة للبنوك الوطنية الستة ، كما عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة نمو بلغت 32% ما بين سنتي (1998–2000).

و في هذا الصدد لابد أن نشير إلى العدد الهائل من ملفات القروض لدى البنوك و التي تواجه صعوبات التسيير الداخلي و عدم التحكم في التسيير المالي وو نقص أجهزة الإعلام الآلي و تحليل الأخطار بدقة،جعلت البنوك عاجزة عن تلبية الطلبات التي يقدمها المتعاملون الخواص بالسرعة اللازمة ، كما عرفت الأعباء الجبائية التي تتحملها المؤسسات و هي الرسم على النشاط المهني (TAP) و الدفع الجزافي (VF) انخفاضا محسوسا حيث انتقل TAP من 2.55%إلى 2% (قانون المالية 2001) ، و كذلك الدفع الجزافي VF من 6% إلى 5% في إطار نفس القانون و إلى 4% (قانون المالية 2002) . كما تم مراجعة حقوق التسجيل التي تفرض على عقود الشركات و التي انخفضت إلى 0.5% عندما لا يتجاوز المبلغ 300000 دج (قانون المالية 2002) . كما اتخذت عدة إجراءات تتعلق بفرض الضريبة على السلع و الخدمات حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعا من حيث العدد و النسب : فقد انتقل فرض الضريبة في مجال TVA للسلع و الخدمات من 4 معدلات في 1992

ثم إلى 3 معدلات سنة 1995 (إلغاء الزيادة بـــ 40%) و أخيرا إلى معدلين منذ أول جانفي 2001 . كما انتقلت نسبة الضريبة من 25% سنة 1991 إلى 17% منذ جانفي 2001.

و هكذا تطور النظام الجبائي نسبيا و تحسن حتى لا يصبح عائقا لإنعاش النشاط الإقتصادي ، و لكن مقابل ذلك خسرت الخزينة العمومية نتيجة خفض الأعباء الجبائية 120 مليار دج.

ثانيا : بروتوكول إتفاق لترقية الوساطة المالية المشتركة .

تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في 2001/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك العمومية : BEA,BNA,BADR,CPA, BDL إلتزم فيه مسؤولو البنوك الموقعة بالعمل أكثر للإنفتاح على محيط 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة ، و سيعمل طرفا الإتفاق على [133] :

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك العمومية الخمسة ، و هذا طبقا لقواعد الحيطة المحددة من طرف بنك الجزائر .
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة ، ذات القدرة الكبيرة على النمو و القدرة على امتصاص البطالة .
- تفعيل توظيف خطوط القروض الجارية عبر برنامج إتصال مباشروفعال .
- تطوير منهجية موحدة و تشاورية ، و ذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية و الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لبحث و تعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين .
- مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة .

[133]- بريبش السعيد ، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق ص : 5.

- وضع برامج تكوينية اتجاه مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية .
- وضع في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقاييس و شروط تقديم ملفات القرض .
- المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أجل تنظيمهم في شكل " نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية الخمسة .

ثالثا : برنامج الأمم المتحدة .

في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD و بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI ، استفادت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2000 من مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي و الذي وجه للنشاطات الخاصة بالمحيط الصناعي و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اقتناء آلات جديدة للإستثمار[134] .

و قد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء صندوق وطني للتنافسية الصناعية حسب ما جاء في قانون المالية لعام 2000 و قد تم توجيه هذا الصندوق إلى[135] :

- تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعية و الخدمية التي تباشر نشاطات التأهيل .
- تمويل العمليات الموجهة لتغيير محيط المؤسسات الصناعية إلى جانب تمويل عمليات البحث العلمي و الخدمات التكنولوجية و التقنية و عمليات إصلاح المناطق الصناعية ....إلخ .

رابعا : برنامج التأهيل الصناعي[136].

1- ONUDI (2006), « Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie », Vienne.

[135]– هامل هواري ، آليات دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري،ص 133.

3- بلحاج فراجي، الوظيفة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل إعادة التأهيل: واقـــع و أفـــــاق،مذكرة ماجستير،جامعة وهران،ص 122 ،سنة 2006 .

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية ، العمومية و الخاصة لترقية التنافسية الصناعية و ذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و تهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية ، مصرفية ، إدارية ، جبائية ، إجتماعية ، ....إلخ)

تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية و خاصة و قد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة .

و لتطبيق و متابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية ، يترأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي و تتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى .أما فيما يتعلق بالجانب المالي ، فلقد تم إنشاء " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " لتمويل مخططات التأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها و يضع البرنامج الشروط التالية للإستفادة من التأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- أن تكون المؤسسة جزائرية .
- أن تنتمي إلى قطاع الناتج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة .
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري .
- أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة .
- أن تحقق نتيجة إستغلال موجبة .
- أنها تمارس نشاطها منذ ثلاث سنوات على الأقل .

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة و على مستوى المحيط المباشر لها [137] ،و على المؤسسات التي ترغب في الإستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل،أن تقوم بإجراء تشخيص إستراتيجي و إعداد مخطط

1- Lamiri A. (2003), « La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes», Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02,p36, ESC Alger.

تأهيل لها و ذلك بالإستعانة بمكاتب الدراسات و المستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية و يتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كذلك الخاصة بالجانب المالي ، التقني ، التسويقي ....إلخ[138] .

و قد تم حتى نهاية أكتوبر 2004 إختيار 191 مؤسسة وفق المعايير المحددة للإستفادة من عملية التأهيل و بالتالي الإستفادة من مساعدة " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " ، و هذا على مستوى المرحلة الأولى و المتمثلة في إجراء التشخيص الإستراتيجي ، منها 64 مؤسسة ستستفيد من مساعدات الصندوق لإنجاز الإستثمارات حسب ما جاء في مخططات تأهيلها[139].

خامسا : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع[140] ، وفقا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تنص على أنه "في إطار تأهيل المؤسسة الصغيرة

و المتوسطة قامت الوزارة المكلفة بقطاع الم.ص.م بإعداد برنامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، و هذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية "،يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات و إجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها سواء تلك التابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة

---

[138]– قوريش نصيرة ،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص : 53.

1– بلحاج فراجي، الوظيفة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل إعادة التأهيل: واقـــع و أفـــــاق،مذكرة ماجستير،جامعة وهران،ص 123 ،سنة 2006 . .

2- Lamia Azouaou,Nabil Ali Belouard,la politique de mise à niveau des PME Algérinnes,Colloque International Hammamet Tunisie,21-22 juin2010,p19.

لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط و التي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية ، الجبائية الخدماتية...إلخ[141] .

يمتد البرنامج لفترة 12 سنة أي لغاية سنة 2013 و يشتمل على مرحلتين هما :

- مرحلة التكييف و تمتد إلى 5 سنوات.
- مرحلة الضبط و تمتد على مدى 7 سنوات.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على النمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية ، أي أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة و إنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل و يجب أن تستوفي الشروط التالية[142] :

- أن تكون مؤسسة جزائرية و تنشط منذ سنتين .
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .
- أن تتميز بوضع مالي متوازن .
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها .
- المؤسسات التي تملك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية .

و يتم تطبيق هذا البرنامج بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها :

أ –الصندوق الوطني للتأهيل: يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، و ممثلي غرف التجارة و الحرف الفلاحية و أرباب العمل و النقابات و يكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ب –الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3-Lamiri A. (2003), « La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes», Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02,p37, ESC Alger.

[142]– قوريش نصيرة ، آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق،ص55.

سادسا : برنامج التكوين و الإستشارة (التعاون الجزائري–الألماني) [143].

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي و خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا ، إيطاليا، إسبانيا ، تركيا ، و كندا ، و تسعى وزارتنا في هذا الميدان إلى اكتساب كل الخبرات الضرورية في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من ذلك التعاون الجزائري الألماني ، فقد تم تسخير من الطرف الألماني حوالي 3 ملايين دوتش مارك قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا في مرحلته الثانية ، أما في المرحلة الثالثة فقد قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن زيادة على التكوين و الإستشارة[144].

سابعا : برنامج مشتلات المؤسسات .

جاء في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 الصادر عن المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة مشاتل لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " .

1 -مفهوم مشتلة المؤسسة :

المشتلة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي ، و قد تم إنشاء مشاتل مؤسسات في عدد من الولايات بموجب مراسيم تنفيذية ، يتمثل دورها في مساعدة و دعم إنشاء المؤسسات و ظهور

1– نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص 213 .

144–خثير هواري ، شريط عابد ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة يومي 14-15 ديسمبر2004 ، ص 303:.

المشاريع الجديدة و ذلك بتهيئة ظروف الإستقبال و المرافقة للمؤسسات الجديدة و لحاملي المشاريع و لمدة محددة ،بحيث توفر الإيواء ، الإقامة و تقدم لهم الخدمات العامة المختلفة،

و بالتالي فهي تساهم كهياكل استقبال في التنشيط الإقتصادي في مكان تواجدها ، و فيما يخص الخدمات التي تقدم للمؤسسات فإن المشتلة تضمن الإيواء لحاملي المشاريع و ذلك بوضع محلات تحت تصرفهم تتنوع من حيث المساحة حسب طبيعة المشتلة و احتياجات النشاطات المعنية ، كما تمنح و توفر الإقامة الإدارية و التجارية للمؤسسات الجديدة و منشئي المشاريع ، و تقدم خدمات أخرى مثل إستقبال المراسلات عن طريق الفاكس أو الهاتف ، توزيع و إرسال البريد ، طبع الوثائق و خدمات استهلاك الكهرباء و الغاز ، باللإضافة إلى ذلك تضمن لحاملي المشاريع المقيمين ، المرافقة و المتابعة قبل و بعد إنشاء مؤسساتهم ، و تقدم المساعدة التقنية خلال مرحلة بداية إنشاء المؤسسة[145].

2 -مميزات مشتلات المؤسسات :

- بعد اختيار المؤسسة التي تنظم للمشتلة، تنظم هذه الأخيرة دورات تدريب و تأهيل لمسيريها و العاملين فيها ، و بعد فترة محدودة بعد أن تحقق المؤسسة نتائج إيجابية تخرج من المشتلة لتترك مكانها لدخول مؤسسة أخرى .
- تعتبر المشتلة في حد ذاتها مؤسسة مستقلة لها كيانها القانوني و عادة ما تتلقى الدعم و المساعدة من السلطات المحلية ،مثلا أن تقدم لها محلات للإيجار بثمن زهيد (أو مجانا) على أن يتكفل المؤجر بجميع المصاريف الأخرى للعمل .
- تكون المشتلات على علاقة بمخابر البحث العلمي ، و في هذا الصدد ننبه إلى الدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية منذ حوالي سنتين،إلى جانب مراكز البحث العلمي الأخرى خارج الجامعة التي تلعب دور مهم في تطوير هذه المؤسسات .

[145]– هامل هواري ، آليات دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 14-15 ديسمبر2004 ، ص :132.

يتمثل الهدف الأساسي للمشاتل في ترقية و ترسيخ ثقافة المؤسسة و تنمية مساهمة المقاولين في تطوير مثل هذه البرامج،التي لها آثار إيجابية في تنشيط و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثامنا : التعاون مع البنك العالمي BANQUE MONDIALE .

تم التعاون مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعداد و وضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها

و سيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط [146]، و هدف البرنامج هو الرفع من نوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الإعتماد الإيجاري ، عقد تحويل الفاتورة مع التكوين في الميدان ، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro-Finance مع متعاملين أوربيين[147].

المبحث الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

نظرا للأهمية التي أولتها السلطات العمومية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كان من الضروري العمل على القضاء على كل المشاكل التي تعاني منها و لاسيما التمويلية ، إذ عارضت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية على تقديم مساعدات مالية للشركات الكبرى المنتشرة التي قدرت بحوالي 12 تريليون دج (13.5 مليار أورو) ،

و كلها باءت بالفشل ،و عليه من الأحسن تحويل تلك الأموال إلى تنمية الم.ص.م ،لذلك بادرت الدولة إلى إنشاء العديد من هيئات الدعم للم .ص.م و التي من أهمها :

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)[148] .

---

[146]– نزعي عز الدين،أفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،مذكرة ماجستير ، 2009 ،ص 218 ..

[147]– قوريش نصيرة ،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ، ص : 57.

[148]–بوقوم محمد ، غياط شريف، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 109.

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و لها فروع جهوية و محلية و تضطلع بالمهام التالية :

- تقديم الدعم و الإستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع .
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم .
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا .

و من هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي و المالي و الفني للمستحدثين،كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة مستمرة لضمان الشغل و تحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة ، و ضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى .

و تقدم هذه الوكالة الدعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (1-10 عمال) خاصة بهم وفق شروط منها[149] :

- أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب (1-10) .
- أن لا يكون الشباب أصحاب المؤسسات يشغلون مناصب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم .
- يتراوح سن الشباب أصحاب المؤسسات بين 19 و 35 سنة ، فيما يخص المسير يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة .
- تعهد بخلق منصبي شغل دائمين و إضافيين .

149- ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA ،وكالة بسكرة ، مرجع سابق ،ص :82.

- الحد الأقصى للإستثمار هو 4 ملايين دينار جزائري و من المقرر رفع هذا السقف إلى 10 ملايين دينار جزائري .
- أن يساهم الشباب أصحاب المشاريع في الإستثمار بأموالهم الخاصة حسب مستوى الإستثمار .

1 -التنظيم الداخلي لـــ ANSEJ **:**

طبقا لأحكام المواد 08 ،16 ، 18 من المرسوم التنفيذي رقم 96-196 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 باقتراح من المدير العام يصادق المجلس التوجيهي لوكالة دعم تشغيل الشباب على التنظيم التالي :

1 1 - المديرية العامة : يقوم مدراء الدراسات بتحضير و إعداد ملخصات الملفات الخاصة .

- تكوين خلية الإعلام و الإتصال متصلة مباشر بالمدير العام .

1 2 - مديرية إدارة الوسائل : تتكفل مديرية إدارة الوسائل ب :

- إقتراح و تطبيق سياسة الوكالة في الموارد البشرية .
- تحضير و متابعة تطبيق برامج التجهيز و تنفيذ سير الميزانية .

1 3 - مديرية الدراسات الخاصة بالمشاريع :

هذه المديرية مكلفة بتطبيق إجراءات الدعم لاستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار عملية دعم تشغيل الشباب و هي تحتوي على مديريتين :

- المديرية الفرعية للدراسات .
- المديرية الفرعية لتقييم المشاريع .

1 4 - مديرية متابعة المشاريع : هذه المديرية مكلفة بإنجاز و استغلال مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تطبيق عملية دعم تشغيل الشباب ، تأمين الدعم الضروري للمولين الشباب عند الحاجة ، تأمين متابعة للمشاريع على الصعيد التنظيمي .

1 5 - **مديرية العمليات المالية :** مديرية العمليات المالية تتكفل بمتابعة الإلتزامات و تسييير الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .

1 6 - **مديرية الإدماج المهني :** مكلفة بتحضير و متابعة تطبيق برامج الإدماج المهنية و كذا تنظيم و متابعة نشاطات تكوين خاصة بالتشغيل .

1 7 - **الملحقات الولائية :** من أجل أن تحقق الوكالة مهامها و طبقا لأحكام المرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 تشرف الوكالة على ملحقات جهوية و محلية تتمثل المهمة الأساسية للملحقة في:

- تأمين متابعة و مساعدة الممولين الشباب في علاقتهم مع المؤسسات المصرفية و المالية .
- وضع تحت تصرف الممولين الشباب كل المعلومات الإقتصادية ، التقنية القانونية و المالية الخاصة بنشاطاتهم [150].

1- ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA ،وكالة بسكرة ، مرجع سابق ،ص :83.

المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب[151] :

إن هدف الوكالة هو تخفيض من حدة البطالة في طبقة الشباب و الإستفادة من كفاءاتهم و خبرتهم، ثم ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة ثروة البلاد في مرحلة ثانية .

و حتى يتم ذلك في أحسن الظروف قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم إعانات مالية و جبائية للشباب المقاول،من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة من جهة و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى .

2 - الإمتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف ANSEJ :

تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، و تقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم .

1 -الإعانات : تمنح الوكالة نوعين من الإعانات :

أ -إعانات مالية :

أ-1- القروض بدون فائدة : حيث تمنح الوكالة للمؤسات المصغرة قروضا بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي أو الثلاثي.

[151]- بوهنة علي،بلحاج فراجي ،المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار،مرجع سابق.

أ-2- تخفيض نسبة الفائدة : يكون هذا التخفيض في حالة التمويل الثلاثي،حيث تأخذ الوكالة على عاتقها تسديد نسبة من فوائد القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من البنك ، تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الإئتمانية ،

و يتحمل المستفيد من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض[152] .

إضافة إلى ما سبق تمنح الوكالة امتيازات إضافية للمناطق الخاصة حسب الجدول التالي :

الجدول رقم(4-3):امتيازات للمناطق الخاصة.

المناطق	نسبة التخفيض لمعدل الفائدة	النشاط
خاصة	%90	الزراعة والصيد البحري
	%75	الأنشطة الأخرى
أخرى	%75	الزراعة و الصيد البحري
	%50	الأنشطة الأخرى

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 ، 27 ربيع الثاني 1417.

[152]- محمد الهادي مباركي،المؤسسة المصغرة المفهوم و الدور المرتقب مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 111 ، قسنطينة الجزائر،ص27 ، 1999.

الشكل رقم (4-8) : نسبة التخفيض لمعدل الفائدة.

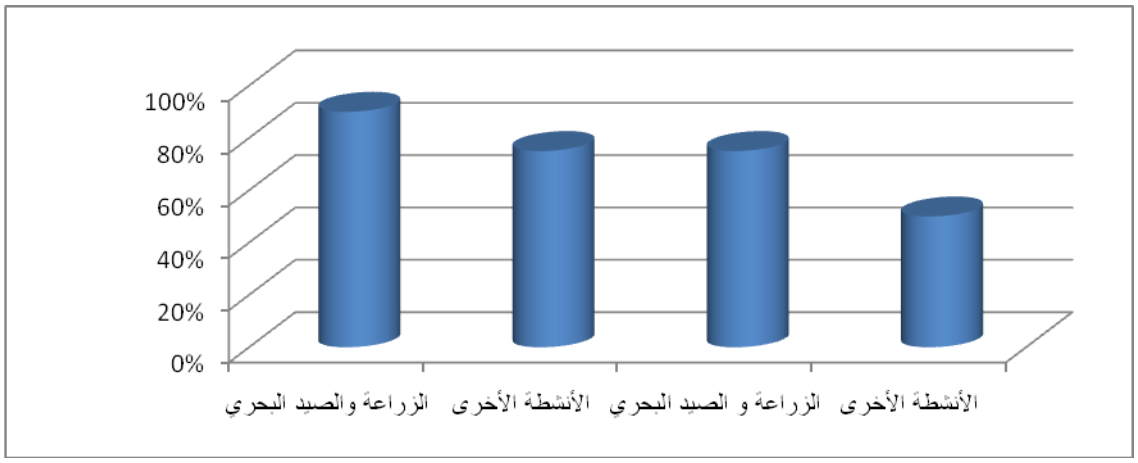

المصدر : من إعداد الباحث من الجدول رم (4-3) .

ب الإعانات الجبائية و شبه الجبائية :

تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية و شبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة و مرحلة الإستغلال.

- **في مرحلة تنفيذ المشروع :**

- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة .
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار .
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8 % على الإكتسابات العقارية .

- **في مرحلة إستغلال المشروع :**

(لمدة ثلاث سنوات ابتداءا من تاريخ إنطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة) :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات(IBS) .
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) .

- الإعفاء الكلي من ضريبة الدفع الجزافي(VF) .
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني(TAP) .
- الإستفادة من المعدل المخفض ب 9% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة المصغرة ، بدلا من 26% المحددة حاليا من قبل الضمان الإجتماعي[153] .

3 - أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ [154] :

تمول المؤسسات المصغرة وفق شكلين :

أ - التمويل الثنائي [155]:

في هذه الصيغة يتشكل الإستثمار أوالتركيبة المالية للإستثمار من :

أ – المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار .

ب – القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الإستثمار .

ت – التركيبة المالية للإستثمار حسب هذه الصيغة الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(4-4): الهيكل المالي للتمويل الثنائي .

	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى الأول : قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000دج	**%75**	**%25**
المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 و 10.000.000 دج	**%80**	**%20**

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،2007 .

[153]– ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA و كالة بسكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 85.

[154]– ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA – و كالة بسكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 86.

[155] – بوهنة علي،بلحاج فراجي ،المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار،مرجع سابق،ص8

ب- التمويل الثلاثي : في هذه الصيغة يتشكل الإستثمار أو التركيبة المالية للإستثمار من :

أ- المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار .

ب- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الإستثمار .

ج- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(4-5): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي .

	المساهمة الشخصية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى الأول : قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000دج	%05	%05	%25	%70	%70
المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 و 10.000.000 دج	%08	%10	%20	%72	%70

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،2007 .

5- علاوة خاصة بالمشاريع ذات الميزة التكنولوجية[156]:

إذا كان المشروع يخص نشاط تقني مبتكر بصفة خاصة ، فالوكالة تضمن لأصحاب المشاريع علاوات تستطيع أن تصل إلى 10% من تكلفة المشروع ،و يتغير مبلغها حسب أهمية المشروع و محتواه التكنولوجي و كذا أثره في الإقتصاد المحلي و الوطني .

إن الإعانات و التمويلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر ضرورية جدا ، خاصة أن المستفيد الأول منها هم الشباب باعتبار مواردهم المالية و المادية محدودة و كذا ضعف خبراتهم في الميادين العملية ، و تهدف هذه الإعانات إلى تشجيع الشباب من أجل إقامة مشاريعهم الخاصة ، و تجسيد أفكارهم في الواقع ، كما تهدف أيضا إلى ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثاني : وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات(APSI) .

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 10-1993 فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، حيث تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض ،و قد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بلإصدار الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار و مناخه و آليات عمله[157].

1- بوهنة علي،بلحاج فراجي ،المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار،مرجع سابق،ص9

[157]- بوقوم محمد ، غياط شريف، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مرجع سبق ذكره ،ص :110.

1 1 -أهداف الوكالة[158] :

- وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات حول المحيط الإقتصادي الوطني و الدولي .
- المشاركة في معظم التظاهرات و المؤتمرات الدولية لتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر .
- تنظيم الزيارات و الندوات للوفود الجزائرية نحو أهم الأسواق المصدرة للإستثمار في العالم .
- السهر على احترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية .
- جمع المعلومات و الإحصاءات حول حركة الإستثمار و نوايا المستثمرين و تحضير النشرات الترويجية و طباعتها و توزيعها .
- القيام بأعمال الإستشارة و التوجيه في عملية إعداد الملفات و البحث عن التمويل و الشركاء .
- مساعدة المستثمر في الحصول على الإمتيازات المتاحة في إنجاز المشاريع حسب طبيعة المشروع و موقعه الجغرافي .
- السهر على الترقية التكنولوجية الإقتصادية و القانونية .
- البحث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية و المالية .

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) .

نظرا لعدم تمكن وكالة ترقية و دعم الإستثمار "APSI" و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ " من تحقيق الأهداف المرجوة منها منذ إنشائها و ذلك لعدة أسباب [159] :

- فيما يتعلق ب " APSI" التي كان من المفروض أن تؤدي دورا بارزا في ترقية PMI/PME لم تتمكن من هذا الدور نظرا لعوامل منها :

---

[158]- بن عزة محمد أمين ، بوطيبة فيصل، يتيم محمد ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إشكاليات التمويل ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، 14-15 ديسمبر 2004 ، جامعة سعيدة ، ص: 173.

[159]- بريبش السعيد ، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص : 7.

- مركزية هيكلها في الجزائر العاصمة دون سواها مما صعب من تدفق المعلومات .
- لم تكن تتدخل لوضع سياسات خاصة ب pmi/pme بل اكتفت بتأدية دور الشباك الوحيد من الناحية الشكلية .
- سيادة البيروقراطية و الرشوة و المحسوبية في إعطاء تصاريح المشاريع .
- غياب الضمير المهني عند بعض المسؤولين و عدم الصرامة في العمل .

- أما فيما يتعلق ب ANSEJ و التي كان الغرض منها مساعدة هذه الفئة من الشباب في إنشاء مؤسسات مصغرة و ثم تخفيض معدلات البطالة بإقامة المشاريع و متابعة المستثمر ، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب و ذلك لعدة أسباب منها :

- ضعف تدفق المعلومات الخاصة بغرض النشاط .
- إصرار البنوك على ضمان القروض .
- إهمال فئة عريضة ممن وجه لها هذا النشاط من الناحية الإعلامية داخل الجامعات و المراكز و المعاهد العليا ، إضافة إلى عوامل أخرى .

و عموما ما لم تتمكن الوكالتين السابقتين بالذكر من تحقيق أهدافها بسبب غياب السياسة الواضحة و نقص الصرامة في العمل و ضعف الفعالية و البيروقراطية ، الأمر الذي أدى إلى بروز الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " ANDI " و التي تضم مهام و وسائل كل من "ANSEJ" و " APSI " و هذا بهدف تركيز الجهود لترقية الإستثمار في إطار هيكل موحد ،

و تستفيد هذه الوكالة من جميع الوسائل و الخبرات المكتسبة للوكالتين السابقتين .

و تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء أكانوا وطنيين أو أجانب و تمكينهم من تنفيذ مشاريعهم و ضمان متابعة و ترقية الإستثمارات و ذلك من خلال القيام بالمهام التالية[160] :

[160]- بريبش السعيد ، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص : 8.

- الإستقبال و تمكين المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم .
- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الإستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية .
- تسيير آليات تشجيع الإستثمارو ذلك من خلال منح إمتيازات ضريبية و شبه ضريبية و جمركية.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار .
- تسيير الحافظة المالية و العقارية .

و تتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم ممثلي :

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .
- ممثلين عن البيئة و العمران .
- إدارة الجمارك.
- مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري CNRC .
- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي .
- مصلحة إيرادات الضرائب .
- مصلحة إيرادات الخزينة .
- الكشف الرسمي للإعلان " الإشهار القانوني (BOAL) " .

1 1 – المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لعل من أبرز الأهداف للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين و ذلك عن طريق :

أ - الإعانات[161] **:**

يستفيد مؤسسي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تطوير الإستثمار من :

أ-1- إعانات مالية : و هي عبارة عن قروض بدون فائدة تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عن طريق صندوق دعم الإستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أ-2- الإعانات الجبائية : تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إعانات جبائية و شبه جبائية و ذلك وفقا لنص المادة 09 من الأمر المتعلق بتطوير الإستثمار 2001 هذه الإمتيازات تمنح لتشجيع المستثمرين و تحسين الوضعية المالية للمؤسسات ، و تقدم هذه الإعانات على مرحلتين :

أ-2-1- مرحلة تأسيس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- الإعفاء من دفع الرسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني .
- الإعفاء من حقوق التسجيل .
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .

أ-2-2- مرحلة إنطلاق المشروع :

بدءا من إنطلاق المشروع و لفترة تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات تستفيد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من عدة مزايا :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي .

[161]- أحمد مجدل ، اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الإلكترونية ،مرجع سبق ذكره ص : 54.

- الإعفاء من الدفع الجزافي .

أ-3- الإعانات الممنوحة للمناطق الخاصة :

إضافة إلى الإعانات الجبائية و شبه الجبائية فإن المناطق الخاصة تستفيد من مزايا خاصة كما نصت المادة 11 من الأمر المتعلق بالإستثمار و هي مرحلتين :

أ-3-1- مرحلة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال و هذه النسبة تقدر ب 0.2% .
- تتكلف الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف و الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار و ذلك بعد تقييم من طرف الوكالة .
- الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون السلع و الخدمات موجهة لإنجاز المشروع تخضع لضريبة الرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

أ-3-2- مرحلة الإستغلال :

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من :

- الضريبة على أرباح الشركات IBS .
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.
- الإعفاء من الدخل الجزافي VF.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

المطلب الرابع : هيئات دعم أخرى .

1 -الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة في الجزائر (CNAC) بصفته شركة لرأس المال المخاطر[162]:

يعمل الصندوق المنشأ أيضا سنة 1994 بناءا على المرسوم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06 بالإضافة على مهامه الأصلية، و طبقا لجهازه التشريعي على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية،و من أجل تحقيق هذه الغاية قامت بمتابعة المؤسسات التي تواجه صعوبات و هذا بتطوير نظام ذو طابع إقتصادي أساسا لتمكينهم من الإستمرار في مزاولة النشاط الإقتصادي ، و هذا من خلال تقديم المساعدة لهم ، حيث ينص الجهاز التشريعي للتأمين عن البطالة على مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات .

و بالفعل فقد انطلقت العملية في جويلية من سنة 2000 بموجب قرار من مجلس الإدارة،

و انطلق في تشخيص المؤسسات المواجهة لخطر الحل و التصفية ،من خلال إجراء فحص للكشف عن طبيعة المرض و أسبابه انطلاقا من الأعراض المسجلة على المريض،و يمكن تطبيقه على المؤسسة السليمة بهدف تحسين مستوى أدائها غير أنه يصبح ضرورة بالنسبة للمؤسسة التي تواجه صعوبات

[162]- روينة عبد السميع ، حجازي اسماعيل ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في طريق شركات رأسمال المخاطر الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص : 316.

للكشف عن نقاط قوتها و ضعفها و هو تقييم لوضعية موجودة أو حكم مبنى على حالة ما أو على مجموعة من الظروف .

و التشخيص هو فحص كامل للمؤسسة من خلال نظرتها الإستراتيجية ، تحليل مختلف وظائفها من خلال دراسة كل وظيفة و علاقتها بمحيطها التنظيمي و الإستفادة من المعلومات و قواعد التسيير و التبادل الدوري مع أنظمة معلوماتية خارج المؤسسة .

قد اعتمد طرقا للمساعدة منها :

- تقديم حصص المساعدة لرأس المال توجه لجوانب محددة .
- المشاركة في رأس مال المؤسسة، و هي مشاركة مؤقتة تنتهي بمجرد تحقيق المؤسسة لمستوى من التسيير الذي يضمن بقاء المؤسسة و الحفاظ على مناصب الشغل و توفير مناصب جديدة و هو ما يعني أن هذا الصندوق يلعب دور شركة رأس مال مخاطر .

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويله للمؤسسات التي تواجه صعوبات إنما هو يعتمد صيغة رأس مال المخاطر ، فإذا تعرضت هذه المؤسسات التي تتلقى المساعدة إلى خسارة فإن الصندوق بطبيعة الحال يتحمل الخسائر ، أما إذا تم إنقاذ المؤسسة و تحقيقها لأرباح فإن الصندوق يكتفي فقط باسترجاع جزء من رأس ماله المخاطر به و الذي لا يتجاوز في أحسن الحالات 40% ،(أما 60% الباقية تخصص لإجراء دراسات التشخيص و الصندوق لا يسترجعها سواءا حققت المؤسسة ربحا أو خسارة)،فما بالك بالعائد الذي من أجله وجد هذا النوع من الشركات ؟ انه خلل في تطبيق الصندوق لأسلوب رأس المال المخاطر ، فهو بهذا الشكل يعرض المليارات من الدينارات المتأتية من اشتراكات الأجراء التي تمثل مورده الأساسي،غير أن نجاح الصندوق في التطبيق السليم و الدقيق لأسلوب رأس المال المخاطر من شأنه فتح المجال أمام رؤوس أموال الخواص لخوض الغمار لتأسيس

شركات رأس مال مخاطر من شأنها توفير تعدد لمصادر التمويل و من ثم إنشاء مشاريع صغيرة و متوسطة لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية .

2 -مراكز التسهيل و المحاضن :

إن تزايد أعداد العاطلين عن العمل خاصة من خريجي الجامعات و المعاهد العليا ، دفع بالدول إلى التفكير الجدي في خلق فرص عمل جديدة لهذه الطبقات،و إن كانت الأولوية في هذا المجال قد أسندت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،فيجب الأخذ بالأساليب و المستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها تعميق فكر العمل الحر و مساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و من ضمن هذه الأساليب نجد مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال التي يمكن أن تسهم في التغلب على العديد من العقبات ، كونها تمكن من الحصول على العديد من الميزات التكنولوجية ، طرق التدريب الجديدة ، المعلومات حول الأسواق الجديدة ، طرق التمويلو غيرها[163].

2 -1 - مراكز التسهيل[164] :

أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء العديد من مراكز التسهيل ، التي تعتبر مراكز هيئات و استقبال و توجيه و مرافقة لحاملي المشاريع و منشئي المؤسسات و المقاولين ،و تبقى فضاء للإعلام و المساعدة لمختلف المهن و النشاطات ، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة التي طالما افتقدها إقتصادنا الوطني عبر مختلف مراحل تطوره ، إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال المستثمرين ، المقاولين و الإدارات المركزية أو المحلية و كل من الأقطاب التكنولوجية و المالية .

تسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها ، إلى ما يلي :

---

163 – بوزيان محمد ، زياني الطاهر ، تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي : الفرص الجديدة لتطوير الكفاءات مجلة الإقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان ، عدد : مارس 2004 ،ص: 189.

164 – مازري عبد الحفيظ ، أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ص :32

- تلبية احتياجات منشئي المؤسسات أو المقاولين من خلال الإعتماد على نظام الشبابيك .
- دعم و مرافقة الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .
- تطوير التكنولوجيا الجديدة و تثمين البث و الكفاءات .
- المساهمة في توجيه المؤسسات نحو إدماج أكبر في الإقتصاد الوطني و العالمي و ذلك من خلال توفير دراسات إستراتيجية و تنظيمية حول الأسواق المحلية و الدولية .

2 2 - حاضنات الأعمال[165] :

يمكن تعريف الحاضنات على أنها بيئة إطار متكامل من المكان و التجهيزات و الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الإستشارة ،مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المنشآت الجديدة الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث و التطوير،و رعاية و دعم هذه المنشآت لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب)،بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة و يوفر لهذه المنشآت فرصا أكبر للنجاح ، و ذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض ، و يمكن حصر وظائف الحاضنات في ثلاثة وظائف أساسية :

- تسيير العقارات .
- تقديم الخدمات لمستحدث المؤسسات الجدد (الإستشارات و الخدمات في الميدان القانوني و المحاسبي و المالي ، ...إلخ) .
- فحص قدرات المؤسسات من خلال دراسة نقاط قوتها و ضعفها و إرشادها إلى الإستراتيجية المناسبة .

وعموما فإن أهداف الحاضنات تتمثل فيما يلي :

- مساعدة الشباب من خريجي الجامعات و المعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم و مشاريعهم الخاصة.

[165] -مازري عبد الحفيظ ، أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ص:33.

- مساعدة الباحثين الشباب على الإستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها (مشاريع التخرج) من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة العمل التطبيقي العملي .
- توفير الدعم و التمويل و الخدمات الإرشادية و التسهيلات لمنتسبيها .
- تقليص الخطر و أسباب الفشل للمشروعات .
- إرساء ثقافة تقاسم الأخطار و العمل الجماعي و العمل في شكل شبكات و اقتسام المعلومات .
- مساعدة رواد الأعمال على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في مراحل الإقلاع .

3 -صندوق ضمان القروض[166] :

لقد تم تطبيق ميكانيزم ضمان القروض أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1934 ، بعدها في ألماني ثم في اليابان عام 1937 ، ثم انتقل بسرعة إلى معظم دول العالم المتقدم و النامي على السواء .

أما في الجزائر فقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 ، و يعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي يديره مدير عام ، و يسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي الوزارات و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة .

3 1 - خصائص نظام ضمان القروض :

يخدم هذا الصندوق السياسة العامة للحكومة على اعتبار أن مخصصاته تتكون من مساهمات الدولة،و يقدم الصندوق المساعدات للمؤسسات التي استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية ، لكن لا تمتلك ضمانات أو تملك ضمانات غير كافية ، يمكن أن تصل نسبة ضمان القروض إلى 70% و يتم تحديدها

[166] – CPA- – ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 97.

من طرف مجلس الإدارة للصندوق ، و يقدم الدعم للمؤسسات المنخرطة فيه و التي تدفع العلاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض خلال كل فترة الإقتراض .

3 2 - ميكانيزم نظام صندوق ضمان القروض :

يمكن تلخيص ميكانيزم عمل الصندوق كما يلي :

- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطلب القرض من البنك .
- تطلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الصندوق ضمان القرض البنكي .
- يقدم الصندوق شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تدفع المؤسسة العلاوة السنوية خلال مدة القرض .
- في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد قيمة القرض يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها .

4 -بورصات المناولة و الشراكة[167]:

تعتبر بورصات المناولة و الشراكة عنصرا أساسيا في التنمية الإقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية الذي تولده و تحسين النوعية الذي تضمنه،و هما مطلبان مهمان ينبغي التكفل بهما بصفة مستعجلة ، و يمكن للجزائر من خلال تشجيع هذا النوع من البورصات أن تحصل على المزايا التالية :

- إكتساب فنيات التنظيم الحديثة .
- إكتساب التكنولوجيا و معايير الجودة .
- توسيع السوق الداخلية إلى فروع إنتاجية جديدة .
- الرفع من مستوى التشغيل من خلال الفروع الجديدة .

5 -وكالة التنمية الإجتماعية[168] (ADS) :

[167]– مازري عبد الحفيظ ، أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ص:31.

التي أنشأت عام 1994،و ساهمت ببرنامج الأشغال ذات المنفعة العامة ، و التي توفر مناصب عمل مؤقتة في ورشات البلديات ، و تحدد الإستفادة من هذا البرنامج بشخص واحد من كل عائلة ،بدأ هذا النشاط منذ عام 1998 ، و هو برنامج ذو عقود ما قبل التشغيل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19–35 سنة ، فهي عقود عمل أولية (CPE) تخص طالبي العمل لأول مرة من ذوي المستويات التعليمية العالية ، و ذلك لاكتساب خبرة مهنية تتراوح بين 12 و 18 شهر ، تسمح بالإندماج مستقبلا في الحياة الإقتصادية و عالم الشغل،ففي نهاية عام 2000 قامت بإيجاد 35344 فرصة عمل لخريجي الجامعات .

6 -وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[169] :

يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات ، و دليلا واضحا على أهميتها و مكانتها المميزة في الإقتصاد الوطني ، حيث تسعى هذه الوزارة إلى :

- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تكثيف النسيج الصناعي .
- تقديم الدعم للقطاع .
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل مشاكلها .
- القيام بالإحصائيات و تقديم المعلومات .
- وضع سياسة المتابعة .

---

[168]– بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي17–18 أفريل 2006 ، ص : 360.

169– – ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 98.

نلاحظ أن مهام الوزارة هي مهام تخطيط و توجيه و مراقبة ، ليست لها وظيفة تمويلية ، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل .

7 -لجنة المساعدة من أجل تجديد و ترقية الإستثمار (CALPI)[170]:

تأسست بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15 المتعلقة بكيفيات الضمان و التسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين و هي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في مجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية و دعم الإستثمار (APSI) .

و تستفيد المؤسسة في هذه الحالة من مجموعة من الإمتيازات الجبائية و الجمركية المتعلقة بترقية الإستثمار .

أ –مساعدات في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث سنوات :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية .
- تخفيض نسبة 5 على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية .
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري ابتداءا من تاريخ الحصول عليها .
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على السلع و الخدمات المحلية أو المستوردة .
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

ب مساعدات في مرحلة الإستغلال :

[170]– – ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 96.

الإعفاء لفترة أدناها سنتين أقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني .

8 -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)[171] :

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، و تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفيدين منها و من وظائفها نذكر المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الذي ينص على:

- تقديم القروض بدون فائدة ة ،الإستشارات و الإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر .
- إقامة و توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإستثمارية.

9 -صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ) :

تأسيس سنة 1989 ، و أنشأ في كل ولاية لتمكين الشباب من الحصول على فرص عمل مأجورة بمبادرة محلية ، و دعم تشغيل الشباب الطامح لإنشاء مؤسسات خاصة (إنشاء التعاونيات بين الشباب) ، التي تعتبر من أهم الجهود التي بذلت ، حيث يمول الشباب هذه المشاريع بنسبة 30%،و بالباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب[172]

10 -جهاز الإدماج المهني للشباب :

أنشيء عام 1990 تحت وصاية وزارة العمل و الحماية الإجتماعية ، و هو يركز على التشغيل المؤقت للشباب عن طريق إنشاء الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ، و يهدف إلى تمكين الشباب من

[171]- بوقوم محمد ، غياط شريف، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مرجع سبق ذكره ،ص :110.

[172]- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 360.

أجل إكتساب خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين 03 و 12 شهر لفئة الشباب العاطلين عن العمل[173] .

11 - صندوق رأس المال المخاطر: Fonds de Capital Risque .

تسمى كذلك شركات رأس المال المخاطر ، و في بلدان أخرى شركات رأسمال الإستثمار ، و هي مؤسسات ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية ، إستجابة لاحتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و نتيجة للثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي ، و خاصة صناعة الكمبيوتر و الإلكترونيات و تكنولوجية المعلومات ، ثم انتشرت في الكثير من البلدان الأخرى ، يهدف رأسمال المخاطر التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة،و عليه فرأسمال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو أسواق الدين بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها و لكنها ذات عوائد مرتفعة .

تتدخل شركات رأس مال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أي مرحلة جديدة أو رأسمال شركات رابحة ، أو مرحلة النضج و السيطرة على مؤسسات قائمة ذات أداء ضعيف لتحسينها،و تعتبر شركات رأس المال المخاطر أحد وسائل الدعم المالي و الفني و الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات المخاطر المرتفعة ، و بالمقابل ذات إمكانية النمو و الربحية المرتفعة .

في الجزائر تاسس صندوق رأس المال المخاطر برأس مال قدره 3.5 مليار دينار في سنة 2004 ، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ، حيث سيتم إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، و هذا يستوجب إقامة 2880 صندوق إستثمار ، إذ لجأت المؤسسات

173- بوهنة علي،بلحاج فراجي ،المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار،مرجع سابق،ص10

للتمويل بنسبة 40% من رأس المال الإجتماعي ، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الإستثمار بقيمة 500 مليون دينار و عليه يجب تعبئة موارد رأس المال ب 1440 مليار دينار جزائري .

لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التي لا تستطيع تعبئة الموارد في السوق المالية ، أي الغير مستقرة في البورصة،حيث تتحمل كل المخاطر و تصبح مساهمة فيها لكن دون أن تقوم بالتسيير ، بل تقدم لها المساعدة التقنية

و التسييرية،و بالمقابل تحقق عائدا على شكل فائض عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين .

و منذ سنة 1992 و في إطار تمويل القطاع الخاص ، تم إنشاء شركة رأس المال المخاطر بمشاركة بين المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة Finalep و بنكين عموميين CPA و BDL (60 %) ، و البنك الأوربي للإستثمار BEI(11%)[174].

12-التمويل بالقرض الإيجاري(Leasing) :

هي عملية إيجار قيم منقولة و غير منقولة،و هذا تعويضا للقرض البنكي ، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستئجار ما تحتاجه من منقولات و عقارات من مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري لمدة محددة ، و تدفع مقابل ذلك إيجارات تساوي أو أقل من مدة إهتلاك الشيء المستأجر،و في نهاية مدة الإيجار إما يجدد عقد الإيجار أو يشتري الشيء المستأجر أو يرجع للمؤسسة المؤجرة ،و في هذا المجال تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح الم.ص.م و هي مؤسسة مغرب قرض إيجار الجزائر (MLA) ، و هي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي – أوربي اعتمدها مجلس النقد و القرض في أكتوبر 2005 ، رأسمالها هو 1 مليار دينار بنسبة 50% ، و يتكون من مجموعة من المساهمين :

[174]- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 357.

بنك تونسي خاص " آمان بنك " 25% ، مؤسسة تونسية أخرى" تونس قرض إيجار " 36% ، " صندوق الإستثمار الأوربي " 20% ، " فرع من الوكالة الفرنسية للتنمية" Proparco " 10% ، صندوق رأس المال المخاطر MBEF 5% ، مجموعة CFAO4%، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول 2006 .

استفادت " مغرب قرض إيجار الجزائر " من 10 مليون أورو من البنك الأوربي للإستثمار (BEI)،و عند تشغيله سيكون من أول أعماله تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها، من معدات النقل و الأشغال العمومية ،معدات طبية ،مكاتب ، مخازن .....الخ. تتراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة و غير المنقولة التي تمول بها (MLA) زبائنها بين 3–7 سنوات و هي نهاية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بانتظام،و حسب مسؤولين من (MLA) سوف ترتكز العمليات على قرض الإيجار في الأول لتشمل فيما بعد عقد تحويل الفاتورة لتسيير حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و هي تعمل كذلك على الدخول مستقبلا في بورصة الجزائر عن طريق إصدار السندات في السوق المالي المحلي[175] .

12 -الوكالة الوطنية للعقار الصناعي ANFI:

بعد أن تخلت لجنة الدعم المحلية لترقية الإستثمار CALPI عن الدور المنوط بها و المتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الإستثمارية ، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تلعب دور المضارب و الريوع المالية ، و لهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 و التي ستكون لها فروع على مستوى كل الولايات ، و يتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع تهيئة المناطق الصناعية ، بيع قطع الأراضي و تأجير العمارات ،و تقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام " إنجاز "

[175]– بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 357.

الأعمال و تطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض ، و ستكون هذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث ستسمح لكل الأشخاص الراغبين في الإستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات، و ذلك مثل مكان تواجد العقار " الأرض "، مساحته ، أسعار قطع الأراضي ، كما سيتم نشر و إيصال هذه المعلومات

و جعلها في متناول المستثمرين ، و ذلك بإنشاء بنك للمعلومات على المستوى الوطني ، و تعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI [176].

176– بريبش السعيد ، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص : 8.

13-الوكالة الفرنسية للتنمية AFD :

الوكالة موجودة في الجزائر منذ 1967 و لم تقم إلا بالبروتوكولات بين الحكومات ، لكن منذ 1992 أصبح تدخل الوكالة من خلال مواردها و إجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام ، وكذا القطاع الخاص من خلال فرعها Proparco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة ، ففي سنة 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح CPA وجه لتمويل استثمارات توسيع و تجديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية ،

و في نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح ل CPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003 و هو في مرحلة استعماله ، و حاليا يعمل على مضاعفة و تنويع بعض الخدمات المالية كالإعتماد على القرض الإيجاري ، عقد تحويل الفاتورة . أما فيما يخص Proparco فقد بدأ تمويله للقطاع الخاص ابتداءا من سنة 2003 بمساهمة في الأموال الخاصة بمقدار 1 مليار أورو في مؤسسة مالية خاصة بالإعتماد الإيجاري ، و قرض 20 مليون أورو لمتعامل خاص للهواتف النقالة[177].

14 -منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI [178] :

تأسست في سنة 1967 في فينا لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة ، بحيث هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة ،

و التنافسية،و إدماج و نمو الصناعات و المؤسسات في إطار مراحل التحرير و الإنفتاح الإقتصادي .

بدأت ONUDI العمل في الجزائر سنة 1999 ، ضمن برنامج تطوير التنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية ،الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة و صناعات صغيرة و

[177]- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 358.

2- بلحاج فراجي، الوظيفة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل إعادة التأهيل: واقـــع و أفـــــاق،مرجع سابق ،ص 72 .

متوسطة (PMI/PME) ،كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعة الغذائية، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج و اختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع[179].

13 - البنك الإسلامي للتنمية (BID) Banque Islamique de Développement :

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي ، هدفه دعم التنمية الإقتصادية و التقدم الإجتماعي للدول الأعضاء ، و بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975 ، و يتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية :

- فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية ، و لدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة العولمة و تحديات المنافسة .
- إحداث محاضن أو مشاتل نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تكوير التعاون مع الدول الأعضاء للإستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا ، إندونيسيا ، تركيا .

و قد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9.9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر ، حيث إحدى الإتفاقيتين تنص على تقديم قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،للمساهمة في دراسة و تنفيذ نظام جديد للمعلومات الإقتصادية ، و ذلك بهدف دعم

و تعزيز قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى و تطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة ، و سيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح[180].

[179]– بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 358.

لمبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

لتجاوز العقبات التي تعترض و تحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل الذي يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين ، و قد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذا البرنامج الذي سوف نتعرض إليه من خلال [181]:

المطلب الأول : ماهية و أهداف برنامج إعادة التأهيل[182] .

1 -تعريف برنامج إعادة التأهيل : لقد عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995،بأنه مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية و التي هي في مرحلة الإنتقال من أجل تسهيل انضمامها إلى الإقتصاد الدولي الجديد الذي يمتاز بالعولمة .

و في تعريف آخر " إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف إقتصادي و مالي على المستوى الدولي " .

---

[180]– بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة مرجع سبق ذكره ، ص: 358.

2– بلحاج فراجي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق ،الملتقى الوطني الرابع،مرجع سبق ذكره ،ص 11 .

– بلحاج فراجي، الوظيفة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل إعادة التأهيل: واقـــع 3 و أفـــــاق،مرجع سابق ،ص 76 .

إن إعادة التأهيل هي بمثابة مرحلة انتقال من مستوى إلى مستوى آخر من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة حتى يمكنها الإندماج في المستوى المالي و التكيف مع العولمة الإنتاجية الإستثمارية و التسويقية[183].

و يمكن تعريف التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق .

و إن التأهيل يحوي مجموعة من العمليات ذات الطابع التكنولوجي ، التقني ، و التسييري يهدف إلى الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها و الأجنبية ، أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأرباح[184].

2 -**أهداف برنامج التأهيل :** ترمي الدولة و من خلالها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمل على نجاح عملية التأهيل و الدليل على ذلك وضع برنامج حيز التنفيذ يهتم بإعداد و وضع و مراقبة سير التأهيل و تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي[185] :

- تحسين تنافسية المؤسسات عن طريق الخضوع لمعايير الجودة و تحسين نوعية المنتجات ، لابد أيضا من الإعتماد على إدارة مسؤولة (إدخال مفهوم ثقافة المؤسسة) .
- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق المحلي و إدماجها في السوق العالمي .
- خلق مناصب عمل جديدة : إن البرنامج يهدف إلى الإحتفاظ بالعمالة و أيضا العمل على تحسينها و خلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة .

يهدف التاهيل إلى ترقية المؤسسات و تطويرها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة،

183– **بن سعيد محمد** ، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 14–15 ديسمبر 2004 ، ص : 34.

184– ربحي كريمة ، عروي رتيبة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 724.

185– بلحاج فراجي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق ،الملتقى الوطني الرابع،مرجع سبق ذكره ،ص 12 ..

و عليه لابد من :

- أخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي أي التدرج .
- الإلتزام ببرنامج التأهيل .
- الإعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة و مساعدات ملائمة .

المطلب الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة التأهيل[186] .

يشكل موضوع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في برامج التأهيل الموضوعة،لاسيما منذ إقامة مشروع إتفاق الشراكة الأورومتوسطي و المفاوضات المتقدمة و الجادة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

فإذا لاحظنا أن الصناعة الجزائرية التي تعمل بأقل من نصف طاقتها المتاحة لا تساهم إلا ب 10 % من الناتج الداخلي الخام ، ندرك جيدا أن أداة الإنتاج الجزائري تبقى صالحة نسبيا ، فهي غير كافية للاستجابة لتحقيق مردودية معقولة في سباق تسوده منافسة لا ترحم .

و عليه فإن عملية إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية العمومية و الخاصة ، و بإشراف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة ، و هو برنامج يمتد على مدى 9 سنوات (2000-2008) و يشمل عصرنة المؤسسة و محيطها في آن واحد ليضع بذلك حدا لسياسات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي أثبتت واقع الساحة الإقتصادية الجزائرية .

و يعتمد البرنامج الذي يشمل 650 مؤسسة و يتطلب تمويلا بمئات الملايين من الدولارات على أنظمة الإنتاج في المؤسسة الجزائرية و تكوين إطاراتها تكوينا علميا يواكب متطلبات التغيير الحديث و مساعدتها في الحصول على المعلومات و الإستشارة و حثها على اعتماد المقاييس

1- بلحاج فراجي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق ،الملتقى الوطني الرابع،مرجع سبق ذكره ،ص 13 .

و المعايير الدولية و تسهيل تعاملها مع محيط خارجي مؤهل يعمل بدوره على تشجيع تطور هذه المؤسسات،و في إطار تحديد معايير إستفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التأهيل قصد الإستفادة من صندوق تحسين التنافسية الصناعية ، فإن هذه المعايير قد تمدد أكثر الفارق بين المؤسسات الناجعة و المؤسسات التي تعاني من عدة مشاكل بسبب تداخلات متعددة منها المدخلات ، التوزيع ، النقل ،و التأثيرات الخارجية إيجابية بالنسبة للبعض و سلبية بالنسبة للبعض الآخر و ينجم عنها على التوالي [187]:

- إنخفاض و ارتفاع في التكاليف .
- المؤسسات الأقل قابلية للإستمرار تجر نحو الإنكماش،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر نجاعة .
- التأخير في التموين و ارتفاع أسعار المدخلات .

أما عن آخر الإحصاءات المتوفرة فإنه من بين 189000 مؤسسة صغيرة و متوسطة فإن نسبة 94% منها تشغل أقل من 9 عمال ، و القليل من المؤسسات العمومية و الخاصة معنية بالتأهيل تشغل عدد من العمال منتظم يفوق 30 أجير لمدة 3 سنوات .

و في إطار المرحلة الثانية لبرنامج التأهيل و الذي يهدف إلى تأهيل 1000 مؤسسة ثم إحصاء 200 طلب إنضمام منها 65 طلبا بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2003. و في نهاية جوان من نفس السنة تم قبول 114 مؤسسة ، 58 مؤسسة عمومية إقتصادية و 56 مؤسسة خاصة ، للإستفادة من صندوق ترقية التنافسية الذي خصص له مبلغ مليار دج ، و تمتد عملية مرافقة التأهيل لفترة 3 سنوات و تعتمد على إنجاز دراسة تشخيصية للإستراتيجية الشاملة و دراسة إستراتيجيات ملائمة تضمن النجاعة و التنافسية و تنفيذ التدابير المادية و غير المادية ،و يراد بالتأهيل توزيع المعرفة على مستوى كل هيكل من أجل مردودية أفضل لعوامل الإنتاج و لرأس المال،و ذلك من خلال الإنسجام بين مختلف الوظائف

[187]– بلحاج فراجي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق ،الملتقى الوطني الرابع،مرجع سبق ذكره ،ص 13 .

التي تساهم في تحقيق إنتاج أوسع و أكبر ،و يقتضي إكتساب مناهج العمل ذات الصلة بإقتصاد السوق و مقاربات و تصورات

و إستراتيجيات تستند إلى معايير التنافس .

و مع مطلع سنة 2004 ، تدعمت البيئة الإستثمارية في الجزائر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأدوات دعم جديدة تمثلت في إنشاء صندوقين لتشجيع الإستثمار الخاص في مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يتكفل الصندوق الأول بضمان المخاطر التي كادت تخافها البنوك من جراء عدم استرداد قروضها و يدعى بصندوق ضمان قروض الإستثمارات ، أما الثاني فيدعى بصندوق رأس المال المخاطر،ويتكفل بإرجاع القروض للبنوك في حالة عدم تمكن أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من إرجاع ديونهم ، و منه عن طريق هذين الصندوقين تتراجع البنوك عن سياسة الإحجام عن تمويل المشاريع الإستثمارية التي كانت تخافها البنوك نظرا لعدم مردودية بعض المشاريع .

إضافة إلى هذا و في إطار إعادة تأهيل هذه المؤسسات من أجل تحسين قدراتها التنافسية في ظل انفتاح الإقتصاد الجزائري، عمدت الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى إنشاء مراكز تقنية

و مشتلات من أجل تحسين المحيط التقني و الإداري لمؤسساتها ، و ذلك عن طريق إشراف هذه المراكز و المشتلات على برامج تكوينية ، إضافة إلى المرافقة التقنية خلال إنشاء هذه المشاريع و كل هذه الإجراءات من أجل تحضير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنافس الدولي خاصة أن الجزائر مقبلة على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة[188] .

[188]– بلخريصات رشيد ، جميل عبد الجليل ، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج التأهيل الصناعي ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات

المطلب الثالث: آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء التحولات الإقتصادية

.

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق هو كيفية تأهيل المؤسسات الإقتصادية خاصة المتوسطة و الصغيرة منها، أي كيف يمكن لهذه الأخيرة مواجهة المنافسة الدولية ؟

.

إن آليات التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الإقتصاد التنافسي ، خاصة في ظل عولمة المبادلات و ترابط العلاقات ، و تباعا لهذا فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة و التسيير و إنما يخص أيضا المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات .

الشكل(4-9): آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

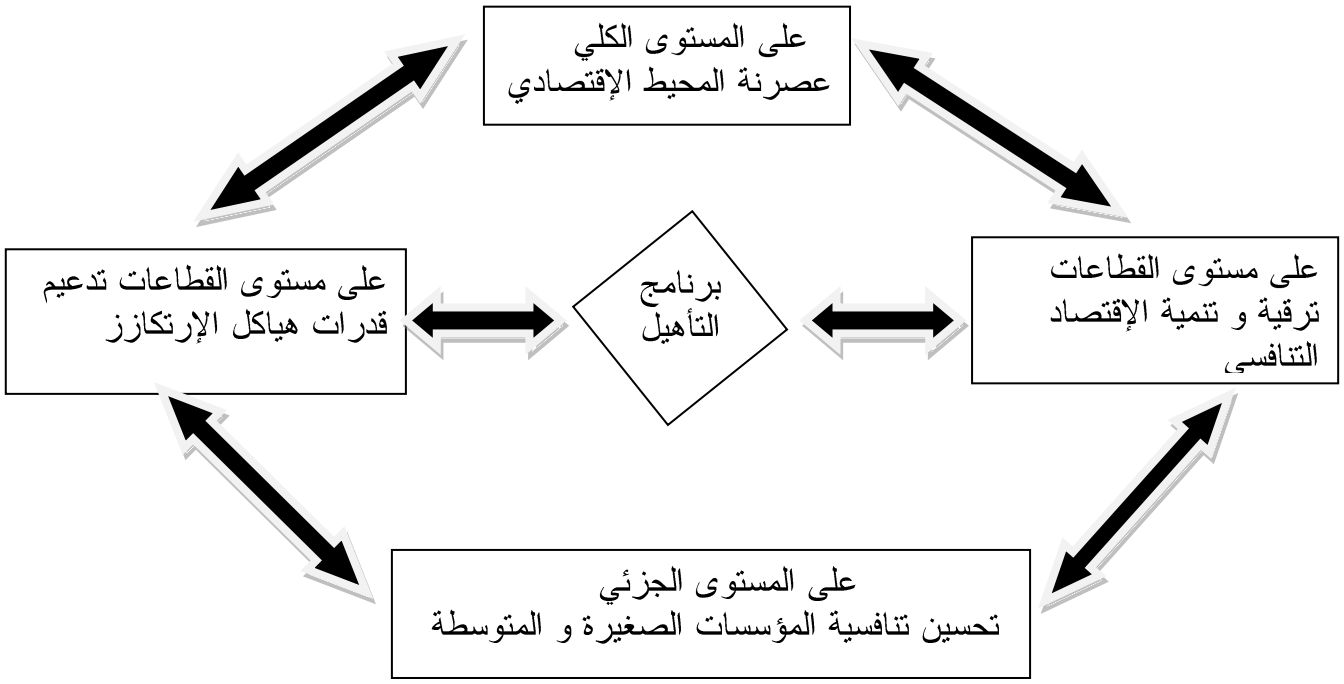

المصدر: بن سعيد محمد ، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ،مرجع سابق.

الإضافة إلى ما سبق فإن عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم على تحسين القدرة التنافسية لها خاصة في ظل التحولات الإقتصادية التي تشهدها البلاد . و لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة ، فإنه لابد الأخذ بعين الاعتبار عوامل التأهيل الآتية :

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد برامج كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة[189] .
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب .
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات قصد تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير ، و ينتظر مع هذا البرنامج تنمية سوسيو– إقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، و إنشاء قيم مضافة جديدة ،

و تطوير الصادرات خارج المحروقات و التقليل من حدة الإقتصاد غير الرسمي[190] .

المطلب الرابع : تطبيق برنامج إعادة التأهيل في الجزائر .

منذ سنة 1997 أولت السلطات العامة أهمية كبيرة لإعادة تأهيل المؤسسات ، تزامن هذا مع دخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق ، فجعل موضوع ترقية المنافسة الصناعية من بين المصادر الهامة في السياسة الحكومية ، فتم تسطير برنامج من طرف وزارة الصناعة يساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية و محيطها في إطار تحرير إدماج إقتصادنا في فضاء التبادل الحر .

1- بن سعيد محمد ، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ،مرجع سابق ص : 36.

190– بوزيان عثمان ، بن حميدة محمد ، شريف شكيب أنور ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر موجبات التكيف و ميكنزمات التأهيل ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، جامعة سعيدة ، يومي 14–15 ديسمبر 2004 ، ص:352.

في سنة 1999 ، قامت وزارة الصناعة بتحديد إطار عام لبرنامج المنافسة الصناعية ، كما تم تأسيس صندوق ترقية المنافسة الصناعية و هذا حسب قانون المالية لسنة 2000، و تأسيس لجنة وطنية للمنافسة الصناعية التي تشكل حجر الأساس في هذا البرنامج الحكومي .

هذا البرنامج جاء لهدفين أساسيين و هما :

- ضرورة إدماج المؤسسات الجزائرية في الإقتصاد الدولي خاصة في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي ، و الإنخراط المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) .
- ضرورة تعميق برنامج إعادة الهيكلة ببرنامج إعادة التأهيل.

و يبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الخطوة الهامة هو خلق فضاء تنافسي للمؤسسات على المستوى الداخلي و الخارجي يستجيب لمتطلبات العولمة[191].

1 تنفيذ البرنامج :

بعدما أبدت الجزائر رغبتها في تطبيق برنامج إعادة التأهيل تحصلت على دعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI،حيث قامت هذه الأخيرة بمساعدة الجزائر على المواصلة في برنامج الهيكلة الصناعية و البدء في تطبيق برنامج إعادة التأهيل بتقديم مبلغ قدر ب 11.4 مليون دولار خلال السداسي الأول لسنة 2000.

و في نهاية سنة 2000 ، قدمت هبة مالية من طرف إيطاليا بقيمة 1 مليون دولار من أجل تنفيذ البرنامج النموذجي الأول ل 10 مؤسسات منها 08 مؤسسات خاصة و مؤسستين عموميتين كما يجب الإنتهاء منه خلال السداسي الثاني لسنة 2001.

بعدها شرع في تنفيذ البرنامج النموذجي الثاني الذي مول من طرف الإيطاليين و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمبلغ قدر ب 200000 دولار ، انطلق في تنفيذه خلال السداسي الثاني من سنة

[191]- بن سعيد محمد ، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره ص : 37.

2001،استفادت من هذا المشروع 11 مؤسسة صناعية منها 08 مؤسسات خاصة و 03 مؤسسات عامة،بالإضافة إلى ما سبق ، شرعت 21 مؤسسة صناعية في تنفيذ برنامج إعادة التأهيل منها 16 مؤسسة خاصة و 05 مؤسسات عامة[192] .

و هناك مشاريع أخرى انتهت خلال سنة 2001 ، المشروع الأول ممول من طرف ONUDI بمبلغ قدره 285000 ألف دولار،و الثاني من طرف فرنسا بمبلغ 9.5 مليون فرنك فرنسي .

و في جانفي 2002 شرع في تطبيق مشروع كبير لإعادة التأهيل خصصت له هبة مالية من صندوق ترقية المنافسة الصناعية ، بمقدار 2 مليار دج يدخل هذا المشروع في إطار دفع النمو الإقتصادي لسنة 2001-2004.

هذا البرنامج يستهدف 1000 مؤسسة صناعية عامة و خاصة ، بمعدل 100 مؤسسة في السنة حيث سجل في نهاية جوان 2003 ما يلي :

- 200 طلب انخراط في برنامج إعادة التأهيل لمؤسسات عامة و خاصة ، منها 65 طلب خلال السداسي الأول لسنة 2003.
- 181 ملف تم معالجته من طرف اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية .
- 114 مؤسسة منها 58 مؤسسة إقتصادية عامة ، و 56 مؤسسة خاصة من مختلف القطاعات تم قبولها لتوفر فيها شروط القبول و الإستفادة من المساعدات المالية الممنوحة من طرف الصندوق و الموجهة لدراسات التشخيص الإستراتيجي العام ، و اقتراح مخطط إعادة التأهيل ، و التي تمثل المرحلة الأولى لعملية إعادة التأهيل .

هذه المؤسسات تتوزع كما يلي و حسب فروع النشاط :

- الزراعة الغذائية 27.

- بوزيان عثمان ، بن حميدة محمد ، شريف شكيب أنور ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

[192] موجبات التكيف و ميكنزمات التأهيل ، مرجع سابق ، ص:354.

- الميكانيك / المعادن 21.
- مواد البناء / الخشب و الفلين :14.
- البلاستيك:12.
- الصيدلة / الكيمياء/ الورق : 18.
- النسيج و الجلود : 07.
- الكهرباء/ الإلكترونيك ك 07.
- الخدمات :08.

بالإضافة إلى ذلك ، 49 مؤسسة أخرى استفادت من المساعدات المالية من أجل القيام بدراسة التشخيص الإستراتيجي العام و إعادة مخطط إعادة التأهيل جاء في هذا الإطار مشروعين نموذجيين ، الأول يمول من طرف الميزانية و الثاني من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

كما أن 25 مؤسسة (منها 13 مؤسسة إقتصادية عامة و 12 مؤسسة خاصة) قامت بتقديم طلب القيام بمخطط إعادة التأهيل منها 23 مؤسسة تم معالجة طلبها من طرف اللجنة ، و تستفيد أنشطتها من مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية المنافسة الصناعية ، و أما الملفين الآخرين فلا زالا في طور الدراسة .

من بين الملفات المدروسة 19 مؤسسة استفادت من قرار منح المساعدات من طرف الصندوق بمبلغ يقدر ب 490 مليون دج ، و بمساهمة متوسطة من طرف المؤسسة تقدر ب 26 مليون دج و منح هذه المساعدات تكون في شكل شرائح كما سبق توضيحه .

هذه المؤسسات (أي 19 مؤسسة) تقدر استثماراتها ب 3806 مليون دج منها حوالي 17% تتعلق بالأنشطة غير المادية أي ما يعادل 200 مليون دج و شغل 3745 عامل و تحقق رقم أعمال كلي يقدر ب 11535 مليون دج .

تبين هذه المعطيات الكمية ، الإهتمام الكبير للمؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة لموضوع ترقية المنافسة الصناعية ، فالأعداد الكبيرة لطلبات المؤسسات ، ما هي إلا دليل عن رغبة العديد من مديري المؤسسات في الإنخراط في برنامج إعادة التأهيل،و لكن لم يحن الوقت بعد حتى نستخلص التحولات النوعية حول برنامج إعادة التأهيل، و هذا لأنه يعتبر إجراء يتطلب بعض الوقت في تطبيقه و هذا حسب الأحداث و التطورات على مستوى المحيط الداخلي

و الخارجي لكل مؤسسة ،و لكن تبقى أهم الأهداف التي تطمح هذه المؤسسات لبلوغها من خلال تطبيق برنامج إعادة التأهيل هي :

- عصرنة التجهيزات .
- تحسين أنظمة التسيير و الإنتاج .
- تطوير التكوين ، و تحسين الجودة .
- تقوية قدراتها التنافسية ، و تكيفها مع الأوضاع الجديدة .
- البحث عن أسواق جديدة ، و عقد إتفاقيات الشراكة .

إن قيام الجزائر بهذه الإجراءات سيعمل حتما على تطوير و تهيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمنافسة الأجنبية،خاصة بعد إدخال تلك التحسنات على مستوى البنوك فيما يتعلق بمعدلات الفائدة و القروض،و على مستوى الضرائب المتمثلة في التخفيضات بالإضافة إلى تلك الصناديق التي ساهمت بشكل فعال في تنشيط نسيج هذا القطاع .

خاتمة الفصل الرابع :

لقد تبين من خلا دراستنا لهذا الفصل، أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قطاع مهم جدا في التنمية فهو يمثل ما يقارب 75% من إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات، و أن في هذا القطاع ما يقارب 78% منه هو مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة، تنشط في مجالات حساسة كالصناعات الغذائية و النسيجية و الصناعة، و أن برنامج MEDA في شطره الموجه لدعم و تنمية هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار إتفاق الشراكة مابين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، فقد حظي بإهتمام كبير منذ بدايته في سنة 2000 إلى غاية إنتهائه في ديسمبر 2007، فقد مر بعدة مراحل كانت بدايتها متذبذبة ثم بدأت ملامح نتائجه تظهر على مستوى كل المحاور التي تضمنها تأهيل الم.ص.م من تدريب و عمليات خاصة بالتسهيل و الحصول على التمويل، ومن عمليات دعم و تنمية لبيئتها ،و على مستوى النتائج المحققة و الناتجة عن مختلف المحاور تبين أن البرنامج قد حقق قسط كبير من أهدافه الجزئية و الكلية،حيث تبين في تقرير نهائي أعدته الوكالة الوطنية لتنمية الم.ص.م (Edpme) في ديسمبر 2007 أن أكثر من 70% من المؤسسات التي استفادت من البرنامج قد حققت تقدما ملحوظا في تنافسيتها، و تغير جذري في نمط تسييرها وتحسين مختلف وظائفها للأحسن.

الفصل الخامس: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وأفاق تطورها

المبحث الأول : نظرة عامة حول التنمية الشاملة

المطلب الأول:مفاهيم ومعاني التنمية

المطلب الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث:المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية و تطوير الاقتصاد الوطني

المطلب الرابع : آفاق و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثالث : عوامل و أسباب نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : عوامل تزايد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثاني : الأسباب التي تساهم في انتشار و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث : العوامل المساعدة على نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الرابع : آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

المبحث الرابع : المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : المشكلات و الصعوبات التمويلية .

المطلب الثاني : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

المطلب الثالث : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالعقار .

المطلب الرابع : مشاكل أخرى.

مقدمة الفصل الخامس :

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة ،وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والإجتماعية الحادة وتحقيق النمو الإقتصادي المستمر وجلب استثمارات،وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة ونساهم بـــ : 70% من القيمة المضافة ،وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الإقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية

و من أجل إلقاء نظرة على كل هذه الجوانب فإننا ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى :

- مفهوم التنمية و مراحل تطورها.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي .
- عوامل و أسباب نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول : نظرة عامة حول التنمية الشاملة

قبل أن نتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة،كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الشاملة لإبراز تعاريفها ومعانيها ومراحلها ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها.كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية هي مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه وان دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية،تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم[1]

المطلب الأول:مفاهيم ومعاني التنمية

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية الشاملة وذالك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي،كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني وذلك باستبعاد اثر التضخم[2]

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة:

"تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها – أساساً على المناطق الريفية."

تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955م:

هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً،وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه."

تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة:

---

(1) مصطفى الأسعد (التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ص 11 2000.

(2) عبد الوهاب الأمين (التنمية الاقتصادية) دار حافظ للنشر والتوزيع ،الاردن ،ص 17، 2000.

هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي[193].

تعريف هيئة الأمم المتحدة عام1956 م[194]:

"العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي."

ويقوم هذا التعريف على مبدأين أساسين، هما:

1 – ضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم؛

2 – ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية، وبهذا صارت تنمية المجتمع مجهوداً مشتركاً بين جميع العاملين في المجتمع في مختلف الاختصاصات، وبدأت أهمية الربط والمشاركة بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

التعريف الحديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي :

---

[193] –د. نصر عارف ،كلية العلوم السياسية،جامعة القاهرة،منتدى الاعلام الاسلامي،2009 .

[194] – برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي (ملامح التنمية البشرية)بيروت كانون الثاني 1997 . عن محمد مصطفى الأسعد –مرجع سابق ص15-16

1 – تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛

2 – استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج – سلعاً وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛

3– مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار ثراء المفهوم المبين.

المطلب الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية

وضع والت وايتمان روستو (W.W.Rosto) أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج تصورا للمراحل التي تمر بها عملية التنمية الاقتصادية في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) استنبطها من استقرائه للتاريخ الاقتصادي الحديث للعديد من الدول النامية والمتقدمة وفي رأيه أن عملية التنمية الاقتصادية تجتاز عادة خمس مراحل حتى تبلغ غايتها الكبرى. وتلك المراحل هي[195]:

1 – مرحلة المجتمع التقليدي:(The Traditional Society)

وخلال تلك المرحلة يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي وتكون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية ويلعب نظام الأسرة والعشيرة والاقطاع دورا رئيسيا في النظام الاجتماعي كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاج والإنتاجية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد, وذكر روستو أن الصين وبعض دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط اجتازت تلك المرحلة في القرون الوسطى.

2 – مرحلة التهيؤ للانطلاق:(Precondition for Take-off)

وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون الدولة خلالها متخلفة ولكنها تسعى إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود, ونبذ الوسائل القديمة في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة, وفيها تقوم بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة, ويزيد الاهتمام بإنشاء مرافق البنية الأساسية

[195] – عبد الوهاب الأمين (التنمية الاقتصادية) ،مرجع سابق ،ص 19، 2000.

كالطرقات والسكك الحديدية والموانئ .كما تطرأ تغيرات على المناخ السياسي والاجتماعي, وتظهر طائفة من القادة والمفكرين الذين يقودون قضية التطوير ولكن مع ذلك يظل متوسط الدخل الفردي منخفضا, وذكر أن من الدول التي اجتازت فعلا هذه المرحلة في بداية القرن التاسع عشر ألمانيا واليابان وروسيا.

3 – مرحلة الانطلاق:(The Take –off Stage)

وفيها تدخل الدول طور النمو وتسعى للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردها الاقتصادية بأحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والتجارة وقطاعات الخدمات, ويزيد معدل الاستثمار القومي عن معدل نمو السكان وتتميز هذه المرحلة بأنها أقصر نسبيا من المرحلة السابقة تتراوح مدتها بين 20, 30 سنة, وخلال تلك المرحلة يصبح الاقتصاد القومي قادرا على النمو في المستقبل بكيفية تلقائية ولذلك فإنها تعتبر مرحلة العمل الشاق. وقد ضرب روستو أمثلة للدول التي اجتازت تلك المرحلة بروسيا(1890 – 1914) واليابان (1878-1900) والأرجنتين وتركيا والهند والصين في الوقت الراهن.

4 – مرحلة النضوج:(The Drive To Maturity)

وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادةمعدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار, وتتميز تلك المرحلة بتقدم الصناعات الأساسيةكالحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات الثقيلة كالسفن والطائرات وتزدهر التجارة الخارجية ووسائل النقل والمواصلات.

5 – مرحلة الاستهلاك المرتفع:(The Age of High Consumption)

وعند هذه المرحلة تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث توفر

لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسباب الرفاهية والرخاء ويرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة, ويزيد متوسط الدخل الفردي , ومن أمثلة الدولة التي بلغت هذه المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية كما يرى روستو.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الثالث:المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن المتطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم ،إلا انه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات،وكما نلاحظ أن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد،ذالك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي

و الثقافي والسياسي...الخ[196].

ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية.
- الضغط السكاني .
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.
- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .
- الاستثمار في رأس المال المادي.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- تنوع الصادرات

[196] - بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية بالجزائر "،مرجع سابق ،ص 14،العدد11

- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي .

ولأنه ليس موضوع دراستنا التنمية في حد ذاتها ، لذا سنتطرق إلى عنصرين من هذه المبادئ ألا وهما:

1-مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة:

يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة أو تعتمد على المشروعات الكبيرة في تحقيق تنميتها ،وقد اثبت الواقع انه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة وذالك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل آلاتية للتنمية ومنه فإن إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكون فرصة نجاحها محدودة.

ويجب القول انه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة كون النوعين متكاملين وليس متنافسين،فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة،لذلك لا يمكن القول أن حجم مؤسسة ما أفضل من حجم مؤسسة أخرى،وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حال على حدا.

2- مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال:

يعنى هذا الجانب بكثافة العمل مقابل كثافة رأس المال ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيرا في قطر معين بالنسبة لعرض رأس المال وعليه فإن هذا القطر يجب عليه إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال واقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته زيادة الإنتاج الصناعي وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الأقطار النامية .

المبحث الثاني : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و االمتوسطة في الجزائر .

لقد أثبتت الدراسات و البحوث على جميع المستويات الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة المؤسسات الصناعية المنتجة التي تساهم في إنعاش الإقتصاد و تحسين الدخل القومي ، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة و مرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية و التنموية و منه غزو الأسواق الخارجية ، و هذا يكسبها موقعا جديدا ضمن خريطة الإقتصاد العالمي ، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الإقتصادي ، في ظل الإصلاحات الإقتصادية و ذلك من خلال إسهاماتها في المجالات التي سوف نتطرق إليها في الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [197].

المطلب الأول : الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لقد شهد القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة ، تحقيق نتائج و معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة ، و مقارنة بينه و بين القطاع العام خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الذي ظل مدة حكرا لمؤسسات الدولة ، فالقطاع الصناعي الخاص حقق تحسنا في السنوات القليلة الأخيرة ، و لا شك أن تكثيف نسيج المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة كان وراء النجاحات التي حققها القطاع الخاص ، و من أبرز إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي في المجالات التالية[198]:

* مساهمتها في التشغيل .
* مساهمتها في القيمة المضافة.
* مساهمتها في الناتج الداخلي الخام .
* مساهمتها في التجارة الخارجية .

197 - لخلف عثمان ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،ص 35 ، 1995.

198- بلحاج فراجي، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية بالجزائر "،مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ص 13،العدد11.

1 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

في مواجهة الزيادة السكانية و تجنب آثارها السلبية ينبغي أن يتم التركيز على استثمار العنصر البشري وتنمية قدراته باعتباره هدفا للتنمية و أحد مواردها ، بحيث يشمل هذا الإستثمار تنمية القدرات البشرية فنيا و إجتماعيا و ثقافيا و معنويا و هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بحيث يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا مستثمرا في العمالة الموظفة. إذ بلغ عدد الأجراء في المؤسسات الخاصة 866310 عاملا و ذلك حلال السداسي الأول لسنة 2009 و بنسبة 52.51% و أرباب المؤسسات 408155 بنسبة 24.74% ، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية 51149 بنسبة 3.10% و نشاطات الصناعة التقليدية 324170 عامل بنسبة 19.65% [199] .

و بشكل عام يمكن الوقوف على تطور حجم العمالة الموظفة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال معطيات الجدول التالي :

199- نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 08 .

الجدول رقم (5- 1) : تطور عدد العمالة في الم.ص. م من 2005 إلى السداسي الأول لسنة 2009 .

نوعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	693816	841060	866310
	أرباب المؤسسات	245842	269806	284244	392013	408155
المؤسسات العامة		76284	61661	59925	52786	51149
الصناعة التقليدية		192744	213044	224670	254350	324170
المجموع		**1157856**	**1252707**	**1262655**	**1540209**	**1649784**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية .

من خلال الجدول نلاحظ التزايد الهام في عدد العمالة المشتغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و نشاطات الصناعة التقليدية،كما نلاحظ التناقص الحاد الذي يشهده عدد العمالة المشتغلة في المؤسسات العامة، إذ بلغت نسبة الإنخفاض (– 23.71%) في سنة 2006 و (– 0.89%) سنة 2007 و(–4.86%) سنة 2009 و يرجع ذلك إلى خوصصة بعض المؤسسات العامة و عدم التجديد العمالي ، و الجدير بالذكر هنا مناصب الشغل تتمركز أساسا في بعض القطاعات مثل : البناء ، الأشغال العمومية التجارة ، الصناعات الزراعية و الغذائية ، النقل و المواصلات ، الصناعات النسيجية .....إلخ.

2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كباقي المؤسسات الإقتصادية في الرفع من القيمة المضافة و هذا حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي فإنه في سنة 1984 بلغت القيمة المضافة للقطاع العام 617.4 مليار دينار جزائري متمثلة بنسبة 46.5% منذ سنة 1988 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يمثل المرتبة الأولى ب 1178 مليار دينار جزائري بنسبة 53.6% بينما القطاع العام ب 1019 مليار دينار جزائري بنسبة 46.4% [200]، يمكن أن يرجع هذا التطور إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و خوصصة القطاع العام مما أدى إلى تقليصه في بعض المؤسسات و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[200]- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإجتماعي ، السداسي الثاني سنة 2000 ص :04.

الجدول رقم (5-2) : تطور القيمة المضافة

الوحدة : مليار دينار جزائري.

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2005		2006		2007		2008	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	578.79	99.84	638.63	99.84	701.03	99.55	708.17	99.50
	عام	0.93	0.16	1.00	0.16	3.16	0.45	3.58	0.50
	المجموع	579.72	100	639.63	100	704.19	100	711.75	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	403.37	79.81	486.37	79.72	593.09	80.94	754.02	86.67
	عام	102.05	20.19	123.69	20.27	139.62	19.05	115.97	13.33
	المجموع	505.42	100	610.07	100	732.71	100	869.99	100
النقل و المواصلات	خاص	417.59	69.86	576.94	75.39	657.35	79.19	699.04	79.99
	عام	180.19	30.14	188.29	24.61	172.72	20.80	174.82	20.01
	المجموع	597.78	100	765.23	100	830.07	100	873.86	100
خدمات المؤسسات	خاص	45.65	79.77	50.32	80.69	56.60	78.92	62.23	74.05
	عام	11.58	20.23	12.04	19.31	15.11	21.07	21.81	25.95
	المجموع	57.23	100	62.36	100	71.71	100	84.04	100
الفندقة والإطعام	خاص	60.88	87.45	65.30	87.24	71.12	88.07	80.87	88.70
	عام	8.74	12.55	9.55	12.76	9.63	11.92	10.30	11.30
	المجموع	69.62	100	74.85	100	80.75	100	91.18	100
الصناعة الغذائية	خاص	101.79	80.48	110.86	82.18	127.98	84.12	136.95	84.69
	عام	24.69	19.52	24.04	17.82	24.14	15.87	24.76	15.31
	المجموع	126.48	100	134.9	100	152.13	100	161.71	100
صناعة الجلد	خاص	2.31	84.93	2.21	86.67	2.08	87.39	2.23	87.04
	عام	0.41	15.07	0.34	13.33	0.30	12.6	0.33	12.92
	المجموع	2.72	100	2.55	100	2.38	100	2.56	100
التجارة	خاص	629.18	94.17	675.05	94.02	776.82	93.25	919.55	93.18
	عام	38.95	5.83	42.91	5.98	56.18	6.74	67.33	6.82
	المجموع	**668.13**	**100**	**717.96**	**100**	**833**	**100**	**986.88**	**100**

المصدر **:** نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14 ، مؤشرات عام2008، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 52.

3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

خلال السنوات الأخيرة شهد الناتج الداخلي الخام تزايدا ، ففي سنة 2002 زاد بنسبة 4.2% و 6.8% خلال سنة 2003، 5.3% خلال سنة 2004 ، و ذلك ناتج عن زيادة صادرات السلع و الخدمات خلال نفس السنة بنسبة 21.6% من حيث القيمة و أنها تساهم ب 77% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات سنة 2004 [201].

وللوقوف بصورة أكثر إشراقا و وضوح على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النمو الإقتصادي للجزائر لاسيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص ، و مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام نورد الجدول التالي :

الجدول رقم : (5-3):مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام من سنة 2003-2008.

النسبة	2003		2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	550.6	22.9	598.65	21.8	561.0	521.5	704.0	20.44	749.86	19.20	686.59	16.2
الخواص	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.66	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.8
المجموع	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.92	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2008.

يتضح من الجدول أعلاه ،أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي في تزايد ،و هذا نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات السوق و فتح باب الإستثمار أمام الخواص و زيادة إهتمامها ب الم.ص.م (PME) إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة و المتوسطة بنسب معتبرة ، حيث قدرت في سنة

[201]– مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فعاليات الملتقى التاسع لمجتمع الأعمال العربية ، قطر أيام 13–14 ديسمبر 2005.

2003 بـــ 77.31% ثم ارتفع في سنة 2004 حيث مثل نسبة 78.2% ثم ارتفع بنسبة قليلة في سنة 2005 حيث مثل 78.41% تصل إلى 80.80% سنة2007.

و تتوزع على وجه الخصوص في النشاط الفلاحي و التجاري و البناء و الخدمات،و هذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الإقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الإجتماعي و الإقتصادي خاصة و أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع[202]

و أن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية [203].

4 – مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية :

لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية يجب التطرق إلى مؤشرات التجارة الخارجية و هي كالتالي[204] :

4-1- التوجه العام للمؤشرات:

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2009 :

- انخفاض في قيمة الميزان التجاري حيث تراجعت من 19.7 مليار دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي في السداسي الأول من سنة 2009 . و هذا راجع إلى :

– القيمة الإجمالية للصادرات هي : 20.71 مليار دولار أمريكي ، أي انخفاض يقدر ب 46.47% مقارنة مع نتائج السداسي الأول لسنة 2008 .

---

202 – أحمد مجدل ، إتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الإلكترونية،مرجع سابق ،ص49.

203 – شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و العلوم القانونية،مجلد24،العدد الأول،ص 129 ،2008 .

204 - نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 44.

- القيمة الإجمالية للواردات هي 19.70 مليار دولار أمريكي ، أي زيادة تقدر ب 4% مقارنة مع نتائج السداسي الأول من سنة 2008.

و الجدول الموالي يبين مقارنة المجموعات الإنتاجية خلال السداسي الأول لسنة 2008 و السداسي الأول لسنة 2009 .

الجدول رقم (5 – 4) : مقارنة المجموعات الإنتاجية خلال السداسي الأول لسنة 2008 و السداسي الأول لسنة 2009 ، القيمة بمليون دولار أمريكي

المجموعات الإنتاجية	السداسي الأول لسنة 2008	السداسي الأول لسنة 2009	نسبة التطور %
الإستيراد	18939	19704	4.04
التصدير	38696	20715	46.47-
الميزان التجاري	19757	1011	

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 44.

الشكل رقم (5–1): الميزان التجاري.

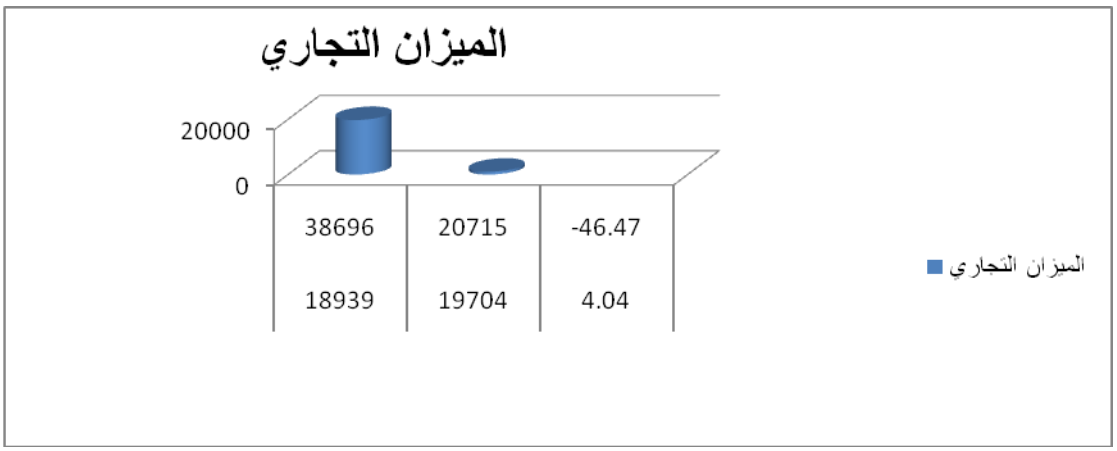

المصدر : من إعداد الباحث .

4-2- مساهمة القطاع الخاص في الإستيراد :

سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا يقدر ب 4.04% مقارنة مع عام 2008 حيث كانت 18939 مليون دولار أمريكي و أصبحت 19704 مليون دولار في السداسي الأول لسنة 2009 .

الجدول الموالي يبين مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية :

الجدول رقم (5 – 5) : مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية .

المجموعات الإنتاجية	السداسي الأول لسنة 2008		السداسي الأول لسنة 2009		معدل التطور (%)
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	3979	21.01	3142	15.95	21.04-
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	5693	30.06	5912	30.00	3.85
وسائل التجهيزات	5308	28.03	8389	42.58	58.04
وسائل الإستهلاك غير الغذائية	3959	20.90	2261	11.47	42.89-
المجموع	18939	100	19704	100	4.04

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 45.

يتبين من الجدول توزيع الواردات حسب المجموعات الإنتاجية كما يلي :

زيادة في واردات وسائل التجهيزات بنسبة 58% مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 ، تقدر هذه الزيادة ب 3 مليار دولار أمريكي .

- فيما يخص الوسائل الخاصة بالإنتاجية سجلت الزيادة بنسبة 3.85% أي ب 219 مليون دولار أمريكي مقارنة بنفس الفترة من عام 2008.
- بينما سجل نقص ملحوظ لمجموعة الوسائل الغذائية و وسائل الإستهلاك غير الغذائية يقدر على الوالي بنسبة -21.04% و -42.89 % .

4-3- مساهمة القطاع الخاص في التصدير :

إن الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية إذ تقدر قيمتها ب 585 مليون دولار إلا أنها عرفت انخفاضا يقدر بنسبة 46.47% الشيء الذي أجرت عليه السلطات العمومية الجزائرية جملة من الإجراءات الهادفة للتنمية في التصدير .

و الجدول الموالي يبين لنا أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال السداسي الأول لسنة 2009.

الجدول رقم (5 – 6) : أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال السداسي الأول لسنة 2009.

تعيين المنتوج	السداسي الأول لسنة 2008		السداسي الأول لسنة 2009	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الزيوت و المواد الآتية من تقطير الزفت	238.32	21.86	140.94	24.09
النشادر المنزوعة الماء	164.81	15.12	76.38	13.06
بقايا و فضلات حديد الزهر	134.79	12.37	44.68	7.64
فوسفات الكالسيوم	64.51	5.92	37.19	6.36
الهيدروجين و الغاز النادر	25.61	2.35	19.92	3.41
الزنك على شكل خام	38.98	3.58	18.41	3.15
الذهب	8.17	0.75	14.07	2.41
المياه المعدنية و الغزية	13.8	1.27	12.86	2.20
الخضر	1.21	0.11	11.83	2.02
العجائن الغذائية	4.31	0.40	9.43	1.61
المجموع الجزئي	695	63.72	385.71	65.93
المجموع	1090	100	585	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 47.

من خلال الجدول يمثل قطاع المحروقات عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج خلال فترة السداسي الأول من عام 2009 ، و ذلك بنسبة تقدر ب 97.18 % من مجموع الصادرات حيث تم تسجيل نقصا في الصادرات بأكثر من **46%** مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ، تقدر ب 2.82 % من القيمة الإجمالية للصادرات ، بقيمة 585 مليون دولار أمريكي،كما عرفت هذه الصادرات نقص ب 46 % مقارنة مع السداسي الأول من عام 2008 .

إن أهم المنتوجات خارج المحروقات المصدرة تتكون إجمالا من مجموعة " نصف مصنعة " و التي تمثل نسبة 1.8% من قيمة الصادرات،و ذلك بقيمة 372 مليون دولار أمريكي ، تأتي في المرتبة الثانية مجموعة" المنتوجات الخام" بنسبة 0.46% و بقيمة تقدر ب 96 مليون دولار أمريكي ، تتبع بمجموعتي " الوسائل الغذائية " و " وسائل التجهيزات" و ذلك بنسبة 0.33 % 0.12 % على التوالي ، و بقيمتي 69 و25 مليون دولار أمريكي . و أخيرا تأتي مجموعة" وسائل الإستهلاك غير الغذائية" بنسبة 0.11 % .

المطلب الثاني : الدور الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لقد عملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الإقتصادية و الإجتماعية الجارية للسكان ، و ذلك بالنظر إلى إتصالها المباشر بالمستهلك ، فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتناؤها عملت كذلك على توفير مناصب الشغل،و هو من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل بلد[205] .

[205] – شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مرجع سابق ،ص 130 ،2008 .

1 -خلق مناصب شغل : إن زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية يساهم بشكل كبير في الحد من البطالة و خاصة في المجال الزراعي ، و قطاع الخدمات و نحن نعلم أن الحد من البطالة يحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل فعلى سبيل المثال في مصر بعد أزمة الخليج عام 1990 و عودة الكثير من المصريين العاملين في الخليج ، كثر الحديث عن دور هذه الصناعات في حل مشكلة البطالة في مصر و قد عقدت عدة ندوات في هذا الخصوص و يلاحظ أن هذه المؤسسات تستخدم كثافة تكنولوجيا أقل و يد عاملة بشكل كثيف مما يترتب عنه المساهمة في حل مشكلة البطالة،و في الجزائر حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية فإن عدد المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة قدر ب 570838 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2009 و شغلت في مجملها 1649784 عامل ، و حسب وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) تم تشغيل 94290 عامل[206].

2 -الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي و منافسة المنتوج الأجنبي حيث أن الجزائر و هي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و كذا توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق مراقبة الجودة التي تبقى الضمان الأول و الوحيد لقدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الأجنبي و كذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني و المحلي أمام المنتوج الأجنبي[207]،كما أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في التنمية المحلية

[206]– نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، ص : 08.

[207]– نادية قويقع ، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، ص : 122.

و الجهوية ، لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطين الكبير للصناعات و الأعمال في المدن الكبرى للوطن منها الساحلية ، نلاحظ التهميش و العزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية و الجنوبية منها خاصة و للتخفيف من هذه الفوارق الجهوية و تحقيق التوازن التنموي و فك العزلة عن هذه المنطق النائية وجب على السلطات العامة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المناطق،و هذا لا يأتي إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل : شبكة الطرقات الكهرباء الإتصالات .....إلخ [208].

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أيضا في محاربة أنماط السلوك الإجتماعي غير السوية بحيث تواجه مشكلة البطالة و تحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص العمل لهم ن مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف و الفساد الإجتماعي، و تستطيع هذه الصناعات و خاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة ، و ارتكاب الجرائم بصورها المختلفة و انسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بقدرات البلد الاقتصادية و الاجتماعية[209] .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا في التحديث،حيث تتعرض للتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات الكبرى لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل ، و المؤسسات الكبيرة لا تبدي أي اهتمام بالمنتوجات الجديدة و لا تقدم أي دعم لها ، إلا عندما تتمكن المشاريع من التطور و خلق سوق أكيدة لها،و في هذه الحالة يكون اهتمامها و دعمها على أساس تنافسي في الغالب.

---

[208]– نادية قويقع ، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية ،مرجع سابق، ص : 125.

[209]– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص : 76-77.

المطلب الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية و تطوير الإقتصاد الوطني

.

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها الكبيرة في خلق الثروة و استحداث مناصب شغل جديدة ، حيث نجدها ساهمت ب (60%- 70%) من مناصب الشغل في الدول المتقدمة ، كما أنها تلعب دورا أساسيا في دعم الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة و أنها تحتل مكانة هامة في قطاع الأعمال ، و أنها تمثل ما يعادل 98.9% من جملة المؤسسات الإقتصادية في الإتحاد الأوربي مثلا و هذا ما يؤكد قوتها في المحيط اللاإقتصادي [210]، و خاصة وجود هذه المؤسسات في الغالب مرتبطة بالمستهلك مباشرة ، و هذا ما يجعل الدولة تتحكم في سوق العرض و الطلب

و تشجع على إقامة مشاريع إضافية ، تتمكن من خلالها استيعاب طاقات هائلة من القوى العاملة ، إضافة إلى كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل تكاملا و تداخلا مع المؤسسات كبيرة الحجم ، إذ أن نجاح المشروعات كبيرة الحجم يرتكز على وجود مشروعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد و الخدمات ، و هذه قاعدة متفق عليها ، لأن المؤسسات الصغيرة في بعض الصناعات ، ممكن أن تتقدم نتيجة لتخصصها في بعض العمليات المحدودة ، التي تترفع عن القيام بها المؤسسات الكبيرة ، نظير انشغالها بالعمليات الكبيرة أو لعدم رغبتها في إضافة أية نشاطات أو منتجات أخرى ذات أسواق محدودة ، و مثال ذلك نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول و الأصباغ و الأدوية ، ...

كما أن للمؤسسات الكبيرة تعتمد في إبقاء المؤسسات الصغيرة داخل النشاط ، و ذلك بقصد كسب الرأي العام ، و عدم تعريض نفسها للقوانين المناهضة للإحتكارات ، و أن النتائج التي تولدت عن

---

[210] - بلحـــــاج فراجي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر" ،المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة،جامعة معسكر ،العدد الأول،ص 213 ، 2010

زيادة انتشار المشروعات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية و منها الجزائر و خاصة بعد إنشاء وزارة تتولى هذه الصناعات – توظيف المدخرات الصغيرة بدل من اتجاهها إلى ضروب الإنفاق الإستهلاكي أو ضروب الإكتناز المختلفة . ناهيك عن اتجاه هذه المؤسسات إلى شركات توظيف الأموال و توجهها نحو التصدير و نحن نرى أنه لو أعطيت التسهيلات الكافية لأصبح للصناعات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في الصادرات و خاصة في مجال الصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات و غيرها ، و لذلك كان لزاما علينا وضع إستراتيجية واضحة المعالم ، و أهداف محددة لما يجب أن يقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية ، كذلك فإنه من الواجب علينا أن لا نبالغ في فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المحلية ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض جودة هذه الصناعات و ارتفاع تكاليف الإنتاج ، و من ثم ارتفاع أسعار السلع مما يجعل عملية التصدير صعبة للغاية ، و علينا أن نتبع سياسة مناسبة من الحماية تسمح بوجود درجة معقولة من المنافسة الأجنبية ، و ذلك برفع الكفاءة الإنتاجية المحلية و خفض التكاليف ، تصويبا لنجاح سياسة التصدير ، و ما نقوله في هذا الصدد يتماشى مع سياسة الإصلاح الإقتصادي الراهن ، و يبقى التنفيذ الذي ربما يحتاج إلى وقت قبل فوات الوقت و خاصة بعد ثبوت التجربة العملية التي أكدت أن حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى رفع الإنتاجية و ذلك لسببين هما[211] :

أولا : تقليل حجم البيروقراطية ، و وتقعير خطوط الإتصال ، التي شكلت عائقا على عاتق المؤسسات الكبيرة .

ثانيا : تحسين العلاقة بين الإدارة من ناحية و العاملين من ناحية أخرى ، و يتجسد ذلك في الوحدات التي أنشأت عن إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ، بعد أن كانت في الإقتصاد الموجه حلبة للإضطرابات

[211] – شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مرجع سابق ،ص 131 ،2008 .

العمالية و انتشار السلبية و روح الهدم بين العاملين ، و كل ذلك انعكس بالأضرار على الإنتاج الوطني .

و من النتائج التي تولدت عن تحفيز انتشار الوحدات الصغيرة و المتوسطة ، تحقيق التوازن الجهوي و اللامركزية في التنمية، و خاصة بعد إعطاء كثير من التسهيلات من طرف البنوك و الوكالات المحلية الناشئة ، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر[212].

المطلب الرابع : آفاق و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و تتمثل آفاق و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي [213]:

1 -آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

في سياق تحديات النظام العالمي الجديد ، و ما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية المحلية بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي ، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة و فضاء حيويا لخلق فرص العمل ، و بالتالي فهي وسيلة إقتصادية و غاية اجتماعية ينبغي لها أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الإقتصاد العالمي الجديد[214].

إن استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح مرهونا بقدراتها التنافسية ، و لهذا تهدف الدولة مؤخرا إلى إعادة تأهيل و ترقية هذا القطاع ، استجابة لمقتضيات العولمة و خاصة بعد التساؤل المطروح: " هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ظاهرة مرحلية في تاريخ التقدم الصناعي للأمم تختفي بعده لتحل محلها الصناعات الكبيرة ؟ أم هي تجربة اقتصادية دائمة

---

[212]– توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2002 ص : 24–25.

[213] – شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مرجع سابق ،ص 131 ،2008 .

[214] – بلحـــاج فراجـــي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر"،حوليات جامعة بشار،العدد5،ص70 ،2009 .

و مستمرة ؟.

و لعل نجاح هذا القطاع يتوقف على تجديد الإبداع التكنولوجي ، و إعداد برنامج وطني بكافة الجوانب التي تتطلبها عملية إعادة تأهيل هذا القطاع ، و لقد أثبت القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤخرا وجوب تسهيل إجراءات هذه المؤسسات و تحسين محيطها ، و ما يؤكد ذلك هو إعطائها صيغة تعريفية ، يتحدد من خلالها المستفيدون من الإستراتيجية المبرمجة ، و يقضي على التضارب في المعلومات الإحصائية لها[215] .

لاشك أن عولمة الإقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو فضلا عن امتصاص البطالة و المساهمة في تسييرها ، لأن التيار العالمي الإقتصادي جعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم المحرك القاعدي للإقتصاد .

لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة ، فرغم مرور أكثر من عشرية على الإنفتاح الإقتصادي ، إلا أن موضوع هذه المؤسسات لا يزال في طور التأسيس ، و عليه لابد أن نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك القوي للإقتصاد الوطني ، و تساهم في تعزيز طاقتنا في الإستثمار الوطني ، الشراكة في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و من أهم هذه الآفاق[216] :

*نشر و تجدير ثقافة المؤسسة .

*ترقية و تطوير التكوين لتأهيل الموارد البشرية و تنمية المعرفة التسييرية و استشارة الخبرة

*إنشاء مشاتل المؤسسات و مراكز للدراسات و مركز الدعم .

215– شريف غياط ، محمد بوقوم،التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية،مرجع سابق ،ص 132 ،2008 .

216– توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2002 ص : 25–26.

*ترقية تطوير جهاز الإعلام الإقتصادي .

*ترقية و تطوير بورصة المناولة و الشراكة .

*ترقية و تثمين التعاون الدولي و الشراكة .

*التفكير حول الدور الإجتماعي للقطاع الخاص .

*إدراج الإهتمامات البيئية في القطاع.

*تأهيل المؤسسات و تحضيرها للمنافسة الدولية .

2 -تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن ترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة يرتبط بمدى تطور حجم و نوعية الإنتاج الوطني من مختلف السلع و الخدمات ، و هذا من خلال خلق الثروات و زيادتها و مساهمتها الإيجابية في الإنتاج الداخلي الخام و خلق مناصب العمل الجديدة التي تضمن الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي في ظل تحديات المستقبل المتمثلة في عولمة الاقتصاد و الانفتاح الاقتصادي و التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الإمضاء بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة الأوربية .

إن التحديات تفرض على المؤسسة وضع البرامج التأهيلية من أجل تطوير تنافسية المؤسسات و ترقية المنتوج الوطني ، حتى يصبح منتوج مطابق للمواصفات التقنية العالمية و بسعر مقبول و تنافسي في السوق الوطني الدولي .

إن إشكالية الإنتاج الوطني في الوقت الراهن تكمن في النقاط التالية[217] :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج و عدم قدرة المستثمر الجزائري على المنافسة الدولية .
- عدم الإستفادة من برامج التأهيل التي تسمح بتنافسية المؤسسات الجزائرية .

[217]– بلحـــاج فراجـــي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر"،مرجع سابق ، ص72 ،2009.

- دور السياسة التسويقية و إقناع المواطن بضرورة إستهلاك المنتوج الجزائري و تشجيعه .

المبحث الثالث : عوامل و أسباب نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و خاصة في ظرفنا الإقتصادي و الإجتماعي الحالي ، لما تشكله من مصدر أساسي للحد من البطالة و ترقية الصادرات ، و تحقيق الاكتفاء المحلي ، كما تعتبر أداة فعالة في التنمية المحلية و التوازن الجهوي و استقرار السكان[218] .

و هذا ما أدى إلى انتشار و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الذي سوف نتطرق إليه من خلال :

المطلب الأول : عوامل و أسباب تزايد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نجاحها يعود إلى عدة عوامل من بينها[219]:

- القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل بجوانبه المالية و التسويقية و الفنية الداخلية إضافة إلى البيئة الخارجية .
- الحساسية للتغيير و القدرة على التكيف و تشخيص المؤشرات المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية و إدراك آثارها المحتملة .
- القدرة على جذب عمال أكفاء و المحافظة عليهم و حسن استخدامهم و دفعهم للولاء و مواصلة العمل على الرغم من محدودية المكافأة المالية .

218 – بلحـــاج فراجـــي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر"،حوليات جامعة بشار،العدد5، ص66 ،2009.

219– خليفي عيسى و كمال منصوري ، مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 819–820.

- إعداد خطة العمل أي الشخص الذي يفكر بالمشروع الصغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح المشروع ، فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرار المناسب و توجيه كل الأفعال و الجهود نحو الهدف .
- إدارة الموارد المالية أي أفضل الوسائل الدفاعية على مواجهة المشاكل المالية و التي هي تطوير نظام معلوماتي عملي و من ثم استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل إذ لا يمكن لصاحب المشروع السيطرة على عمله إلا إذا كان قادرا على الحكم على وضعيته المالية .
- إدارة الأفراد بفعالية بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع على مالك المشروع أن يتعلم أسلوب إدارة الأفراد بشكل صحيح إذ أن كل مشروع يعتمد على العاملين المدربين و المدفوعين للعمل بشكل جيد و بذلك فإن الأفراد الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه المشروع .

بفضل العوامل التي ساعدت في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزايد عددها و يرجع ذلك لعدة أسباب من بينها[220] :

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات و الإتصال هذا ما شجع على ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة ذات طابع خدماتي .
- ارتفاع الإبتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية و الدولية .
- زيادة النمو السكاني مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات السوق و العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو إقتصاد السوق .
- ازدياد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو خصخصة المؤسسات العمومية .

[220]– بارودي نعيمة ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكييف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 117.

المطلب الثاني:الأسباب التي تساهم في انتشار و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من بين الأسباب التي تساهم في انتشار و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد :

أولا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات :

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحية ، صناعية ، خدماتية ،....الخ) ،فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته و خصائصه في الريف أو في المدينة ، صغيرا أو كبيرا ، آهل بالسكان أو عكس ذلك ، فهي تلبي كل من له رغبة في الإستثمار ، فالمزارع يمكن له أن ينشأ مؤسسة صغيرة تهتم بمزروعاته كالمطاحن مثلا أو مصانع للمصبرات إذا كانت مزروعاته من المواد القابلة للتصبير كطماطم مثلا أو الفواكه كالمشمش و البرتقال و صناعة المعجون بكل أنواعه ، أو صناعة الجبن أو الزبدة و حتى مذبحة أو تصبير اللحوم إ، كما يمكن له أن ينشأ مؤسسة تهتم بحفظ البيض و تفقيسه إذا كان يربي الدواجن، أو في منطقة تهتم بذلك ، و إذا كان هذا المستثمر يسكن بالقرب من شاطيء البحر فيمكنه أن يخلق لنفسه مشروعا مصغرا يعالج من خلاله نشاطات تختص بالصيد البحري كتصدير السمك،إما إذا كان في منطقة القبائل التي تشتهر بالزيتون فله إمكانية إقامة معاصر لهذا الغرض،أما إذا كانت بيئة صحراوية فيها أشجار النخيل فيمكن له إقامة مشاريع استثمارية تهتم بمعالجة التمور .

أما إذا كان يقطن في مناطق جبلية و غابية تكثر فيها الأشجار فله أن ينشأ ورشات للنجارة و تصنيع الأثاث ، و يمكنه أيضا أن يستثمر في صناعة الورق إذا توفرت له المادة الأولية لذلك في مكان إقامة مشروعه(كالحلفاء في منطقة الجلفة) [221] .

إذا اشتهرت البيئة بتربية الأغنام فمن السهل أن تقام مؤسسات صناعية مصغرة للنسيج و الغزل، كل هذه العوامل تساعد المشاريع الإستثمارية الصغيرة و المتوسطة على الإنتشار في كل مكان ، فمشروع

[221]– بلحـــاج فراجـــي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر"،مرجع سابق ، ص67 ،2009.

مصغر ب 10 إلى 15 عامل منتشرة في القرى و الأرياف و المداشر حسب طبيعة كل منطقة يمكن أن يدر دخلا كبيرا لميزانية الدولة عن طريق الجباية و الضرائب ، و يساهم مساهمة فعالة في التشغيل و الحد من البطالة و تحريك عجلة التنمية المحلية و الحد أيضا من ظاهرة النزوح نحوالمدن الكبرى ، و يؤدي أيضا إلى إحداث التوازن الجهوي و تحقيق الرفاهية في المجتمع و رفع المستوى المعيشي بشكل شامل على عكس المؤسسات الكبرى التي لا يمكن أن تقام إلا في مناطق كبيرة تتوفر فيها كل المرافق الضرورية لنشاط تلك المؤسسة ، و إذا أقيمت في مدينة فإنها سرعان ما تؤدي إلى خراب الأرياف و القرى المحيطة بها و هجرتها إلى المدينة ، و تركها لكل نشاطاتها المعهودة،مما يجعل الكثافة السكانية تزداد في المدن فيولد الضغط عليها و تحدث أزمة للسكن و غلاء أسعار السلع نظرا لقلة عدد منتجاتها و ارتفاع عدد المستهلكين ، و هذا ما حدث تماما في الجزائر غير أن اهتمام الجزائر بهذه المشروعات الكبرى و تركيزها في المدن التي لها موقع استراتيجي و اهتمام المواطن بالصناعة و إهماله للفلاحة التي هي أساس الإقتصاد الجزائري في الحدث الذي تمر به الجزائر الآن[222] .

فلو كان اختيارا الجزائر في البداية واهتمامها بالمؤسسات المصغرة لكان الآن أحسن بكثير مما هو عليه ، و لكانت الجزائر من أقوى الدول إقتصاديا و اجتماعيا ، فلو فرضنا أن في الجزائر عدد البطالين هو 3000000 بطال لكانت كل ولاية من البطالين في المعدل تقدر بـــ 3000000/48=62500 بطال ، و فرضنا أن عدد البلديات في كل ولاية 40 بلدية فتكون لدينا حصة كل بلدية تقدير بـــ 62500/40=1562 بطال .فيفتح مجال الإستثمار و تشجيعه

[222]– بلحـــــاج فراجي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر" ،مرجع سابق ،ص 214 ، 2010

و الوقوف إلى جنبه من طرف الحكومات في كل المجالات حسب طبيعة كل منطقة ، عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة بمعدل 30 عامل في كل مؤسسة لكانت حصة كل بلدية من عدد المؤسسات هي 52=30/1562 مؤسسة صغيرة . إذن من السهل جدا أن يكون المعدل في كل بلدية هو 52 مؤسسة مصغرة فنكون بذلك قد قضينا على ظاهرة 3 ملايين بطال و ساهمنا مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني و تحقيق الإكتفاء الذاتي و الاستغناء عن التبعية للخارج و تحقيق التوازن الجهوي و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإجتماعي و السياسي و الأمني و الإنتعاش في كل المجالات .

ثانيا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة :

كذلك لعل من الأسباب التي تساهم في انتشار و توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أنها لا تتطلب أيدي ماهرة و متخصصة و متكونة تكوينا عاليا ، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة إلى الحد الذي تفتقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط ، و إنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالأشغال . و الأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع ، فيكفي القليل من المعرفة و اليسير من التجربة و الخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الإستثمار في الموارد البشرية و لا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع و الانتشار و إقبال المستثمرين على هذه المشاريع و هذا عكس المشروعات و المؤسسات الكبرى التي تتطلب كفاءة عالية و حنكة و تجربة طويلة في الميدان ، لأنها تقوم بنشاطات تستلزم الدقة في التنفيذ ، مما يحتم عليها إنفاق الأموال الطائلة من أجل تكوين مستخدميها في مجال نشاطها ، فمثلا مؤسسة الصناعة الإلكترونية بسيدي بلعباس لا توظف أي كان من العمال ما لم يحمل من الشهادات و المؤهلات التي تسمح له بذلك ، و مثل هذه النفقات لا يمكن أن يتحملها الخواص ، لذلك هم يبتعدون عن الإستثمار في المشاريع الكبرى و يفضلون المشاريع

المصغرة ، من أجل اختصار الوقت و الجهود و اقتصاد الأموال لتأهيل المستخدمين مما يرفع عدد الاستثمارات الموجهة للقطاع المصغر ، و منه حتما يزيد في رفع الطلب على الأيدي العاملة [223].

ثالثا : سهولة إقامة المشروع :

إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة ،ذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة و الحفر و إعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق و حفر قنوات تمرير الغاز و الكهرباء و الماء، و كذا تهيئة الأراضي بما يتناسب مع حجم المشروع ، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات و المخازن المعدة لذلك ، بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى من طلاء و إنارة و غيرها من متطلبات المشروع ، كل ذلك يتطلب أموال ضخمة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال .

بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهضة بل يكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية و المنتجات التامة ، كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي و شيء يسير من قنوات نقل الماء و الكهرباء ،و معدات متواضعة ، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبير كما يكلفها المشروع الكبير،فإذن من السهل جدا ، إقامة مؤسسة صغيرة و متوسطة بأقل تكاليف،فهذه المشاريع قابلة للانتشار و إقبال المستثمرين عليها و بالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة و تخفيض معدل البطالة[224].

كذلك من عوامل انتشار و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجع إلى الأسباب التالية :

أولا : عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى :

---

[223]– حضري دليلة ، جداييني ميمي ، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 13-14 أفريل ، ص : 4.

[224]– علي سالم أرميص ، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص : 102.

ذلك لأنهم يشعرون بضآلة دورهم فيها و ذلك عكس الحال في المؤسسات الصغيرة حيث كثيرا ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات ، فمثلا كثيرا ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس مال أو أرباح المؤسسة ،و ذلك بهدف زيادة إنتمائهم إلى هذه الشركات ، و هذا بعكس المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون بها على أن جهودهم تذهب لإفادة غيرهم و أنهم لا يملكون القرار و لا المشورة في إدارة هذه المؤسسة، حيث دورهم يقتصر في تنفيذ السياسات و القرارات الصادرة عن الإدارة و لا يملكون الرد و لا الإقتراح

و لا التقويم،إذا ما كان هناك انحراف في تسيير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتموت لديهم روح التضحية و المبادرة ،على عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الإتصال المباشر بين الإدارة و العمال و الإستشارة متوفرة ، فإن العمال يحسون بنوع من الثقة لديهم و بالتالي يقومون ببذل المجهود و التضحية من أجل إنجاحها فترتفع بذلك مردودية هذه المشاريع و تقوى ربحيتها و منه التوسع في نشاطها و إيجاد فرص عمل جديدة[225].

ثانيا : مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج و الأسعار :

إن سرعة الإتصال بين قسمي التسويق و الإنتاج نظرا لصغر حجم العملية الإنتاجية بالمؤسسة الصغيرة، و هذا عكس المؤسسات الكبرى أين قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة الطلب و احتياجات قسم التوزيع، فلا ربما أنتج منتجات غير مطلوبة في السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض و يصبح عبء على المؤسسة،إذن فسهولة الإتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة و سرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد و المتعلقة بالكميات المنتجة ، النوعية المطلوبة و كذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق ، فتكون هناك دراسة تنسيقية خاصة بالإنتاج و التوزيع و كذا التموين،فربما قسم التموين قام بشراء كميات غير

[225]– حضري دليلة ، جدايني ميمي ، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ص : 4.

مطلوبة في عملية الإنتاج فتقوم المؤسسة بتخزينها عدة سنوات و تكون بذلك أموال مجمدة دون إحداث أو جلب لأي إيراد للمؤسسة ،

و إذا أخذنا على سبيل المثال مؤسسة POVAL (بوفال) فإننا نجد في سنة 1999 المخزونات من المنتجات التامة التي تفوق قدرة إنتاجها و تخزينها 5 سنوات أي أكثر من 100 مليون دينار ، كما وصلت المخزونان من المواد الأولية أكثر من 200 مليون دينار جزائري مخزونات تفوق مدة شرائها 10 سنوات و تصل حتى 20 سنة ، و قد تمت عملية شراء أو إنتاج هذه المخزونات بطريقة بعيدة عن التخطيط و التنسيق و دراسة متطلبات الإنتاج و السوق .

فكانت هذه المخزونات عبء ثقيل على المؤسسة يصعب طرحها في السوق ، أما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن هذه الظاهرة تكاد تكون منعدمة مما يجعل كل ما يشترى في قسم التموين يستهلك في قسم الإنتاج و يصرف في قسم التوزيع و يحول إلى أموال سائلة تستعمل لتجديد دورة الإنتاج ، و تحقق بذلك ربحية جديدة تجعلها تفكر في توسيع نشاطها و فتح فروع متعددة أين يساهم ذلك مساهمة مباشرة في خفض معدلات البطالة و تحقيق الشغل[226].

ثالثا : قلة رأس المال المستثمر :

إن من بين الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير ، حيث أن من أجل إقامة مشروع مصغر يكفي جمع قليل من المال لإقامة مؤسسة ، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الإلتقاء على تكوين مشروع بجمع أموالهم المتوفرة لديهم من إد خاراتهم السابقة و ذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتوج معين إذ أن قلة رأس المال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالإستثمار في مجالات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات المصغرة في كل مكان ، في الريف أو المدينة ، في المناطق الزراعية أو في المناطق الصناعية ،.... ، فحسب احتياجات المنطقة ، لذلك إقامة هذه المشاريع هي التي تلبي

[226]– حضري دليلة ، جداييني ميمي،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ص : 5.

إحتياجات أهلها من السلع و الخدمات،و هذا عكس الصناعات الكبيرة التي تكلف رأس مال كبير جدا ، فهي تتطلب بنيات ضخمة معدة لذلك

و مجهزة بكل أنواع التجهيزات كالكهرباء و الماء و الطرقات .... الخ ، التي لا يمكن لفرد بسيط القيام بها ، لذلك فان إقامة هذا النوع من المشاريع هو من اختصاص الحكومة وحدها ، و طبعا هذه الأخيرة لا تقيم مثل هذه المشاريع إلا في مناطق محددة كالمدن الكبرى التي توجد بها مواد أولية متوفرة أو مرافق عامة كالطرق أو سكك الحديد أو الموانىء و المطارات ، إذ لا يمكن أن تقام في مناطق معزولة .

و بالتالي فان استثمار رأس المال يجب أن يعطى له الدراسة و الأولوية من أجل الاستثمار في مكان مناسب و منه يقوم بتوظيف اليد العاملة الموجودة في تلك المنطقة فقط .

و إن حدث و أن شغل أيدي عاملة خارجية فإنها تهجر من مناطقها بغرض العمل في هذه المشاريع و منه تؤثر سلبا على الأنشطة التي كانت تمارس من قبل ، فالمشروع المصغر يجعل المستثمر يبقى في منطقته و لا يهاجر منها ، و كخلاصة فإن ضآلة رأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عامل من عوامل الإنتشار و النجاح لها ، و منه تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع[227].

المطلب الثالث : العوامل المساعدة على نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقق النجاح مع الزمن ، و الكثير منها يصيبها الفشل و تعلن إفلاسها ، و يعود هذا النجاح إلى مجموعة من العوامل و التي تنقسم إلى قسمين[228]:

أولا : عوامل متعلقة بالكفاءة التسييرية .

في حال كانت كفاءة الجهاز التسييري في المشروع جيدة فإن المشروع سوف يحقق النجاح ،

---

[227]– حضري دليلة ، جداييني ميمي،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ص : 6.

[228]– كاسر منصور و شوقي ناجي جواد ، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن ،عمان 2000، ص : 50-51.

و تتحدد بالعناصر التالية :

أ –قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على التأقلم و التجاوب مع التغير في بيئة المؤسسة الداخلية و الخارجية .

ب قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على إحداث التغيير و التطور لصالح المؤسسة .

ت قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على توفير المواد المناسبة خاصة اليد الماهرة .

ث قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على تخطيط و تنظيم و مراقبة سير العمل و تطوير العمليات[229].

ج –الخصائص الريادية للمسير و قدرته على الاستحداث و تشكيل الأهداف و تحقيقها .

هذه القدرات تتطلب من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة القيام بالأعمال التالية و بكفاءة عالية :

- دراسة بيئة العمل داخل المؤسسة و حاجاته بعناية و وضع كافة الحلول للمستقبل و كافة المشكلات المتوقعة في المستقبل و تأمين كل احتياجاتها .
- صيانة الموارد و تنميتها و استخدامها الأمثل مع رقابة دقيقة للاستثمار .
- اختيار المزيج التسويقي المناسب و السوق الملائم لأعمال المؤسسات و سلعه و خدماته و إتباع سياسة تكثيف الأسواق .
- التخطيط الدقيق للأعمال و العمالة و اختيار موظفين أكفاء و إتباع برامج دعاية و إعلان مناسبة.
- إقامة علاقات عمل وثيقة مع الموردين .
- مسك السجلات الملائمة للإيرادات و المصروفات .
- اتباع نظام إئتمان مراقب رقابة قانونية .

ثانيا : عوامل مساعدة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

إن من بين العوامل المساعدة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي[230] :

[229]– كليفورد بومباك ، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، ترجمة رائد السمرة ،مركز الكعب الأردني ، عمان، الأردن 1989 ، ص :43.

- تحديد الهدف بدقة و العمل على تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة .
- التخطيط و يشمل التنبؤ بالمستقبل و التخطيط لمواجهة التنفيذ و صعوباته .
- تدريب العاملين على أن يشمل جميع العاملين في المؤسسة .
- المشورة و قبول النصيحة من الأطراف ذوي علاقة مع المؤسسة .

تعد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الأساس أو الخلية الأساسية في النسيج الإقتصادي للبلد ، و الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات الكبيرة و خاصة تلك العاملة في مجالي التجارة و الخدمات ، و يتوقف نجاحها على عدد من العوامل أيضا أهمها : قدرة أصحابها على إدارتها و تمويلها بشكل جيد بالإضافة إلى عوامل متعلقة بالبيئة المحيطة بالمؤسسة كسياسة التمويل ، و الدورة التجارية و النظام الضريبي و التعليمات الحكومية و التشريعات الخاصة بالحدود الدنيا للأجور ، ...إلخ .

المطلب الرابع : آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

من بين آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنتناول بصفة خاصة تطور نسيجها، الشراكة بين القطاع العام والخاص، المؤسسة الموازية، المقاولة من الباطن، مؤسسات التركيب و التجميع، تصديق المؤسسات و ظهور الشركات الكبرى[231].

1: تطور نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .

يأخذ إنشاء المؤسسات الجديدة ذات الحجم الصغير بعدا هاما نظرا لوجود العديد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصيصها خلال السنوات القليلة الماضية لتشجيع ذلك.

---

[230]– رائد السمرة ، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، مرجع سابق ، ص : 43.

[231] - بلحـــــاج فراجي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر" ،مرجع سابق ،ص 214 ، 2010 .

حقا، لقد بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) 363 32 مشروع إلى غاية 31 ديسمبر 2000 بينما لم تتجاوز 279 7 مؤسسة حتى نهاية سنة 1998، أي تم تمويل أكثر من 77 % من مجموع المؤسسات المصغرة في ظرف سنتان فقط.

وبالتالي تمثل هذه المؤسسات الفتية الضمان الوحيد لتطور وتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في المستقبل، حيث أن المسيرين والمستثمرين الشباب[232] على رأس تلك المؤسسات كانت لهم الشجاعة والرغبة والطموح لتحقيق أفكارهم في مشاريع اقتصادية ناجحة، الدفاع عنها أمام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثم أمام البنوك. و تمثل هذه السلوكات جزءا من خصائص المقاول الحقيقي الذي تمدحه النظريات والمدارس الإقتصادية والذي كان أساس التطور الاقتصادي للدول المتطورة أو تلك التي تبرز اليوم.

ولتأكيد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الميدان، يسجل مدير الوكالة بأن " هذه الأخيرة تسدد ديونها بشكل منتظم وأن البعض منها قامت بذلك قبل مواعيد الاستحقاق، حيث لم يتلقى صندوق الضمان أي ملف لمعالجته لحد الساعة.". و يضيف " بالنسبة لبعض المؤسسات التي تعرضت لعدد من المشاكل فيما يخص تسويق منتجاتها، تمكنت من التفاوض مع البنوك للاستفادة من إعادة جدولة ديونها"[233].

ومن جهة أخرى بدأت بعض المؤسسات تصدر منتجاتها إلى الخارج مثل الزيوت وألبسة الأطفال. لذا نعتقد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغرة منها قادرة على أن تصبح داخل محيط مشجع و ملائم وسيلة للتطور المحلي.

2 : تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص.

[232] يرتبط معيار " الشباب" بشرط الذي تضعه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالنسبة لمقاولين الجدد والذي يحدد سن المقاول من 19 إلى 35 سنة.

[233] LIBERTE ECONOMIE, n° 80, du 05 au 11 juillet 2000, P 14.

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبيرة أو الصغيرة التي تهتم بتوسيع البنية التحتية والتسيير المشترك لعدد من المؤسسات العمومية من المحتمل أن تعرف انتشارا في المستقبل، حيث أدرجت هذه الرؤية ضمن أولوية السلطات العمومية.

في هذا الإطار، حرص وزير المالية السابق م. ابن آشنهو على تأكيد " نية الحكومة في إشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي لتمويل و تسيير الهياكل القاعدية العمومية "234. حيث نسجل أن الجزائر تسخّر كل سنة حوالي 30 % من إنتاجها الداخلي الخام لمصاريف التجهيز و تشغيل الهياكل والخدمات الجماعية235.

و بالتالي سيمثل الانسحاب التدريجي للدولة عن تمويل الهياكل القاعدية من الدفع بمختلف أشكال الشراكة مثل الامتياز أو الرخصة.

في هذا الإطار يذكر سيد الوزير أن " من بين تلك المشاريع، يمكن أن نذكر تسيير و إنجاز الطريق السريع شرق/غرب، إنجاز و استغلال مطار العاصمة و مترو الجزائر، إنتاج الكهرباء، الماء، و أخيرا التهيئة العمرانية و الاتصالات".

و قد ترجم هذا التوجه على أرض الواقع من خلال إبرام أوّل اتفاق بين مؤسسة عمومية وخاصة في شهر جويلية 2001 يتم بمقتضاه إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج غاز كربوني وتدعى (Fruigi) أين تساهم المؤسسة الوطنية للغاز الطبيعي (ENGI) بنسبة تقدر ب 40 % و المؤسسة الخاصة الوطنية (Fruital) بنسبة قدرها 60 % في رأس المال236.

234 Allocution du ministre des finances, A. BENACHENHOU lors du colloque sur le « partenariat privé et public », EL-WATAN, 20/09/2000, P 03.
235 EL-WATAN, 20/09/2000, P 06.
236 Le matin, n° 2857, du 18 juillet 2001, P 06.

كما تم إبرام اتفاق ثاني جمع بين كل من المؤسسة العمومية لصناعة الأدوية (Saidal) والمؤسسة الخاصة لصناعة الأدوية (Lad-Pharma) في 30 جويلية 2372001. و بالتالي يفتح هذا النوع الجديد من الشراكة آفاق واسعة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

3 : تطور المؤسسة الخاصة الموازية .

يعود إحتمال لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى النشاط داخل القطاع الموازي إلى تعقّد طبيعة المشاكل العديدة التي تعترض المستثمرون والمؤسسات على أرض الواقع ، مثل الحصول على التمويل و العقار الصناعي، حيث لا يمكن أن تعرف هذه الأخيرة حلولا على المدى القصير ،إذ تتطلب تطبيق إصلاحات عميقة تمسّ كل من القطاع المالي، البنكي و العقاري.

و في هذا الإطار، شهدت النشاطات الموازية تطوّر ملحوظ في السوق الوطنية، و تخص الأشخاص في المنازل، العمال المؤقتين، الحرفيين، الصناعيين الصغار، إلخ.

فقد أكد السيّد مدلسي، وزير التجارة السابق على إثر سؤال حول طاقات السوق الموازية بأنه "بعد عملية إحصاء لأماكن التبادل الشكلي الموجودة على سائر التراب الوطني، لقد تم تعداد أكثر من 500 سوق موازي تغطي مساحة قدرها 1.3 مليون م2 ينشط بداخلها 000 65 متدخل من بينهم أكثر من 50 % لا يملكون سجل تجاري. أما المواد التي يتم تداولها داخل هذه الأسواق فهي متعددة وتشمل كل من المنتجات الغذائية، مواد التنظيف، مستحضرات التجميل و قطع الغيار"238.

و بالتالي يشكل هذا العدد الهام من الأسواق بتصريف المنتجات القادمة من القطاع الموازي مما يشجع قدوم عدد إضافي من المتدخلين الذي يبحثون عن تحقيق أرباح بدون دفع الضرائب والمستحقات أو بعد استنزاف كل محاولات العمل في الشرعية.

---

237 ELMOUDJAHID, du 31 juillet 2001, P 6.

238 LIBERTE ECONOMIE, n° 97, du 01 au 07/11/2000, P 11.

وأخيرا، إذا أخذنا بعين الإعتبار عدد الملفات المسجلة لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تنتظر التمويل و المقدرة ب 896 81 مشروع إلى غاية 31 ديسمبر 2000، بالإضافة عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها المقدرة بـ45508 والتي لم تحصل بعد على الإعتمادات المالية و ذلك إلى غاية 31 ماي 2000، نتوقع ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القطاع الموازي في حالة ما إذا لم تعرف كل هذه المشاريع حلولا نهائية في أقرب الآجال.

4 : تطور المقاولة من الباطن

من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الإصلاحات الإقتصادية المطبّقة طيلة هذه السنوات الأخيرة نجد في المقام الأول زيادة حجم الإنتاج الوطني. غير أنّ ذلك يبقى مرهونا باعتماد المقاولة من الباطن.

في هذا الإطار صرّح السيد بوكروح، وزير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة السابق "أن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يغلب عليها القطاع الخاص مدعوّة إلى العمل على المستوى الأمامي و الخلفي للمؤسسات الكبيرة و الشركات الصناعية التي أصبحت تبحث في بيئة تنافسية عن تعظيم الأرباح و الفعالية 239.

لذا تمثل المقاولة من الباطن فرصة حقيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإجراءات الميدانية التي جاءت لتشجيعها مثل برنامج إنشاء بورصة للمقاولة من الباطن و الشراكة بمساعدة هيئات دولية (ONUDI/PNUD) في بداية سنوات التسعين.

ولهذا الغرض، تم إنشاء أربعة بورصات جهوية في الفترة ما بين سنتي 1991 و 1998، وهي BASTP (الوسط)، BSTPE (الشرق)، BSTPO (الغرب) و BSTPS (الجنوب)، حيث يقع على

[239]Entretien accordé par BOUKROUH (N)., ministre de la PME-PMI à L'ECONOMISTE D'ALGERIE, du 10 au 16 décembre 2000, P 11-13.

عاتقها تكوين بنك للمعلومات حول الطاقات الصناعية للمؤسسات الكبرى (التي تقدم الأوامر) و قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتلقي للأوامر)، تشجيع الاتصال وربطه بين الطرفين وتكوين فضاء مهني محترف لصالح الأعوان الاقتصاديين بإمكانه أن يصبح فضاء للالتقاء والتشاور مع السلطات العمومية.

من جهة أخرى، تعد وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية من أجل تطوير المقاولة من الباطن بين طاقات تلك المؤسسات والتجمعات الصناعية الكبيرة من خلال تنظيم وعقد ملتقيات وأيام دراسية تقنية مختصة لتكون مكان لتلاقي مختلف الأطراف المعنية من أجل الحوار البناء بين المؤسسات المانحة للأوامر والأخرى المستقبلة لها. وقد أفضت على سبيل المثال إلى تسهيل وترقية نشاطات المقاولة من الباطن و إنشاء صناعات جديدة بالقرب من القطب الطاقوي لسكيكدة الذي يعرض فرص حقيقية للتطور في سنة 2000[240].

أخيرا كل هذه الإجراءات التي كانت لها نتائج مشجعة تبقى مدعوّة للتوسّع والتعدد والتنوع،حتى تصبح المقاولة من الباطن عنصر مهم من أجل زيادة الإنتاجية التي تحققها وترقية الإنتاج الوطني لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة،من خلال إحلال الواردات و تطوير الصادرات.

5 : تطور إنشاء مؤسسات التجميع و التركيب:

تبقى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة محصورة في بعض فروع نشاط الصناعات الخفيفة، خاصة الصناعات الغذائية ومواد البناء. بينما نجدها غائبة أو بأعداد قليلة في فروع الصناعة الثقيلة مثل نشاطات الإلكترونات، الميكانيك، الكهرباء والبتروكيمياء.

من أجل هذا، تمثل صناعة التجميع (Assemblage) و التركيب (Montage) فرصة حقيقية لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ضمن فروع نشاط الصناعة الثقيلة ،حيث ستقوم تلك

[240] –بلحاج فراحي،المؤسسة الجزائرية في ظل برنامج إعادة التأهيل،الملتقى الوطني الثاني حول "المؤسسة الاقتصادية بين رهانات الإصلاحات و تحديات الاقتصاد العالمي"،أيام 17/16 فيفري 2009، جامعت ابن خلدون تيارت.

المؤسسات الموجودة على التراب الوطني بإستراد الأجزاء المختلفة للمنتج الصناعي الموجه للسوق،حتى يتم جمعه أو تركيب البعض من أجزائه في مرحلة أولى ليتم توسيع ذلك تدريجيا وسنويا من خلال الشروع في إنتاج بعض المكوّنات ،و بالتالي سيؤدي ذلك إلى تدعيم نسيج المؤسسات المتوسطة الموجود، خلق مناصب عمل جديدة و تمكين المستثمرين و المنتجين المحلين من التحكم أكثر في التكنولوجيا الحديثة المستعملة في الدول المتقدمة.

في هذا السياق قدر عدد القرارات الممنوحة من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة بـــ 140 قرار من بينها 92 قرار تجميع و 48 قرار تركيب في سنة 2412000، شملت هذه القرارات 60 مؤسسة من بينها 6 مؤسسات عمومية بقيمة إستثمارية قدرها 3.77 مليار دينار و 54 مؤسسة خاصة بقيمة إستثمارية قدرها 805 مليون دينار فقط ،نظرا للحجم الصغير و الشكل العائلي للمؤسسة الخاصة الجزائرية[242]،نلاحظ من خلال قراءة الأرقام المنتجات الإلكترونية على أن المستثمرين الخواص استثمروا بقوة في هذا المجال الجديد ،إذ يمثلون 90 % من مجموع المؤسسات المعنية ، كما تهيمن المنتجات الإلكترونية ذات الاستهلاك العام (تلفزيون، فيديو) على صناعة التركيب والتجميع بتحقيق نسبة 45% من مجموع الرخص الممنوحة، و بعدها المنتجات الكهرومنزلية بنسبة 41 %، ثم منتجات الاتصال بنسبة 8 % و مواد مختلفة بنسبة 6 % من مجموع الرخص الممنوحة.

يعود هذا النجاح بلا شك إلى التسهيلات الجمركية الممنوحة حسب ما تعلق الأمر بعمليات التجميع أو التركيب،من خلال الإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2001 والذي حدد ثلاث مستويات للحقوق الجمركية، 5 % بالنسبة للمواد المستوردة و الموجهة لتجميع، 25% بالنسبة للمنتجات المستوردة والموجهة إلى التصنيع و 45 % بالنسبة للمنتجات المستوردة والتي يعاد بيعها على

[241] جاءت هذه القرارات بعد صدور المرسوم رقم 74-2000 المؤرخ في 02 أفريل 2000 والمحدد للشروط الضرورية لتعيين نشاطات التجميع والتركيب.

[242] تم الإعلان عن هذه النتائج خلال اليومين الدراسيين لصناعة التجميع والتركيب المنجزة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في 08 و 09 جانفي 2001. جريدة الخبر 2001/01/09، عدد 3063، ص 02.

حالها،لكن تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري إعادة النظر في المفاوضات التي يجريها الطرف الجزائري مع نظيره الأجنبي حتى تنتقل الجزائر بأسرع الطرق إلى شراكة إنتاجية أكثر ،و بالتالي القطاع الخاص الوطني الذي لم يتردد في استثمار هذا المجال سيجد حتما هنا فرصة حقيقية للتطور.

6 : تطور عملية التقييس:

أصبح البحث عن الاعتراف أو التقييس (Certification) ضروري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة،التي تبحث عن تسويق منتجاتها و إكسابها خصائص الجودة الشاملة على مستوى السوق المحلية والدولية ،لا سيما و القطاع الخاص مقبل على منافسة شديدة للمنتجات الأجنبية من خلال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة و توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،في هذا الإطار سارعت عدد من المؤسسات القطاع الخاص إلى اكتساب تأشيرة التصديق، ونذكر من بينها:

- مؤسسة "Vita-jus" المتواجدة في مدينة البليدة والمختصة في المشروبات ، تحصلت على تصديق (ISO 9001 Version 2000) في 29 أفريل 2001. يخص هذا الإمتياز الذي منحه المكتب الكندي (Genigroupe Interntioanl INC) التصديق على نضام تسيير الجودة في المؤسسة243.

- مؤسسة "Safler" المتواجدة في ولاية سطيف والمختصة في صناعة الخزف تحصلت على تصديق (ISO 9001 Version 2000) التي ستمثل حتما تأشيرة من أجل التصدير244.

- مؤسسة "Belcol" المتخصصة في إنتاج وتوزيع الغراء الصناعية وذات الاستهلاك الواسع تحصلت على تصديق (ISO 9002 Version 1994) الذي منحته الجمع يق الفرنسية لضمان الجودة « Afaq/Ascert International » في 17 أفريل 2001.

243 Business, du 05/05 au 11/05/2001, P 3.
244 Liberté économie, n° 129, du 20 au 26 juin 2001, P 11.

- مؤسسة "Soltane Peinture" المختصة في الطلاء، الغراء واللماع تحصلت على تصديق (ISO 9002) في أكتوبر 2000. يفرض هذا التصديق على المؤسسة القيام بإجراءات مراقبة الجودة ومتابعة مستمرة لنشاطات وعلى جميع المستويات. بالإضافة إلى التحكم في التموين، مراحل الإنتاج وقنوات تسويق منتجات المؤسسة245.

- مؤسسة "EEC" المختصة في تقديم الاستشارات في نشاطات مختلفة مثل تطهير المياه، البناء، العمران، إلخ، تحصلت على تصديق (ISO 9002 Version 1994) منحتها الهيئة AIB-Vincolte 246 International.

1- آفاق التطور على مستوى قطاعات النشاط الاقتصاد.

بعد أن حاولنا تقديم آفاق التطور التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. سنحاول الآن أن نتعرض إلى الآفاق التي توفرها مختلف فروع النشاط الاقتصادي. من أجل ذلك، سنتطرق على التوالي لكل من القطاع التجاري، الخدمات والصناعي.

1-1: آفاق التطور في القطاع التجاري.

لازالت آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القطاع التجاري تحتفظ بجميع حظوظها و ذلك بسبب وجود العديد من العوامل، نذكر من بينها :

في بادئ الأمر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحقق 96.98 % من القيمة المضافة المنتجة من قبل القطاع التجاري على المستوى الوطني في سنة 1998،وبالتالي يتحكم المستثمرون الخواص بشكل جيّد في جميع الظروف (فرص / تهديدات) التي تحيط بالنشاط داخل القطاع التجاري ،و بالتالي يصبح الاستثمار في القطاع التجاري مرادف لنشاط متحكم فيه إلى درجة ما و تحقيق أرباح مؤكدة.

245 L'économiste d'Algérie, n° 43, du 8 au 14 mai 2001, P 4.
246 Partenaires, n° 13, février 2001.

كما أن القطاع التجاري يحقق لوحده ما يقارب 31.27 % من القيمة المضافة المنشأة من طرف القطاع الخاص على المستوى الوطني في سنة 1998،هذه النسبة مرشحة إلى الارتفاع نظرا للأخطار التي قد يتحملها المستثمر في فروع نشاطات القطاع الإنتاجي على وجه الخصوص.

عرفت السوق الجزائرية في إطار التحرير الاقتصادي تزايد عدد المستوردين المختصين في إعادة بيع السلع الأجنبية في السوق الوطنية. فهي عملية تخلو من مخاطر بالنسبة للمستورد الخاص بما أنها عبارة عن عقود عادية لشراء و بيع منتجات للاستهلاك الواسع مثل : المواد الغذائية، النسيج، الأحذية، مستحضرات التجميل، الخ.

حقا، فقد إنتقل عدد الموردين من 000 6 مستورد سنة 1995 إلى ما يقارب 000 36 في سنة 1999 و 000 40 في سنة 2000.

هذا الميل إلى الارتفاع بالنسبة لعدد العملاء الخواص في قطاع الاستيراد ليس مرشح للتغير ولو في المدى المتوسط،بما أن تحرير السوق الخارجية يعتبر قرار لا رجعة فيه بالنسبة للسلطات العمومية الجزائرية،كما أن الأرباح المحققة تبقى جد مرتفعة و سهلة التحصيل مقارنة مع بقية النشاطات الإقتصادية.

قرارات هامة اتخذت في إطار قانون المالية لسنة 2001 من شأنها أن تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع التجاري،و من بينها نهاية الاحتكار فيما يخص الاستيراد و التجارة في التبغ ،وأيضا فتح سوق استيراد و استرجاع مواد الذهب والفضة، مما سيفتح الفرص أمام الأعوان الخواص في القطاع التجاري.

كما أن المرسوم المتعلق بالمنافسة 247 يشجع النشاط داخل القطاع التجاري من خلال منع الاحتكار على مستوى المبادلات التجارية، وضع حد للأسعار المحددة إداريا، بالإضافة إلى تنظيم المنافسة وضمان الشفافية والعدل في العمليات التجارية.

1-2: آفاق التطور في قطاع الخدمات .

أصبحت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الإقتصادية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان المتطورة، حيث نسجل تراجع لحصة القطاع الصناعي لفائدة قطاع الخدمات248.

بالنسبة إلى الجزائر تبقى مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة على المستوى الوطني محدودة جدا، حيث تقدر سوى ب 14.14 % في سنة 1998،كما يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بعد كل من قطاعات المحروقات، التجارة و الفلاحة. مع ذلك نسجل أن مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة الإجمالية تفوق تلك التي يقدمها القطاع الصناعي، حيث تقدر بـ 11.66% من مجموع القيمة المضافة على المستوى الوطني.

و تبرز دراسة توزيع القيمة المضافة حسب فروع النشاط أهمية الطاقات وإمكانيات الاستثمار التي لا تزال مجمدة و غير مستغلة ضمن قطاع الخدمات، فعلى سبيل المثال نجد أن نشاط الخدمات المقدمة للعائلات يساهم ب 4.99 % فقط من المجموع القيمة المضافة ونشاط النقل والاتصالات بـ9.15 % من المجموع سنة 1998249.

247 المرسوم رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية رقم 09، 1995/02/22.

248 MONTOURE (M)., CHAMBLAY (D)., RENOUARD (G)., 50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels, BREAL, 1995, P P 28-29.

249 النسب مستخلصة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

إضافة إلى مسار الإصلاحات الإقتصادية الذي يهدف إلى التحول التدريجي للاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق، نجد عدد من التغيرات ذات صبغة قانونية، تشريعية و تنظيمية تعمل على إحداث تحول جذري من أجل جذب الاستثمارات الخاصة داخل قطاع الخدمات، و نذكر من بينها :

تستعد الموانئ الجزائرية بفضل القانون البحري و نصوصه التطبيقية 250 تبني نمط جديد لتنظيم يفرق يبن مهام الخدمة العمومية والنشاطات التجارية ،التي تعود من هنا فصاعدا إلى المؤسسات الخاصة حسب قواعد المنافسة الحرة.

في هذا الإطار ستتضمن المهام التي سيتولى تنفيذها القطاع العام مستقبلا، ترقية و تنسيق النشاطات التجارية للقطاع البحري، تطوير الهياكل القاعدية، حماية المحيط، الاعتناء بأمن البواخر، الأشخاص، الموانئ والبضائع. بينما النشاطات التجارية المرتبطة بالنشاط البحري فهي مفتوحة كاملة على المنافسة بين المؤسسات الخاصة. و من بين تلك النشاطات يمكن ذكر الصيانة، تفريغ البضائع، معالجة الحاويات، الخ. و يتفق الجميع على أنها نشاطات ذات مردودية عالية ومن المتوقع أن يتهافت عليها عدد كبير من المستثمرين الخواص الوطنين والأجانب251.

سمح تحرير نشاط الملاحة الجوية 252 من إنهاء احتكار الخطوط الجوية الجزائرية للقطاع منذ سنة 1963، حيث دشنت في 09 أوت 1999 الخليفة للطيران أول رحلة جوية تقوم بها شركة خاصة جزائرية،و منذ ذلك الحين أصبحت تنافس الخطوط الجوية الجزائرية ما لا يقل عن أربع شركات جوية خاصة (Sahara Airlines, Ecoair, Tassili Airlines, Entinea).

وبالتالي يعرض قطاع النقل الجوي فرصا حقيقية وهامة للاستثمار والنموّ بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة التي بإمكانها الاتجاه في المستقبل القريب إلى نشاطات جديدة ترتبط بالمطارات ،من خلال ما

---

[250] القانون رقم 05-98 المؤرخ في 25 جوان 1998 و المتعلق بتنظيم القطاع البحري.

[251] EL-WATAN, N° 2939, mardi 08 août 2000, P 03.

[252] القانون رقم 06-98 المؤرخ في 27 جوان 1998 و المتعلق باقواعد العامة لطيران المدني في الجزائر.

جاء به القانون253 المتعلق برفع الاحتكار عن استغلال المطارات والأرصفة من خلال إدخال طريقة الامتياز لصالح القطاع الخاص254.

كما تنوي السلطات العمومية التخلي عن تسيير الهياكل القاعدية التي تكون النشاط السياحي وتؤكد أنه " يجب أن تتحول السياحة إلى صناعة اقتصادية في الجزائر،و حتى يتحقق ذلك يجب وضع إستراتيجية تهدف إلى خوصصة القطاع "255.

وتؤكد مقارنة عوائد القطاع السياحي بين بعض الدول على إمكانيات الاستثمار في الجزائر، حيث نسجل أن تلك العوائد تقدر في دولة دبي بـــ 562 مليون دولار، مصر 2.5مليار دولار ولبنان 2.5 مليار دولار في سنة 1998. بينما في الجزائر لم تجاوز تلك العوائد 20 مليون دولار في نفس السنة،و بالتالي تظهر الآفاق الاستثمارية التي يمكن أن يوفرها القطاع السياحي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنسبة إلى تسيير الهياكل الموجودة وبعث استثمارات جديدة256.

إن قطاع الكهرباء والغاز النشاط الذي كان حكرا على القطاع العام سوف يعرف فتح مجاله للخواص للاستثمار فيه الأمر الذي سيسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توسيع مجال تدخلها مستقبلا، حيث يعتبر هذا أحد أهم أهداف برنامج الحكومة الذي يؤكد على أنه " من الضروري الجمع بين رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية لتطوير القطاع على مثال الشراكة الناجحة في قطاع المحروقات " بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الخاص ستصبح ضرورية وأولوية بالنظر إلى احتياجات القطاع من الاستثمارات والمقدرة ب 12 مليار دولار حتى حدود سنة 2572010،ومن المنتظر أن يتم إعادة هيكلة هذا القطاع على أساس قانون سيسمح تدريجيا بفتحه على المنافسة في كل

---

253 القانون رقم 06-98 المقدم أمام المجلس الشعبي الوطني في 07 نوفمبر 2000.

254 LIBRE ALGERIE, du 27 au 03 avril 2000, P 19. LE QUOTIDIEN D'ALGERIE, 08 novembre, P03.

255 EL-WATAN, 20 septembre 2000 وزير السياحة، ل. درباني خلال لقاء صحفي لجريدة

256 EL-WATAN, 20 septembre 2000, p 02. et du 19 novembre 2000, P 03.

257 و ذلك حسب الإقتراحات و التوصيات التي نتجت عن اليومين الدراسيين حول " البرامج الوطنية لكهرباء الريفية وتوزيع الغاز وآفاق و فرص القطاع الخاص في كلى القطاعين" المنعقدة في الجزائر أيام 18 و 19 أكتوبر 2000.

من نشاطات الإنتاج، التوزيع، البيع، و شراء الطاقة،تلك التغيرات التي ستؤدي حسب المحللين إلى فتح ما لا يقل عن 30% من سوق الكهرباء و الغاز في حدود سنة 2003،مما يشجع المستثمرين الخواص الوطنين على الاستثمار داخل القطاع.

في إطار تطبيق الإصلاحات الإقتصادية ذات الجيل الثاني من أجل جعل الاقتصاد الوطني في مستوى طلبات اقتصاد السوق،يهدف القانون الجديد 258 الذي يحدد القواعد العامة للبريد والاتصالات إلى التأهيل والرفع من كفاءة قطاع البريد والاتصالات من خلال الخوصصة والشراكة،لهذا من المتوقع أن تلقى المبادرات الخاصة حتما فرصا لتطور الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

أصبح نشاط المراقبة التقنية للسيارات مفتوح للقطاع الخاص ضمن إطار القانون الجديد للطرقات، حيث نسجل ما يقارب 200 ملف للمتعاملين الخواص قد أودعت وتنتظر بداية الأعمال259.

كما سمح القانون الجديد الذي ينظم النقل البري 260 من إزالة احتكار الدولة و التوسيع لصالح القطاع الخاص واستغلال هياكل استقبال المسافرين والبضائع عن طريق اعتماد طريقة الامتياز، بالإضافة إلى أن الاستغلال التقني والتجاري مفتوح على القطاع الخاص من خلال طريقة الامتياز أو منح الرخص، يؤكد كذلك انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي بالنسبة إلى قطاع التأمينات حقا، لقد ألغى مرسوم سنة 2611995 الميزة الاحتكارية للقطاع التي دامت عدة سنوات ، فمنذ الآن و صاعدا أصبحت لشركات التأمين الخاصة والوكلاء العامين والوسطاء الحق في ممارسة نشاطاتهم بكل حرية.

هذه الخطوة الإيجابية التي أقدمت عليها السلطات العمومية بتحرير القطاع كان لها الأثر في ظهور شركات خاصة في قطاع التأمين لأول مرة، و من بينها نجد كل من : Trust Algeria CIAR, 2A GAM,،التي هي عبارة عن مؤسسات ذات رأس مال خاص وطني، وأخرى ذات رأس مال مختلط

---

[258] إن القانون الجديد يعيد النظر في المرسوم رقم 89-75 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 بالبريد و الاتصالات. وقد تم المصادقة عليه في 15 جويلية 2000 من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني.

[259] PARTENAIRES, N° 11, novembre 2000, P 07.

[260] تم المصادقة على القانون الجديد لنقل البري في 04 جويلية 2001 من طرف مجلس الأمة.

[261] المرسوم رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي يمثل النص الأساسي المسير لنشاط التأمينات.

مثل Elbaraka oua Alamane،وبالرغم من أنها تنشط منذ سنتان فقط، فقد إستطاعت المؤسسات الخاصة الجديدة في قطاع التأمينات من مضاعفة حجم إنتاجها ، فقد سجلت في سنة 2000 رقم أعمال يقدر بـ 1.5 مليار دينار مقارنة مع 810 مليون دينار في سنة 1999، أي بزيادة في حصة السوق تقدر بـ 3 نقاط بالنسبة لدورة واحدة من النشاط،وهي تحتل اليوم حسب المتتبعين ما يقارب 8 % من حصة السوق على المستوى الوطني.

سمح كذلك فتح القطاع البنكي في اتجاه القطاع الخاص ولأول مرة في تاريخ الجزائر المعاصرة من إنشاء و تطوير بنوك جزائرية ذات رؤوس أموال خاصة : خليفة بنك.

كما أن الانفتاح كان باتجاه المستثمرون الأجانب و/أو مؤسسات بنكية مختلطة، وفي هذا الصدد تم إنشاء : بنك البراكة، البنك العربي، ريان بنك، City Bank، Société Générale،BNP Paribas ، Trust Bank، وغيرها من البنوك أو فروع بنوك أجنبية.

إن وجود هذه البنوك التي شرع البعض منها في النشاط تمكنت من استحواذ 8 % من حصة السوق262.

1-3: آفاق التطور في القطاع الصناعي .

نظرا إلى العقبات التي يشهدها الاستثمار الخاص داخل القطاع الصناعي، تظهر أن آفاق التطور التي يعرضها أقل أهمية مقارنة بتلك التي يمنحها كل من قطاعي الخدمات و التجارة ،في المقابل هناك عدد من الأسباب و المؤشرات التي تأكد وجود فرص للاستثمار في القطاع الخاص في المدى المتوسط و الطويل، و يمكن أن نذكر من بينها :

- تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة الإجمالية المنشأة ضعيفة حيث تقدر بنسبة 26.96 % أمام نفس المساهمة للقطاع العمومي والمقدرة ب ـــ73.04 % في سنة 1998.

262 , avril 2001, P 50. L'ECONOMISTE D'ALGERIE

– غير أنّ القطاع الصناعي العمومي يشهد تدهور مستمر و هو على أبواب الخوصصة، حيث سجل انخفاض يقدر ب 1.5 % في سنة 1999 و ب 1.3 % في سنة 2000. في المقابل تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطور مستمر منذ السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع حجم إنتاجه بنسبة 7.2 % في سنة 2000 مقارنة مع السداسي الأول لسنة 1999 ورقم أعماله بنسبة 21 خلال نفس الفترة263،وبالتالي تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بجميع حظوظها في التطور ، ففي حالة استرجاع القطاع العام لفعاليته ونشاطه الإنتاجي ف تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من الشراكة ،أما في حالة تدهور القطاع الصناعي العمومي ف تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من توسيع قاعدتها الصناعية.

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مستوى الصناعة الخفيفة بنسبة 64 % مقارنة بفروع الصناعة الثقيلة، تفتح الآفاق بالنسبة إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة داخل هذه الصناعات بشرط تحسين المحيط الاستثماري.

تبرز القائمة264 التي أعدها الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بمناسبة العدد 12 لمعرض الإنتاج الوطني لسنة 2000 والتي شملت المنتجات الجزائرية الأكثر طلبا لتصدير عن حضور المنتجات الصناعية في الطلبات التي عبرت عنها ما يقارب 96 مؤسسة أجنبية تنتمي إلى 36 دولة مختلفة.

انعكست نهاية الاحتكار على مستوى قطاع الصناعة الصيدلانية الذي تم في سنة 1991 إيجابيا على القطاع الخاص الوطني، حيث أدى إلى ظهور عدد من المخابر الخاصة و التي أصبحت تغطي نسبة 5 % من احتياجات السوق الوطنية للأدوية.

---

263 L'ECONOMISTE D'ALGERIE, du 14 au 20 janvier 2000, n° 30, P 03.

264 تضم هذه القائمة كل من: – الصناعات الغذائية: زيت الزيتون وزيت الخل– الفلاحة:التمور– الصيد البحري: السمك والمنتجات البحرية– الصناعة:الفخار، الجلد، أدوات القياس ومستحضرات التجميل– الكيمياء والبترو–كيمياء– ألإلكترونيك والكهرباء : أجهزة التلفزة، الثلاجات، الأدوات الإلكترونية ومواد البناء : الرخام، الزخارف، الرمل.

تجدر الإشارة إلى أن القرار الوزاري الصادر في ديسمبر 1997 يؤكد على ضرورة أن كل مستورد للأدوية عليه تقديم مشروع استثماري داخل النشاط وذلك بعد سنة من الاستغلال وأن يلتزم ببداية الإنتاج بعد سنتان، و إلا فإن الوزارة لها الحق من سحب رخصة استيراد المواد الصيدلانية.

كما أدخل مشروع قانون الكهرباء المنافسة على مستوى نشاطات الإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى وضع ضمانات لعدم التمييز بين القطاع العمومي و الخاص265.

نفس الأمر بالنسبة إلى مشروع قانون المحروقات الذي يعتزم فتح السوق الوطنية إلى المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب266.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2001 تدابير لترقية القطاع الصناعي الخاص والمتعلقة بإلغاء الاحتكار في ميدان صناعة التبغ والمواد المرافقة وكذلك فتح سوق المعادن النفيسة. فمنذ تاريخ 2001/01/01 أصبح للمنتجين الخواص الحق في إنتاج التبغ والمواد التبغية بعد تصريح وزارة المالية بذلك ،و للأشخاص الحق في العمل في نشاط إعادة صناعة المواد الثمينة بعد الحصول على رخصة من مصلحة الضرائب.

يقدم قانون المناجم الجديد 267 فرصة أخرى لتوسيع دائرة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث يكرس مبدأ فتح باطن الأرض إلى الاستثمار الخاص مهما كان مصدره. وفي هذا الإطار ينحصر دور الدولة الجديد في توفير المعرفة الجيولوجية ومراقبة النشاطات268.

المبحث الرابع : المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

على ضوء ما تقدم تتبين مدى العناية و الأهمية البالغة التي يتلقاها هذا النوع من المؤسسات (PME/PMI) حيث أعطته الدولة اهتماما كبيرا ، و يتجلى ذلك في إنشاء وزارة خاصة بها في

265 L'économiste d'Algérie, du 4 au 10/02/2001, P 11.
266 L'ECONOMISTE D'ALGERIE N° 34, du 11 au 17 février 2001, P 5.
267 القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001 و المتعلق بالقطاع المنجمي.
268 LE JEUNE INDEPENDANT, n° 244, du 16 février 1999, P 11.

جويلية 1993، غير أنه رغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها و ترقيتها و كذا الدعم الذي تحظى به ، بدءا بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية و التحفيزية ، سيما في مجال الإستثمار ، إلا أنه و على الرغم مما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة من المزايا التي تمكنها من القيام بالدور الفعال في الإقتصاد الوطني فإنها لا تزال قطاعا هشا تعصف به جملة من المشاكل و المعوقات و التي من شأنها أن تقلص من فرص امتلاكها لنشاطها و تواجدها كمؤسسات و لعل أهمها ما يلي :

المطلب الأول : المشكلات و الصعوبات التمويلية .

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص في مرحلة الإنطلاق ، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين ، أو على القروض العائلية أو الإقتراض من الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم[269] .

أي أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة طريقة خاصة في التمويل ، ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب – فضلا عن دراسة جدوى هذا الإستثمار أو المشروع – توفر الضمانات اللازمة و التي غالبا ما تكون متاحة ، لكن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية و المؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواءا عند إنشائها أو عند توسعها من خلال نشاطها الإنتاجي . فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية ، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد فالدراسات التي أعدها البنك العالمي تثبث بأن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في

[269] - بلحاج فراجي،دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار،الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية،أيام 25/24 أبريل 2006 .

البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها، و البنوك التجارية تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية ، و ذات السمعة الجيدة ، و ذلك لضمان الإيفاء بشروط الإقتراض و تقديم الضمانات[270] .

أما فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره و إنعاشه ، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض ، و هذا نظرا للوضعية الراهنة للإقتصاد ، فجل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني عجزا على مستوى الخزينة كما أن هناك مشاكل فيما يخص تمويل الإستثمار ، سواء كان لاقتناء العتاد في لإطار إنشاء المؤسسة أو تجديده ، أو توسيع قدرات الإنتاج .

و عموما يمكن تلخيص المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية و هي[271] :

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الإستثمار .
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة ، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد ، لأن ذلك يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطىء التنفيذ ، و إرسال الملفات نحو العاصمة .
- غياب بنوك متخصصة في عملية الإستثمار .
- تكليف النظام المالي مع احتياجات ، بواسطة سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الإختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الإقتصادي .

---

[270]- قاسم كريم ، مريزق عدمان ، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص : 543.

[271] - بلحاج فراجي،دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار،الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية،أيام 24/25 أبريل 2006 .

- الاعتذارات الدائمة بالمشاكل و الصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي .
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ، و مركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية .

و من أهم المبررات التي ترتكز عليها البنوك للإمتناع عن اعدم إقراض المشاريع الصغيرة:

- إفتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية و الإدارية ، و من ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل و ربما الفشل الكامل .
- الإفتقار للكفاءة و الخبرة في التعامل مع النظام المصرفي ، و لهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة .
- إعتماد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعاملها مع القطاع الخاص غير الرسمي و ليس لها سجلات رسمية ، و هذا ما يزيد خطورة التعاملات معها .
- ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض .

و عليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في مرحلة الإنشاء ، لذلك فإن الرافع من الكفاءات و السياسات البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب أن تكون متطورة من أجل التكيف مع المشاكل الخاصة بها[272].

[272]– قاسم كريم ، مريزق عدمان ،دور حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 545.

المطلب الثاني : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات ، و يتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين و مرؤوسيهم ، و هذا ما تفتقده مؤسساتنا التي تتطور ببطء شديد ، مقارنة بما تتطلبه التنمية الإقتصادية فالمشكلة التي تعاني منها إدارة المؤسسات هي مشكلة نظام و ليست مشكلة أشخاص ، لأن الإدارة الجزائرية لازالت تمثل السند الرئيسي لحل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية ، الإقتصادية و السياسية للمجتمع ، فهناك الكثير من المشاريع عطلت ، كون أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة ،حتى لا يضيعون الفرص الاستثمارية، فعلى سبيل المثال حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء ، عليه المرور بعدة إجراءات إدارية شاقة و طويلة منها :

- يقوم هذا المستثمر بطلب قطعة أرض مفرده و في منطقة صناعية لدى البلدية ، بعد أن يكون قد شكل ملفا خاصا .
- يتقدم إلى البلدية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء .
- يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية PTT SONALLGAZ.
- يتقدم في الأخير إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع .

لهذا فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط ، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات و بتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، و تعبر هذه الأخيرة عن الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية ،

و في حال قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح و ما يصحبه من تكاليف خاصة ، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط و ربما تركه نهائيا .

كما تطرح شهادة إثبات قيام المحل التجاري كمشكل أمام المستثمرين الذين لا يتمتعون بالعقار الصناعي،و الذين لا يمكنهم القيد في السجل التجاري دون تقديم شهادة الوضعية الجبائية ، و منه لا يمكنهم القيام بمشاريعهم[273].

فعلى سبيل المثال سيستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا و تقديم أكثر من 18 وثيقة و المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن 3 أشهر ، و المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ،و بالتالي نؤكد كنتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الإقتصادي

و الإجتماعي بأن[274]:

" المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز يعيق إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة الصناعية ".

أما المؤسسات التي تمارس نشاطها بصفة غير رسمية قد يكشف أمرها ،فتتعرض في هذه الحالة إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن أو الغرامات المالية،هذا التصرف كله له آثار إقتصادية و إجتماعية سلبية.

273– قاسم كريم ، مريزق عدمان ،دور حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، نفس المرجع السابق ، ص: 548.

274– صالح الصالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات و آفاق التنمية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، يومي 18–22 يناير 2004 ، ص : 188.

المطلب الثالث : المشكلات و الصعوبات المتعلقة بالعقار .

بعد تعرضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نأتي لطرح مشكل آخر، الذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع ،و هو مشكل العقار الذي وقف عائقا في انجاز و تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية ، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها :

أ - **الأراضي :** يتعلق مشكل الأراضي أساسا ب :

- القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية ، و الهيئات المشرفة على التسيير العقاري .
- طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين ، و هو أجل طويل جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم .
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر .
- كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية،تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب المستغلين لا يملكون عقد الملكية ،رغم طول فترة تواجدهم فيها .

ب -**التنسيق بين مختلف المؤسسات :** تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها إذ دخلت في حالة تدهور بالنسبة للهيئة المسيرة و تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية،فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا فإن بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة ، كافتقارها إلى المياه الصالحة للشرب و الطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط،مما يؤدي بأصحاب المؤسسات إلى الاضطرار لحل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم،و أحيانا تكون بطرق غير رسمية الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء، رغم أن المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 و الصادر عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ينص على تكوين لجنة تضم ممثلي

مسئولي المؤسسات الصناعية على مستوى القطاعين العام و الخاص بالإضافة إلى مسئولي مختلف الهيئات العمومية التالية :

- الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز SONALGAZ.
- الماء الصالح للشرب / الماء الصناعي EPEAL .
- البريد و المواصلاتPTT .

إلا أن الواقع يبين أن التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما ، الشيء الذي يؤدي إلى التأخر في إتمام المشاريع .

ت -مشكل الحصول على مواد البناء : أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أن الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا ، نظرا لخضوعه و ارتباطه بعدة إجراءات معقدة إلى جانب العجز الملاحظ في السوق ، مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد .

فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين أساسيتين هما :

- ضرورة الحصول على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيير و التنظيم (البيع ، التنازل ، التخصيص ، الكراء).
- تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية علما أن الأسعار تجلب عددا كبيرا من المضاربين .

و من العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضا عدم الاستقرار ، و عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي،و كذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس ، إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع ،

بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل،و عليه فإن مشكل العقار مشكل عويص يجب النظر فيه ، لتحسين استغلاله[275] .

المطلب الرابع : مشاكل أخرى.

بعد تعرضنا لبعض المشاكل التي تقف كحاجز أمام نمو و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نأتي لطرح مشاكل أخرى يعاني منها هذا القطاع تتمثل فيما يلي :

1 نظام المعلومات :

إن غياب و ضعف نظام المعلومات و سوء التحكم في تقنيات و آليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة و غير قادرة على المنافسة و كذا التغيرات البيئية ، خاصة في بدايتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية و لا يساعد على تنميتها و نموها .

ففي غياب بطاقة صحيحة و دقيقة للمعلومات بعدد هذه المؤسسات و تمركزها الجغرافي ....الخ أو بعبارة أخرى و أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات ، يجعل قيام هذه المؤسسات يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص و قدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة و شح المعلومات الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع و هو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة و المصغرة[276] .

---

[275]– قاسم كريم ، مريزق عدمان ،دور حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 546.

276– غياط شريف ، بوقموم محمد ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 112.

2- عدم توافر فرص التكوين :

عدم توفر فرص التكوين و التدريب الجيد و المناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة و إدارة هذه المؤسسات ، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة ،و المبرر في ذلك هو صغر حجمها و كذلك لتكيفها مع المتغيرات ، سيما تغيرات المحيط التنافسي و عليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها،و السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين[277].

2- التكنولوجيا :

من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري ، و ذلك لقلة و ضعف مواردها المالية من جهة و ضعف التأهيل لمستخدميها من جهة أخرى ،و هو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال ،حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات و الاختراعات الجديدة[278]

3- غياب ثقافة مؤسسية :

لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات و رقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة و تطور علمي ، إذ بفضل المعرفة العلمية و التكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات ، و الجدير بالذكر هنا أن إدارة المشاريع و الأنشطة الإقتصادية و التجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة،و إن كنا نلاحظ أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا تكاد تذكر ، و بالتالي فلا مانع من إيجاد أداة تمكن من دخول فكر و ثقافة في هذا النوع من المؤسسات[279].

---

[277]- غياط شريف ، بوقوم محمد ، مرجع سابق ، ص : 112 .

[278]- بلحاج فراجي، المؤسسة الجزائرية في ظل برنامج إعادة التأهيل،مرجع سابق ،أيام 17/16 فيفري 2009، جامعت ابن خلدون تيارت.

[279]- غياط شريف ، بوقوم محمد ، مرجع سابق ، ص : 113 .

4 مشكلة الإطار التنظيمي و تعدد جهات الإختصاص :

من أهم العوامل التي تعيق حركة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعدد الهيئات و الأجهزة العامة التي تتولى الإشراف و الرقابة على هذا القطاع ، و ما سيتبع ذلك من تعدد التشريعات و اللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض ، ففي مصر – على سبيل المثال – نجد أن الأنشطة اليدوية و الحرفية التي يعمل بها تسعة عمال فأقل مع رأسمال ثابث أقل من خمسة آلاف جنيه تقع تحت إدارة جهاز الحرفيين، أما المؤسسات التي توظف عشرة عمال فأكثر

و يزيد أصولها عن خمسة آلاف جنيه فتخضع لإشراف وزارة الصناعة بإدارتها المختلفة ،

و مع ذلك تظل الصناعات الغذائية – مثل مطاحن و مضارب الأرز و معاصر الزيوت – تحت إشراف وزارة التموين ، و كذلك تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على الإنتاج المنزلي كخياطة الملابس ، كما يمارس مشروع الأسر المنتجة التابع لها دورا في المناطق الريفية ، إلى جانب إشراف وزارة الصحة و التجارة على مصانع الأدوية ، هذا بالإضافة إلى الإشراف العام الذي يقوم به اتحاد الصناعات و يغطي كافة فروع النشاط الصناعي ، فضلا عن الدور الذي يلعبه الصندوق الإجتماعي للتنمية .

يترتب عبئ تعدد الجهات الإشرافية و كثرة الإجراءات المطلوبة ، مثل إجراءات الموافقة على إقامة مشروع و على الموقع و تخصيص الأرض و الحصول على ترخيص البناء و تراخيص الإستيراد للآلات و المعدات و بعض الخامات و مستلزمات التشغيل ، و كذلك كثرة الشروط الصادرة عن الأجهزة الحكومية ، مثل وزارة القوى العاملة و هيئة التأمينات الإجتماعية

و مكاتب الصحة و المحليات و الأمن الصناعي ....إلخ .

و في الجزائر أيضا فإن مدة الحصول على العقار و طول الإجراءات المصاحبة لهذا تعتبرمن أهم المشاكل التي يعاني منها أصحاب المشاريع ، فعلى سبيل المثال تتطلب عملية تكوين شركة إلى التوثيق

لدى موثق بالإضافة إلى 09 وثائق إدارية تتجاوز مدة إعدادها شهر بالإضافة إلى التوثيق في السجل التجاري و الذي يتطلب ملفه 13 وثيقة إدارية[280].

5 -مشاكل تسويقية :

و هي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات ،و ذلك لنقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين و عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع[281].

6 -ضعف البنية التحتية :

تعزز الدولة قدرتها الإقتصادية و التجارية بتوفير البنية التحتية الملائمة للأعمال بأسعار تنافسية و التي تمثل أساسا في المواصلات ، المياه ، الكهرباء ، و بالتالي يتوجب على الدولة مراجعة و تقييم خدمات و تكلفة البنية التحتية بما يلائم احتياجات القطاع الخاص ارتباطا بالواقع السياسي و الإقتصادي و الجغرافي من جهة، لتسيير كثير من المتطلبات الإنتاجية و التسويقية و خصوصا في ظل تدني خدمات البنية التحتية مقارنة مع الدول المجاورة من جهة أخرى .

و مما يمكن ملاحظته أن الجزائر تعاني من نقص كبير جدا في البنى التحتية من حيث شبكة المواصلات و المياه خاصة في المناطق النائية ،في ضوء ما تقدم نلاحظ مدى ضعف البيئة الاستثمارية و مقومات البنية التحتية الملائمة لتطوير المنشأت الإقتصادية و الصغيرة بشكل خاص ، الأمر الذي يتطلب رؤية تنموية وطنية قادرة على دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة فيما يخص تهيئة بنية تحتية مناسبة[282].

---

[280]– فرحي محمد ، صالحي سلمى ، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17–18 أفريل 2006 ، ص : 742.

281– غياط شريف ، بوقوم محمد ، مرجع سابق ، ص : 114 .

[282]– ماضي بلقاسم ، برجم حنان ، **معوقات الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، سكيكدة ، يومي 13-14 أفريل 2008 ، ص : 10.

7 -معوقات هيكلية :

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل و منظمات بهدف إرشاد توجيه و تدعيم المستثمرين خاصة الشباب الناشئ ،و الذي يبحث عن الاحتواء و المساعدة ليؤسس مثل هذا النوع من المؤسسات ، و من بين الهياكل يمكن أن نذكر على سبيل المثال وكالات تشغيل الشباب و غرفة التجارة

و الصناعة و الجمعيات المهنية ، فهذه الهياكل يغيب فيها أي دعم حقيقي مبني على أسس عملية بحيث يمكن أن تفيد الشباب المقاول الذي يتوافد عليها إجباريا ، و لا يجد فيها القدرة على الإستشارة و التوجيه ، حيث يخيب أمله بمجرد زيارة أولية يطلب فيها يد المساعدة ، إذن فغياب الدراسة و المعلومة بشكل عام يشكل عائقا هاما يجعل الإستثمار مبنيا على العشوائية.

8 -مشاكل متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج :

فالمنشآت الكبيرة قد يكون لها فرص أفضل لأسواق المدخلات و الإئتمان و العمالة و البنية المعلوماتية و التكنولوجيا مقارنة بالحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و السبب في هذا هو أن موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر و أرخص و أكثر أمانا من التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[283].

10-مشاكل متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية :

في العديد من البلدان و خاصة في البلدان النامية نجد أن سياسات الحكومة متحيزة لصالح المنشآت الكبيرة ، و مع وجود البيروقراطية نجد أن تكلفة المعاملات تزداد بشكل كبير مما يعني أن المنشآت الكبيرة فقط هي القادرة على التعامل مع مثل هذه التكلفة ، و هذا دفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[283]– ماضي بلقاسم ،برجم حنان ، **معوقات الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، نفس المرجع ، ص 10: .

للتخصص في أنشطة إقتصادية معينة حيث تستطيع التغلب على العديد من المشاكل السالفة و التمتع بمرونة كافية و قدرة على تعظيم الإستفادة من مزايا حجمها الصغير[284].

11-مشاكل تدبير الآلات و الخامات :

كثيرا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة على آلات و معدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل نسبيا و أغلبها في حاجة إلى إحلال،و تجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة نظام دوري للصيانة و الإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة و قصور الموارد التمويلية ،

مما يؤدي إلى استمرار تشغيل معدات و آلات قديمة مستهلكة وهذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و عدم انتظام الإنتاج و انخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال و صعوبة تدبير قطع الغيار

للقيام بالإصلاحات المطلوبة،و بالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة و تخضع لنظام كامل للصيانة و التشغيل .

أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها ، فضلا عن احتياجاتها لعمالة متخصصة و مدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة و يضاعف من صعوبة استيراد الآلات الحديثة عدم الدراية بقواعد الإستيراد و عدم معرفة الشركات المنتجة لها ، بالإضافة إلى مشكلة تدبير النقد الأجنبي اللازم للإستيراد ، خاصة في الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف،و فيما يتعلق بالخامات و مستلزمات التشغيل ، فإن المؤسسة الصغيرة تواجه صعوبة في استيرادها إذ لم تكن متوفرة في الأسواق المحلية ، لنفس الأسباب السابق ذكرها و في حالة اعتماد المؤسسة الصغيرة على الخامات المحلية فإنها قد تواجه صعوبة في تدبيرها بالكميات و الجودة و الأسعار المناسبة لعدد من الأسباب منها :

[284]– ماضي بلقاسم ، برجم حنان ، مرجع سابق ، ص :11 .

- خضوع توزيع الخامات لنظام الحصص في بعض الدول التي لا يكفي إنتاجها الوفاء بكل احتياجات السوق المحلي، مما يترتب عنه ظهور سوق سوداء تدفع أصحاب المؤسسات الصغيرة إلى التعامل مع التجار و الوسطاء لتدبير احتياجاتهم من الخامات بأسعار مغالى فيها

  و كذلك قبول أنواع رديئة منها ، مما ينعكس على مستوى جودة المنتج النهائي .

- عدم تمتع المؤسسة الصغيرة بحرية اختيار الأنواع المناسبة من الخامات و مستلزمات التشغيل و عدم إمكانية الحصول على خصم كبير ، أو تسهيلات دفع عند الشراء نظرا لصغر حجم الطلبيات .

- عدم توفر السيولة النقدية لشراء الخامات من السوق مما يدفع صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الاقتراض من الوسطاء بفائدة عالية (في حالة عدم إمكانية الحصول على تمويل مصرفي ميسر) أو إلى الشراء بالأجل من الموردين و التجار بأسعار تزيد عن الأسعار الفورية ، أو إلى التعاقد من الباطن مع منتجين آخرين (و عادة ما تكون الشركات الكبيرة) للعمل لحسابهم مقابل توفير الخامات اللازمة ، و قد تكون بشروط تعاقدية مجحفة لهم[285] .

[285]– فرحي محمد ، صالحي سلمى ، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ،مرجع سابق ، ص : 744.

12-غياب الأسواق المالية أو البورصة :

تشكل البورصة إحدى الفضاءات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،بفضل الدور الكبير الذي تلعبه و المتمثل في الإعلام و التنشيط و التشاور ، حيث تعمل البورصة على :

- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل استعمال الطاقة الإنتاجية .
- نسج علاقات أحسن للجهاز الإنتاجي .
- و نلاحظ في الجزائر غياب هذا الدور بسبب عدم فعالية البورصة ناتج عن المشاكل الإقتصادية و التسييرية لهذا الجهاز[286].

13-غياب الغرف التجارية :

تمثل هذه الهيئة واجهة مشتركة و همزة وصل بين المتعاملين الإقتصاديين و السلطات العمومية ، و يتمثل دورها أيضا في تنظيم الإقتصاد و التشجيع على الإنسجام بين المصانع و الهيئات المختلفة ، هذه الغرف موجودة إداريا و لكن نشاطها محدود حيث لا تلعب الدور الأساسي التي أنشأت من أجله و المتمثل في دعم و مساعدة و تخفيف العبىء و الضغط على المتعاملين حتى ينتبهوا إلى أعمالهم و لا يضيعون وقتهم في مسائل إدارية معقدة[287].

14-غياب دور العلاقة بين الجامعات و مخابر البحوث و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

كلنا يعلم أيضا أنه لا توجد علاقة حقيقية و تعاون فعلي بين الجامعة و المؤسسة ، و هذا قد يضيع الكثير من الفعالية و النتائج الجيدة التي تنبثق من هذا التعاون ، فالجامعة تصدر كل يوم العديد من البحوث و الدراسات التي قد تعود بالفائدة الكبيرة على المؤسسة ، إلا أن غياب هذه العلاقة ، يجعل من هذه البحوث مجرد حبر على ورق قد يرقد لآجال طويلة في أدراج المكاتب أو على رفوف المكتبة

---

[286]- ماضي بلقاسم ، برجم حنان ، معوقات الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره ، ص : 12.

287- فرحي محمد ، صالحي سلمى ، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ،مرجع سابق ، ص : 745.

و المخابر ، فهناك إهمال شديد لدور الجامعة ، أتى من الإعتقاد الشائع أن هناك اختلافا كبيرا بين ما يدرس و بين الواقع العملي و مع إنشاء مديرية للبحث العلمي أصبح في الآونة الأخيرة اهتمام بمشاريع البحث العلمي بإشراك الباحثين الجامعيين و المؤسسات

15-غياب سياسة تكوين اليد العاملة :

تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين و العاملين في المؤسسات الخاصة ، في نقص مراكز التكوين و التأهيل المتخصصة ، و في تكوين العمال و المسيرين و هذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و هذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات[288].

16-القدرة الضعيفة على المنافسة :

تعتبر ضعف القدرة على التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها و هذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها[289] :

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال .
- الموقع السيء الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة ، أو قرب المنزل ،.....إلخ ، و التي ليس لها علاقة بالعمل ، كما أنه و بعد إقامة مشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير .

---

[288]– بابا عبد القادر ، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص :153.

289 – كليفورد بومباك ، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، ترجمة رائد السمرة ، مركز الكعب الأردني ، عمان الأردن ، 1989 ، ص : 42.

خلاصة الفصل الخامس :

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة ،وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب استثمارات ،وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة وتساهم بـــ : 70% من القيمة المضافة .

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال،فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الإقصادية،رغم وجود جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور،لقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها .

الخاتمـــــــــة

الخاتمـــــة العامة:

كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع هو محاولة التعرف على أهم الأبعاد النظرية، التاريخية و التطبيقية لعملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية و إبراز مدى تنافسيتها والتحليل الاستراتيجي لبيئتها، كما تم التركيز أيضا على إيجاد تعريف لائق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول، حتى يمكن القول أن هذا النوع من المؤسسات يعتبر قطاعا مستقلا ومتميزا عن باقي المؤسسات الأخرى ،كما تم الوقوف على برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معرفة ماهو الدور التنموي الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول و الجزائر خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وثالثا التأكيد على الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي، وفي المجاميع الاقتصادية كالقيمة المضافة والناتج الإجمالي والاستثمارات والتجارة الخارجية،كما تم توضيح كيف يمكن، لكل من الإطار التشريعي والمؤسساتي وسياسة التنمية وأساليب دعم هذا القطاع التأثير على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تنافسية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

لقد ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد وواضعي السياسات منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الماضي نظرا لارتباط وجودها بسيادة المنافسة في الأسواق و عدم وجود احتكار، ورغم التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم المتقدم منذ مطلع القرن العشرين وتغير النظرة إلى حجم المؤسسة، ورغم ظهور وانتشار الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية، فإن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد زاد خاصة بعد الحرب العالمي الثانية، وتأكد ذلك خاصة مع حلول عقد السبعينات بظهور الكتابات المؤيدة لها، وتم تأسيس بعض المعاهد والمراكز لتوفير الخدامات الداعمة لنشاطها، كما أبدت المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالدور

الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تدعيم اقتصاديات الدول عامة والمساهمة في مواجهة مشاكلها، وهناك عدة اعتبارات تؤكد ذلك منها:

- الدور المتزايد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإبداع والابتكار.

- انخفاض معدلات الربحية للمؤسسات الكبيرة، وفقدانها لمزايا الحجم الكبير.

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات الكبيرة.

- ازدياد فرص العمل الجديدة التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارن ة بالمؤسسات الكبيرة حيث تشير كافة الدراسات في هذا المجال إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف.

- ارتفاع مساهمتها في نشاط التصدير وتزايد الاتجاه لتدويل نشاطها، من خلال تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.

- تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية، وقدرتها على البقاء حتى مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ونسب ما يتوفر من عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان .

- تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة من خصائصها الذاتية .

- استخدام فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل

- تتميز بالانتشار الجغرافي والقدرة على التكيف وطبيعة الأسواق.

- توفيرها للسلع والخدمات الواسعة الاستهلاك .

- قدرتها على التكامل مع المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد من الباطن.

تؤكد هذه النتائج أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا تلعبه في مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة منها أو النامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالمنافسة وسيطرة اقتصاد المعرفة.

إن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في غالبيته كان بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية، ولا تستحوذ على خبرة تاريخية، وقد زاد في تأخرها هو الخيار الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر القائم على التنمية المركزية مخططة يتغلب فيها القطاع العمومي والصنعة السريعة على الصناعات الخفيفة والصغيرة .

لم تصبوا مختلف القوانين التي تم وضعها خدمة للقطاع الخاص ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما كان منتظر منها في تدعيم إنشاء وترقية الاستثمار الخاص، وفي الحقيقة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت دائما كالتزام مبنية على أساس التنمية كدافع ومحفز ومكملة للقطاع العمومي المشكل من المؤسسات الكبيرة، والذي يعود له دور المحرك في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد.

واصل مقرري السياسة التنموية في الجزائر في تدعيم المؤسسة الكبيرة بالوسائل المادية والمالية من خلال مختلف برامج الإصلاح التي مست القطاع العام،غم العجز الذي كان يعرفه،وفي موازاة ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت على هامش هذه البرامج، واستمر الوضع على حاله حتى مطلع التسعينات، أين تفاقمت أزمة المؤسسات الكبيرة وتدخلت المنظمات الدولية عن طريق برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري والعمل على نقله من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر الذي يعتبر مجالا خصبا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسط .

لقد تأكد من خلال الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثرا واضعا على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري.

لقد عملت الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر مع مطلع التسعينات على المرور إلى اقتصاد السوق، المذهب الجديد في الجزائر الذي ينبني على الحرية والمساواة في المعالجة التنموية ، فكل المؤسسات الجزائرية مهما كانت عمومية أم خاصة، تستفيد من نفس المعاملة وذلك منذ التخلص التام من الاحتكارات لغاية التحرير للقبول في التجارة الخارجية.

بعد أن كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التخطيط مهمشة ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة ،أصبحت تشكل مع مطلع التسعينات وحسب تأكيد بعض الهيئات الوطنية ومنها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن هذه الأخيرة أصبحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للجزائر وبتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، ومساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة والناتج الإجمالي والصادرات، كما بينته مختلف المعطيات الإحصائية .

لكن يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

لقد أكد تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن المؤسسات الصغيرة لا تزال تعاني من بعض الضغوط رغم تدخل الدولة،بحيث أنها لم تستطيع التغلب على:

- النقص الواضح للرؤية الاقتصادية نظرا للتغيرات العديدة التي طرأت على المستوى التنظيمي

- غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة .

- صعوبة الحصول على الملكية العقارية خاصة في المناطق الصناعية.

- الضغط الجبائي والأعباء الاجتماعية.

- عدم انسجام التعريفة الجمركية التي تضر بالإنتاج لصالح التجارة.

- تعقيد وغموض النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي.

من خلا الدراسة التي قمنا بها، أتضح أنه رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة منها، لم ترق بهذه المؤسسات إلى ما تطمح إليه ،فرغم القوانين الصادرة في هذا الشأن لم تقدم كل التسهيلات والامتيازات لها، بل اصطدمت في الواقع بعدة معوقات تمثلت في الممارسات البيروقراطيۃ من قبل الجهات والمصالح المعنية والمتمثلة أساسا في العقارات، العملية التمويلية، المصالح الضريبية، الإجراءات الجمركية.

التوصيـــــــــات :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها ضمن هذه الدراسة النظرية التحليلية لواقع ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية و مدى تفعيل برامج تأهيلها حتى تصبح قادرة على المنافسة سواء في الداخل أو في الخارج ، نقدم هذه التوصيات التي يمكن الاستفادة منها سواء في الدراسات العلمية أو على مستوى صياغة وتطبيق بعض أساليب تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي :

1- تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق مردودية و قدرة تنافسية ذات مستويات عالية تسمح لها بالوصول إلى الأسواق الخاصة و الأجنبية .

2- السرعة و السهولة في إجراءات توجيه القروض و إبعاد كل العراقيل الإدارية و البنكية .

3- تشجيع الابتكار التكنولوجي و تشجيع قدرات التكنولوجيا الحديثة لهذه المؤسسات لتحسين قدرتها الإنتاجية .

4- تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة التطور في التكنولوجيا المستخدمة في العمليات التسييرية .

5- وضع تدابير تحفيزية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعمل على تخفيض أسعار المواد الأولية و رفع جودتها .

6- العمل على جعل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب أكثر فعالية ،سواء تعلق الأمر منها بأطر السياسة المناسبة للأعمال حتى يمكن تحقيق معاملة متكافئة في مجالات المنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب.

7- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.

8- ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية وفق التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع من مقدراتها التنافسية.

9- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في دول نامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.

10- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل من عملية وصول المستهلك إلى أكثر من بدائل منتجة .

11- إنشاء مؤسسة مشتركة متخصصة بتوفير المعلومات عن التقنيات الحديثة وطرق توطينها وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا.

12- العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.

13- تفعيل دور التمثيليات المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لتأطير القطاع ومتابعته ميدانيا.

14- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد السياسات التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

15-العمل على تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الجهوي والدولي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العلاقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كالمنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية والصناعية ONUDI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE المنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الاتحاد الأوروبي، على غرار مختلف الدول النامية التي كانت استفادتها كبيرة من برامج هذه المنظمات في مجالات عديدة.

أفـــــــاق البحـــث :

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا ودراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بواقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظهر لنا جوانب وإشكاليات أخرى جديرة بالبحث و الدراسة نسرد بعض منها :

1- إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة في الفكر الاقتصادي .

2- دراسة مقارنة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية.

3- ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظلل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

4- أثر الشراكة الأوربية على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المغاربية.

5- دراسة جزئية للخصوصيات التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم(1-1) " الصادرات بالنسبة المئوية من الدخل الوطني 1990 12

الجدول رقم (1-2) "المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية لايرلندا" 16

الجدول رقم (2-1) " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العربية".....51

الجدول رقم (3-1)" تصنيف المؤسسات الصغيرة ".....105

الجدول رقم (3-2) " تعريف بعض المنظمات الدولية ".....110

الجدول رقم (3-3)"تصنيف المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة في ظل عولمة السوق133

الجدول رقم (3-4) " تطور الم.ص.م حسب الفروع خلال الفترة(1989 – 1991)" 142

الجدول رقم (4-1)"الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو- متوسطية للدول المغاربية ".....150

الجدول رقم (4-2)"التوزيع السنوي لالتزامات برنامج 1MEDA، 2 MEDA الخاص بالجزائر بين[1995-2004]."....151

الجدول رقم (4-3) " امتيازات للمناطق الخاصة ".....188

الجدول رقم (4-4) " الهيكل المالي للتمويل الثنائي ".....190

الجدول رقم (4-5)" الهيكل المالي للتمويل الثلاثي ".....191

الجدول رقم (5-1)" تطور عدد العمالة في الم.ص. م من 2005 إلى 2009".....234

الجدول رقم (5-2) " تطور القيمة المضافة ".....235

الجدول رقم (5-3)" مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام من سنة 2003-2008." 236

الجدول رقم (5-4) " مقارنة المجموعات الإنتاجية خلال السداسي الأول لسنة 2008 و السداسي الأول لسنة 2009 ، القيمة بمليون دولار أمريكي " 238

الجدول رقم (5-5)" مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية" 239

الجدول رقم (5-6) " أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال السداسي الأول لسنة 2009" 240

قائمة الاشكال:

الشكل رقم (2-1) " التشخيص في المؤسسة " 58

الشكل رقم (2-2) " التشخيص الخارجي " 59

الشكل رقم (2-3)"الوظائف و تحليل سيرورة العمل المطلوب"..... 61

الشكل رقم (2-4)" نظام المتابعة و الرقابة"..... 64

الشكل رقم (2-5)" نموذج ب.س.ج BCG "..... 66

الشكل رقم (2-6)"قالب ج.ا-ماك كيني KENZY..... 67

الشكل رقم (2-7)" القالب الثلاثي "..... 68

الشكل رقم (2-8)" مثلث الجاذبية 69

الشكل رقم (2-9)" برنامج التأهيل 86

الشكل رقم (2-10)" أهداف التأهيل 89

الشكل رقم (2-11)" التشخيص الاستراتيجي العام..... 89

الشكل رقم (2-12)" مراحل التأهيل " 92

الشكل رقم (3-1) تصنيف المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في ظل عولمة السوق133

الشكل رقم (4-1)" درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل " 158

الشكل رقم (4-2) عدد العمليات المحققة لعملية التأهيل 159

الشكل رقم (4-3)" توزيع عمليات التأهيل على أنواع الوظائف في الم.ص.م "..... 160

الشكل رقم (4-4)" توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالتسيير "..... 161

الشكل رقم (4-5)" توزيع العمليات المؤهلة المتعلقة بالإنتاج "..... 162

الشكل رقم (4-6)" توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب التسويق "..... 164

الشكل رقم (4-7)" توزيع عمليات التأهيل الخاصة بجانب الجودة "..... 165

الشكل رقم (4-8) نسبة التخفيض لمعدل الفائدة..... 189

الشكل رقم (4-9)" آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة م "..... 218

الشكل رقم (5-1)" الميزان التجاري "..... 238

قائمـــــة المراجـــع

أولا-المصادر و المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- الرياشي سليمان، وآخرون:**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق** ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

2- الهادي خالدي:**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**،دار هومة- الجزائر سنة1996

3-العميد الركن الدكتورنبيل جواد:**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع- بيروت ،2007

4- إيمان مرعي: **المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – مصر ،2005.

5- إسماعيل شعباني:**مقدمة في اقتصاد التنمية**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997.

6- بن عصمان محفوظ:**مدخل في الاقتصاد الحديث**،دار العلوم للنشرتوفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع – عمان ، 2002 .

7-جمال الدين لعويسات:**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ،دار هومه – الجزائر،سنة2000.

8-حرفوش مدني:**الكامل في الاقتصاد**،دار الأفاق الجزائر،سنة 1999.

والعلوم الإدارية –الطبعة الأولى 1995.

9-يوسف قريشي، الياس بن ساسي: **التسير المالي للإدارة المالية دروس و تطبيقات** ، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2006.

10- رشيد واضح:**المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية و التطبيق**، دار هومه-الجزائر،سنة 2002 .

سعاد نائف برنوطي:**إدارة الأعمال الصغيرة** ، دار وائل للنشر- الأردن،ط 1، سنة 2005.

11- صفوة عبد السلام عوض الله:**إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية** ، دار النهضة العربية مصر ، 1983.

12- ضياء مجيد الموسوي:**الخوصصة و التصحيحات الهيكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر ،سنة2001 .

13- ضياء مجيد الموسوي:**العولمة و اقتصاد السوق الحرة**،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر سنة2003 .

14- طالب محمد عوض:**التجارة الدولية نظريات و سياسات** – كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية الإسكندرية،الطبعة الأولى 1995.

15- عبد القادر محمد عبد القادر عطيۃ: **اتجاهات حديثة في التنمية**, الدار الجامعية لإسكندرية, 2003.

16- عمر صقر :**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** , الدار الجامعية الأردن، 2002 .

17- عبد الوهاب الأمين :**التنمية الاقتصادية** ، دار حافظ للنشر والتوزيع،2000 .

18- عبد السلام عبد الغفور وآخرون:**إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1 ، عمان، الأردن،2001.

19- عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم:**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**: منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية،مصر،.2005

20- فتحي السيد أبو عبده أبو سيد أحمد:**الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

21- كاسر منصور و شوقي ناجي جواد:**إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ،

دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن ،عمان 2000.

22- كليفورد بومباك: **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، ترجمة رائد السمرة ،مركز الكعب الأردني ، عمان، الأردن 1989.

23- محمد صالح الحناوي فريد صحن:**مقدمة في المال و الأعمال**،الدار الجامعية للطباعة و التوزيع الإسكندرية، مصر ،1998.

24- محمد مرعي مرعي:**دليل التشخيص و تحديد الأهداف و وضع الخطط في المؤسسات** ،سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق،1999.

25- محمد مسن:**التدبير الاقتصادي للمؤسسات تقنيات و استراتيجيات**،منشورات الساحل 2001.

26- مصطفى الاسعد:**التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت 2000.

27- محمود يونس محمد و الدكتور:عبد النعيم محمد مبارك:**أساسيات علم الاقتصاد**،الدار الجامعية مصر.

28- منير إبراهيم هندي:**الفكر الحدي في مجال مصادر التمويل**،الجزء الثاني، منشاة المعارف للنشر الإسكندرية،مصر،1998.

29- نعيمي فوزي و غراس عبد الحكيم:**التجارة الدولية**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الأول،الجزائر،1999.

30- نبيل جواد:**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت ،2007.

ب-الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1- أحمد مجدل ، **اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الإلكترونية** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة الجزائر،جوان 2004.

2- شريط عابد،**دراسة تحليلية لواقع وآفاقا لشرائة الاقتصادية الأورو متوسطية- حالة دول المغرب العربي**،أطروحة دكتورة دولة،جامعة الجزائر ،2004.

3- يوسف بومدين،**تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة**،رسالة ماجستير الجزائر،2001.

4- بلحاج فراجي،**الوظيفة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل إعادة التأهيل: واقـــع و أفـــــاق**،مذكرة ماجستير،جامعة وهران، سنة 2006.

5- ليلى لولاشي،**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA** – و كالة بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضرة بسكرة ، 2005

6- رابح خوني ، **ترقية أساليب و صيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، فرع اقتصاد التنمية 2003 .

7- لخلف عثمان ، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 .

8- نادية قويقع ، **إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001.

9- نزعي عز الدين،**أفاق تنمية القطاع الخاص في الجزائر تحليل أثر برنامج ميدا لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ،2009 .

10-سعدية السعيدي، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أفاق تنميتها** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003.

11- مازري عبد الحفيظ ، **أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة بشار،2007.

ت-المقـــالات:

1- بوزيان محمد ، زياني الطاهر ،**تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي : الفرص الجديدة لتطوير الكفاءات مجلة الإقتصاد و المناجمنت**، جامعة تلمسان13 ،عدد : مارس 2004.

2- بتيش محمد نعمان ، **قراءة في أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة فضاءات عدد 17، أفريل 2002 .

3- بلحـــاج فراجـــي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية بالجزائر** ،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ،المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي الجزائر،العدد 2009،11.

4- بلحـــاج فراجـــي،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر**،حوليات جامعة بشار،العدد5، 2009 .

5- بلحـــــاج فراجي،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "حالة الجزائر** ،المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة،جامعة معسكر ،العدد الأول 2010.

6- يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيميات التمويل، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة فضاءات، العدد 02، مارس، 2003.

7- محمد الهادي مباركي ، **المؤسسة المصغرة المفهوم و الدور المرتقب** ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 11،قسنطينة الجزائر،1999.

8- محمد الأطرش،**المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 210، بيروت 1996

9- عماري عمار،**الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،سطيف،العدد01 -2001.

10- كمال رز يق، "**تأهيل المؤسسة الجزائرية**"، مجلة العلوم الإنسانية العدد6،جامعة البليدة، جوان2004.

11- عيسى محمد الغزالي،**الاستثمار الأجنبي المباشر**،مجلة جسر التنمية الكويت،العدد22 2004.

12-- هالة محمد لبيب عنبه:"**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"،مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر،2002.

13- شريف غياط ، محمد بوقوم،**التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية**،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و العلوم القانونية،مجلد24،العدد الاول،2008.

14- زكي حنوش،**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 2000/82.

15- محمد عبد الشفيع عيسي ، **التأهيل التكنولوجي الابتكاري للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف،عدد1 ،سنة 2001.

ث-الملتقيات و التظاهرات العلمية:

1- إسماعيل بوخارة، عبد القادر عطوي: "**التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" الدورة التدريبية حول تمويل م و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2005،.

2-نوري منير ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006.

3- بن عبد العزيز فاطمة، منصوري صمودي ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضمن برنامج ميدا** ،الملتقى الوطني الرابع حول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، يومي 13-14 أفريل 2008.

4- بريبش السعيد ، **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، سطيف ، 29-30 أكتوبر 2001.

5- بلحاج فراجي،**دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار**،الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية،أيام 25/24 أبريل 2006 .

6- بوسهمين أحمد،بلحاج فراجي،**تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب العربي في ظل التحديات العالمية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،جامعة وجدة المغرب ،8 ماي 2009.

7- بوهنة علي،بلحاج فراجي ،**المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية الاقليمية بمنطقة بشار**،الملتقى الدولي حول المقاولاتية و التنمية الإقليمية و الريفية ،جامعة تلمسان أيام 4/3 ديسمبر 2008 .

8- بلحاج فراجي ،بوسهمين أحمد،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار**،ملتقى دولي،جامعة جيجل،أيام 5/4/3 نوفمبر 2008.

9- بلحاج فراجي، **المؤسسة الجزائرية في ظل برنامج إعادة التأهيل**،الملتقى الوطني الثاني حول "المؤسسة الاقتصادية بين رهانات الإصلاحات و تحديات الاقتصاد العالمي"،أيام 17/16 فيفري 2009، جامعت ابن خلدون تيارت.

10- بلحاج فراجي ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقع و أفاق** ،الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر،جامعة سكيكدة ،أيام 27 و 28 أ بريل 2008.

11-برودي نعيمة،**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف،أيام 18/17 أفريل 2006.

12-بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية**، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003.

13-بوقوم محمد ، غياط شريف، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 .

14- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي17-18 أفريل 2006.

15- بن سعيد محمد ، **ضرورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات العولمة** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

16- بلخريصات رشيد ، جميل عبد الجليل ، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج التأهيل الصناعي** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

17- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية**، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003 .

18- بابا عبد القادر ، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006.

19- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر** ،بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، يومي 13-14 أفريل 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة.

20- حسين رحيم ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات** ، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف ، 25- 28ماي 2003.

21- حضري دليلة ، جداييني ميمي ،**لدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 13-14 أفريل.

22- صالح الصالحي، **أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري** ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات و آفاق التنمية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، يومي 18-22 يناير 2004.

23- علي سالم أرميص ، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 .

24- قاسم كريم ، مريزق عدمان ، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006.

25- قويدر عياش: مداخلة بعنوان " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية** "،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية – جامعة عمار ثليجي الأغواط 8 و9 أفريل 2002.

26- قوريش نصيرة ، **آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006.

27- قطاف ليلى، بوسعيدة سعدية، **الائتمان الايجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة B C R** ، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف، 25- 28 ماي 2003.

28- غياط شريف ، بوقموم محمد ، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006.

30- عبد الرحمن بن عنتر، عبد اله بلوناس "**تشكيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**" الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر 8-9 أفريل 2002 .

31- عبد القادر نويبات **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،أيام 14-15 ديسمبر 2004 ، المركز الجامعي سعيدة .

32- ناجي رزق حناء: "**المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون**"- ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي-القاهرة 18-20 أفريل 2000.

33- قطاف ليلى، بوسعيدة سعدية، **الائتمان الايجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة B C R** ، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، جامعة سطيف، 25- 28 ماي 2003.

34- ربحي كريمة، عروب رتيبة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي _حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 .

35- خثير هواري ، شريط عابد ، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر**،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة يومي 14-15 ديسمبر2004 .

36- هامل هواري ، **آليات دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 14-15 ديسمبر2004.

37- فرحي محمد ، صالحي سلمى ، **المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي** _الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 .

38- زايري بلقاسم ، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر ، 2003 .

ج- التقارير و الدوريات:

1- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) "تحليل مقارن الإستراتيجيات _المنشآت الصغيرة و المتوسطة" سياسات و برامج دول أوروبا الوسطى،يونيدو سنة 2001 .

2- تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OCDE) إلى أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تعتمد على البحث والتطوير بشكل كبير جعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة.

3- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإجتماعي ، السداسي الثاني سنة 2000 .

4- تقريرالوكالة الوطنية EDPME ،حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة، ديسمبر 2007.

5- نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15 ، مؤشرات السداسي الأول لسنة 2009 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية .

6 – نشرية المعلومات الإحصائية رقم 5 ،مؤشرات السداسي الأول لسنة 2008 ، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية .

ح- القوانين و التشريعات:

1 – القانون رقم 01-18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و عليه فان تعريفنا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2- المرسوم رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية رقم 09، 1995/02/22.

3- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ،المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

4 – قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

5 – قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض

6 – النظام رقم 90-02 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح و سير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

7 – النظام رقم 90-03 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990 يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها.

8 – قانون 93-12 و المتعلق بقانون الاستثمار

9 – المرسوم التشريعي 93.12. المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.

10 – مرسوم تشريعي رقم 93–09 المؤرخ في 25 أفريل 1993، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية. مرسوم رقم 94–320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 و المتعلق بالمناطق الحرة.

11 – المرسوم التشريعي 94.319. المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بوكالة ترقية ودعم الاستثمار.

12 – المرسوم رقم 06–95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية رقم 09، 1995/02/22.

13 – الأمر رقم 22.95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية..

14 – المرسوم التنفيذي رقم 404.95 المؤرخ بتاريخ 1995/12/02 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني لمساهمات الدولة و سيره (جريدة رسمية عدد 75 سنة 1995).

15 – المرسوم التنفيذي رقم 104.96 المؤرخ بتاريخ 1996/03/11 و المتعلق بكيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة و سيرها (جريدة رسمية عدد 18 سنة 1996).

16– القانون رقم 05–98 المؤرخ في 25 جوان 1998 و المتعلق بتنظيم القطاع البحري.

17– القانون رقم 06–98 المؤرخ في 27 جوان 1998 و المتعلق بالقواعد العامة لطيران المدني في الجزائر.

18– الفانون رقم 01–10 المؤرخ في 03 جويلية 2001 و المتعلق بالقطاع المنجمي.

ثانيا:المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

A-OUVRAGES:

1- Dr.Abdelhak Lamiri ,management de l'information,redressement et mise à niveau des entreprises,OPU Algérie ,Année 2003.

2- Porter Michael. E (1993), « l'avantage concurrentiel des nations »,édition ERPI,Quebec.

3-Abdelkder Sid Ahmed (1998), les Economies Maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro - Méditerranéen, CNRS éditions, Paris.

4- Mokhtar Belaiboud,de la survie à la croissance de l'Entreprise,OPU,Année 1995.

5- Abdelhak Lamari , Management de l'information,redressement et mise à niveau des entreprises , OPU,2003.

6- P.A.JULIEN &M.MARCHESNAY.L'Entreprenariat. La petite entreprise , Vuibert.1987.

7- Boualem Abbassi; " Le secteur industrièl et la problématique de sa modernisation ", Edition, Casbah, 2001.

B-REVUES:

1- Lamiri A. (2003), « La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes», Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02, ESC Alger.

C-COLLOQUES:

1- Lamia Azouaou,Nabil Ali Belouard,la politique de mise à niveau des PME Algérinnes,Colloque International Hammamet Tunisie,21-22 juin2010.

D-THESES:

1 − Mémoire de magister « la mise à niveau des entreprises algérienne en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000-2003 » présenté par Mme Djennane Hayat Année 2002-2003.

E-JOURNAUX:

1-le monde :dossiers et documents,n°305,janvier 2002.

2-LIBERTE ECONOMIE, n° 80, du 05 au 11 juillet 2000.

3-EL-WATAN, 20/09/2000

4-Le matin, n° 2857, du 18 juillet 2001

5-LIBERTE ECONOMIE, n° 97, du 01 au 07/11/2000.

6-ELMOUDJAHID, du 31 juillet 2001

7-EL-WATAN, N° 2939, mardi 08 août 2000, P 03.

F-RAPPORTS:

1-CNUCED , world investment report 2003 .

2-Meda (Mesures d'accompagnement financières et techniques à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen).

3-ONUDI (2006), « Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie », Vienne.

4- ONUDI (2002), « Guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle », Vienne.

5-−Abdelkerim boughadou, directeur générale des Edpme, politiques d'appui à la compétitivité des entreprises algérienne, ministère des PME, avril 2006.

6-MONTOURE (M)., CHAMBLAY (D)., RENOUARD (G)., 50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels, BREAL, 1995, P P 28-29.

ثانيا:مواقع الانترنت :

1-Source:www.mir-algerie.org /mise a niveau des entreprises

2-www.arap-api.org

3-Http://www.cnes.dz..

4-Http://www.pmepmi-dz.com.

5-Http://www.ons.dz.

6-http ://www.imf.org/

7-http://wwwworldbank.org

8-http://www.geocities.com

9-http://www.PME art-dz.or

10-http://www.ansej.org.dz/

11-www.bei.org

12-www.europa.eu.int/comm/eurostat.fr